جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: **مالـية وتجارية دولية**

تحت عنوان

أهمية التكنولوجية المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

من اعداد الطالبة :

- **هدى بوشعير**

تحت اشراف :

- **د . سهام بوفلفل**
- **د. محمد الصالح بن سليم**

السنة الجامعية 2024 /2025

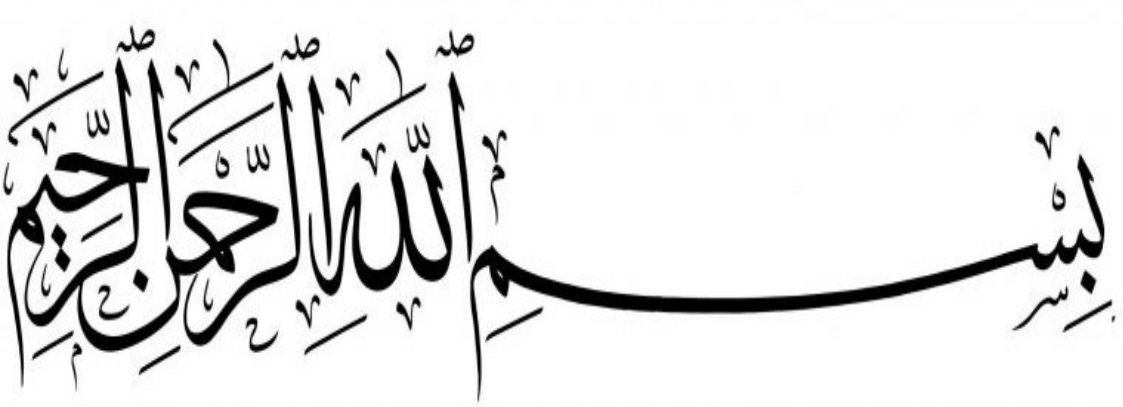
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال تعالى: " اذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم 07.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن اسدا اليكم معروف فكافئوه ، فان لم تستطيعوا فادعوا له "

واقتداء بهذا الحديث نوجه شكري الى الأستاذة المشرفة " بوفلفل سهام " الذي ساعدتني في انجاز هذا البحث .

كما لا انسى أيضا ممن ساندي ومد لي يد المساعدة وساهم معنا فيما واجهت من صعوبات

والحمد لله ..... الحمد لله من قبل وبعد.

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي ثمرة هذا العمل :

الى رمز الامل .. اعز ما املك في هذا الوجود امي بارك الله في عمرها ورعاها لمن تحب ...

الى الذي رباني حتى بلغت الى هذا المستوى ابي حفظه الله ....

الى اخواتي : امينة ، مفيدة ، مروة ، ريان اطال الله في عمرهم ورعاهم

الى كتكوته العائلة "سيلين "

الى أستاذتي المشرفة : بوفلفل سهام

الى صديقتي في الدراسة واختي ورفيقتي "دعاء بورجيبة "

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	ii
قائمة الجداول	iv
قائمة الأشكال	v
مقدمة	أ-ر
الفصل الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي	**2-55**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: أساسيات عامة حول التكنولوجيا المالية	**3**
المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	**3**
المطلب الثاني: خدمات، قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية	**7**
المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية	**19**
المبحث الثاني: مدخل للشمول المالي	**23**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	**23**
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	**27**
المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي	**37**
المبحث الثالث: أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي	**45**
المطلب الأول: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول العالم	**45**
المطلب الثاني: الاستراتيجيات والمبادرات المتخذة في الدول العربية لدعم الشمول المالي	**48**
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية	**50**
خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**57-92**
تمهيد	**57**

المبحث الأول: و اقع التكنولوجيا المالية في الجز ائر	**58**
المطلب الأول: تنظيم التكنولوجيا المالية في الجزائر	**58**
المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر	**61**
المبحث الثاني: و اقع الشمول المالي في الجز ائر	**67**
المطلب الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	**67**
المطلب الثاني: الجهود الوطنية المبذولة لدعم الشمول المالي في الجزائر	**73**
المطلب الثالث: صعوبات الشمول المالي في الجزائر	**78**
المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجز ائر	**85**
المطلب الأول: تطور خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر	**85**
المطلب الثاني: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**89**
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسيع التكنولوجيا المالية في الجزائر	**91**
خلاصة الفصل	**92**
الخاتمة العامة	**100**
قائمة المراجع	**107**

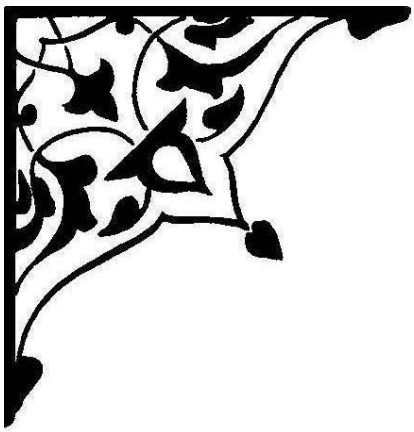
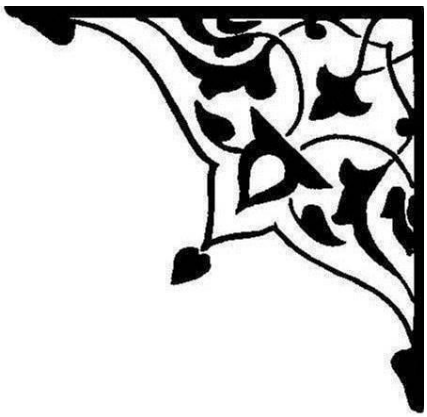

قائمة الاشكال والجداول

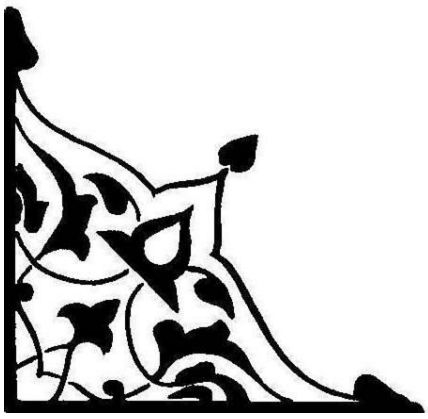
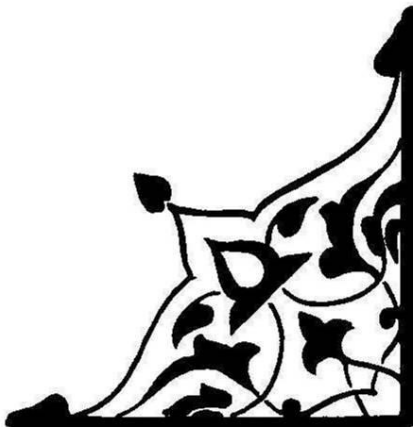

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	33
2-1	مؤشرات العمق المالي	36
1-2	مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)	67
2-2	مؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة 2010- 2023	68
3-2	مؤشر استخدام أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر	69
4-2	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين (15سنة فأكثر) في الجزائر	70
5-2	تطور مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	71
6 -2	تطور مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	71
7-2	نسبة الأفراد البالغين فوق 15سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية او المؤسسات المالية	72
8-2	الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (أكبر من15سنة)	73
9-2	تطور عمليات السحب والدفع الإلكترونيين الخاصة بالمصارف (ماعدا بريد الجزائر) في الجزائر للفترة 2016-2019.	85
10-2	تطور نشاط الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر للسنوات (2020- 2023)	86
11-2	تطور نشاط الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر للأشهر الأولى من سنة2024	87
12-2	نسبة الافراد الذين يستخدمون الهاتف المحمولللوصول الى الحسابات المالية	87

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	**5**
2-1	خدمات التكنولوجيا المالية	**8**
3-1	أهم قطاعات التكنولوجيا المالية	**15**
4-1	تقنيات التكنولوجيا المالية	**19**
5-1	أنواع شركات التكنولوجيا المالية	**23**
6-1	أبعاد الشمول المالي	**28**
7-1	الركائز الأربعة لاستراتيجية الشمول المالي	**41**
8-1	سياسات تعزيز الشمول المالي	**43**
9-1	نسبة استخدام الحسابات الرقمية والتقليدية سنة 2021	**45**
10-1	الشمول المالي التقليدي مقابل الشمول المالي المدفوع بالتكنولوجيا المالية والفجوة بين الجنسين	**46**
1-2	**الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك**	**59**
2-2	تطور عدد الشبابيك الالية وأجهزة الصراف الالي لمكاتب البريد وفروع البنوك بالجزائر	**74**
3-2	منصات التمويل الجماعي في الجزائر	**89**
4-2	المؤشرات الرقمية للشمول المالي في الدول العربية لسنة 2021	**90**

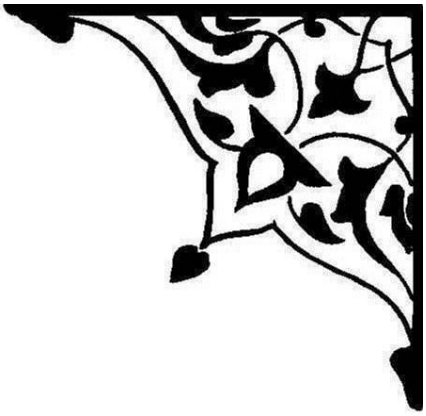
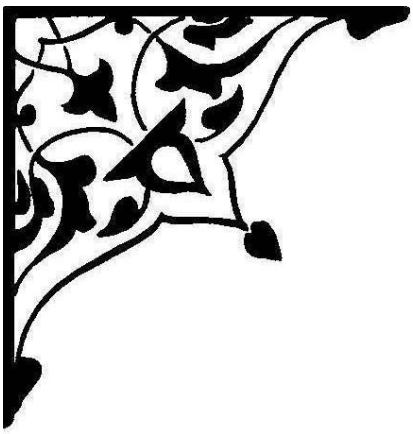

المقدمة

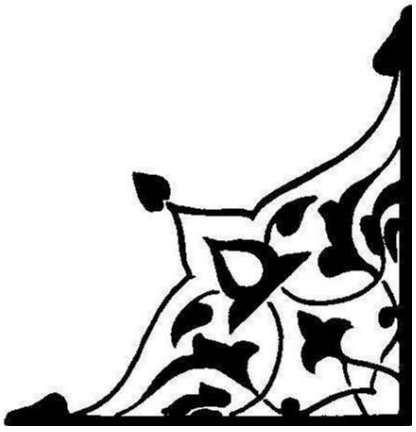
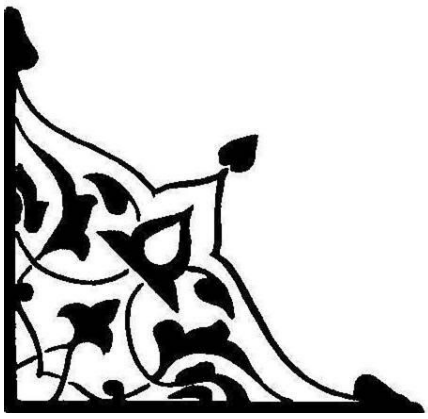

تمهيد

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا هائلًا في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تلعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل القطاع المالي عالميًا. ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الشركات الفاعلة في هذا المجال، والتي قدمت حلولًا تقنية مبتكرة سهّلت المعاملات المالية، وسرّعت من أداء العمليات، ووسّعت نطاق الوصول إلى الخدمات البنكية، لاسيما من خلال تطبيقات الدفع الرقمي والتجارة الإلكترونية.

لقد ساهم التطور المتسارع للتكنولوجيا وانتشارها الواسع في تعزيز قدرات القطاع المالي، ودفع العديد من المؤسسات نحو الاستثمار المكثف في هذا المجال، بهدف بناء بنية تحتية مالية أكثر شمولًا واستدامة. ولم يعد اعتماد التكنولوجيا المالية حكرًا على الشركات الكبرى، بل أصبح خيارًا استراتيجيًا تسعى إليه الحكومات والمستثمرون والأفراد على حد سواء، خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي أبرزت أهمية تطوير أدوات فعالة تضمن استقرار الأنظمة المالية وزيادة القدرة على مواجهة الأزمات.

في هذا السياق، تبنّت العديد من الدول استراتيجيات واضحة لدعم الشمول المالي، مستندةً إلى تفعيل استخدام التكنولوجيا في إيصال الخدمات المالية إلى شرائح المجتمع كافة، خاصة تلك التي كانت تعاني من التهميش. ويُعد تسهيل الوصول إلى المنتجات المصرفية والتمويلية من أهم الوسائل لتحقيق هذا الهدف، مع التركيز على فاعلية وأمان الوسائل الرقمية الحديثة.

كما أظهرت التكنولوجيا المالية قدرتها على تحسين جودة الخدمات وتخفيض التكاليف، ما جعلها رافعة حقيقية لتحقيق الشمول المالي. وهو ما جعل الحكومات، ومن بينها الجزائر، تتبنى خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، من خلال اعتماد خطط تهدف إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وضمان إدماج اقتصادي واجتماعي أوسع.

وباعتبار الشمول المالي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية البارزة في الوقت الراهن، تسعى الجزائر إلى تعزيز حضورها المالي داخليًا وخارجيًا، عبر بناء نظام مالي متوازن يعتمد على الابتكار والتنوع، وتقديم خدمات مالية عالية الجودة تتلاءم مع احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

أولاً: طرح الإشكالية

عرفت البيئة الاقتصادية والمالية العالمية في السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات، أبرزها الأزمة التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 خلال الفترة 2019- 2020، والتي كانت بمثابة اختبار حقيقي لقدرة الأنظمة الاقتصادية على الصمود. فقد فرضت الجائحة إجراءات صحية صارمة شملت الإغلاق الجوي والبري، مما دفع الأفراد والمؤسسات إلى التوجه نحو التعاملات الإلكترونية لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية.

وفي ظل هذه الظروف، أصبحت الأزمات حافزاً أساسياً لتسريع وتيرة الابتكار والبحث وتطوير النظم المالية في مختلف دول العالم. ومن هنا برزت أهمية التكنولوجيا المالية كوسيلة حديثة لدعم الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، لا سيما في الدول التي تسعى إلى تعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، ومنها الجزائر.

وفي هذا السياق، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

- **ما هو الدور الذي تؤديه التكنولوجيا المالية في دعم وتعزيز متطلبات الشمول المالي في الجزائر؟**

وللإحاطة الكاملة بالموضوع، يمكن تفصيل هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل التكنولوجيا المالية، وما هو دورها في تعزيز الشمول المالي؟
- ما هو الشمول المالي؟
- كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟
- ماهو واقع كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر؟

ثانياً: الفرضيات

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى:** التكنولوجيا المالية لها دور في تعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المالية وسرعة الوصول إليها.
- ✓ **الفرضية الثانية:** يهدف الشمول المالي إلى تسهيل وتوسيع إطار استفادة شرائح المجتمع المختلفة من الخدمات المالية.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** تساهم التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة، وتقليل الفجوات الجغرافية في الوصول إليها، مما يتيح للأفراد المزيد من الفرص للمشاركة في النظام المالي.
- ✓ **الفرضية الرابعة:** لم تحقق الجزائر تقدما في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي، حيث لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية محدودا لبعض الشرائح في البلاد.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد أهم مواضع العصر المالي وأهدافه، إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية والجزائر خاصة، فقد أصبح من الضروري الاهتمام بزيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموع من الأهداف :

- ✓ التعرف على التكنولوجيا المالية المستعملة في القطاع المالي والمصرفي ودورها في تعزيز الشمول المالي .
- ✓ تحديد أهمية الشمول المالي واهم متطلبات تعزيزه في الجزائر، خاصة بعد أن أصبح محل اهتمام مختلف الدول والمؤسسات المالية الدولية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بناءً على جملة من الأسباب والدوافع، يمكن تلخيصها كما يلي :

- **أسباب ذاتية:** الرغبة الشخصية في التطرق إلى مواضيع حديثة مرتبطة بالتطورات العالمية المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية .
- **أسباب موضوعية:**

- ✓ يُعد هذا الموضوع ذا أهمية بالغة في تفعيل النظام المالي، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الجزائري.

- ✓ التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مختلف المجالات وأثر ذلك على القطاع المالي.
- ✓ معرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه.
- ✓ حداثة موضوع الشمول المالي وقلة الدراسات في الموضوع.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ الكشف عن العلاقة بين التكنولوجي المالية والشمول المالي، وتقييم مدى تطبيقهما في الخدمات المالية في الجزائر.
- ✓ تقديم المفاهيم الأساسية حول التكنولوجيا المالية، مع تسليط الضوء على أبرز الشركات الرائدة عالميًا وعربيًا في هذا المجال.
- ✓ استعراض أساسيات الشمول المالي ومتطلبات تعزيزه لفهم أبعاده وأهميته في التفاعل مع بيئة الأعمال الديناميكية لخلق خدمات مالية رائدة.
- ✓ تحليل دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز متطلبات الشمول المالي من خلال التوجه نحو خدمات مالية مبتكرة.
- ✓ تقييم واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة المؤشرات الرئيسية، ومدى توفر الخدمات المالية للأفراد.

سادسا: منهجية الدراسة

بهدف الإلمام بمختلف جوانب موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم استخدام المناهج التالية:

- ✓ **المنهج التاريخي** :من خلال عرض نشأة وتطور مفهوم التكنولوجيا المالية والشمول المالي عبر التاريخ .
- ✓ **المنهج الوصفي:** من خلال عرض الأسباب النظرية والتطبيقية للشمول المالي من مفاهيم أساسية إضافة إلى ما تم عرضه من دراسات سابقة في سياق الموضوع .
- ✓ **المنهج التحليلي** :تم الاستعانة به لغرض تحليل المؤشرات الخاصة بالشمول المالي في الجزائر واستخلاص مختلف النتائج المتواصل إليها وتحديد أهم المعوقات والجهود المبذولة في معالجتها.

سابعا: مجال الدراسة

للدراسة حدود زمانية وحدود مكانية:

الحدود الزمانية :حددت الفترة من عام 2011-2023.

الحدود المكانية :تم حصرحدود الدراسة على الجزائر.

ثامنا :صعوبات الدراسة

من خلال البحث حول هذا الموضوع واجهتنا صعوبات منها:

- ✓ قلة المراجع باللغة العربية وجل التقارير باللغة الانجليزية .
- ✓ نقص المعلومات والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة الكتب.

تاسعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الإطار العام لدراستنا أو بشقي موضوع الدراسة، ومن بين أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

▪الدراسات العربية:

- ✓ **دراسة بريش رابح،** وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، سنة 2023، والتي تحمل عنوان "**دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية** "، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث قامت بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية والتكنولوجيا المالية، وقدمت مجموعة متنوعة من التقنيات الحديثة المستخدمة في التكنولوجيا المالية، مع توضيح تطبيقاتها في القطاع المالي التقليدي والإسلامي.

كما تطرقت الدراسة إلى تجارب ومبادرات شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، واستعرضت كيفية استفادتها من هذه التقنيات في تطوير منتجاتها المالية. تناولت الدراسة أيضاً الوضع الحالي للتكنولوجيا المالية في عدد من الدول مثل السعودية وماليزيا، وكذلك توجهات استخدام هذه التقنيات لتحديث الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دوراً محورياً في تحسين كفاءة وجودة الخدمات المالية الإسلامية، كما أنها توفر حلولاً مبتكرة تعتمد على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة. وساهم هذا التطور في توسيع نطاق الصناعة المالية الإسلامية رغم حداثة تطبيق هذه التقنيات.

كما أشارت الدراسة إلى وجود جهود في الجزائر تهدف إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية من خلال بناء إطار قانوني وتنظيمي مناسب، ودعم التكنولوجيا المالية عبر إنشاء مراكز متخصصة وتحفيز الشركات الناشئة للعمل في هذا المجال.

- ✓ **دراسة سيد أعمر زهرة وبن عبد الفتاح دحمان**، بعنوان" **:التكنولوجيا المالية كألية الشمول في الوطن العربي دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، الصادرة في مارس 2020، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر، وقد قامت هذه الدراسة بهدف معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: "هل للتطورات التكنولوجية دور إيجابي حيال واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟"، وقد تمت مناقشة التكنولوجيا المالية والتطور التكنولوجي، وكيف لهما أن يساهما في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية إلى جانب تحديد مسؤوليات الشمول المالي في العالم .

وقد خلصت الدراسة إلى أن الفئة الغالبة من السكان في الدول العربية تمثل الشباب، وهي الفئة الأكثر تفاعلاً مع التقنيات التكنولوجية الحديثة. كما أن النسبة الأكبر من فئة السكان العربية غير مشمولة مصرفيًا أي حوالي 160 مليون شخص، حيث تمثل نسبة 63% من السكان البالغين.

كما خلصت الدراسة إلى التطور المتزايد في هيكلة الحسابات التكنولوجية في دول الخليج العربي، كذلك توصلت الدراسة إلى أن نسبة 37% فقط من البالغين في الدول العربية يملكون حسابات مصرفية، ورغم التباين الملحوظ بين الدول العربية في مواكبة التطور التكنولوجي المالي حيث تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 43% من شركات التكنولوجيا المالية .هذه الدراسة ربما كانت مشابهة لدراستنا نوعًا ما، بدراسة واقع التكنولوجيا المالية من خلال بعض المؤشرات المالية ودراسة نشاط الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية خلال الفترة ما بين 2011 – 2017، ويكمن وجه الاختلاف في اتساع الإطار الزمني الممتد حتى سنة 2021 لدراستنا من خلال الإحصائيات الجديدة للبنوك المركزية، بالإضافة لعينة الدول محل الدراسة لباحثتنا مع تطرق أوسع لمفهوم وخصائص الشمول المالي.

- ✓ **دراسة صليحة فلاق وسامية شافي** بعنوان: " **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي – تجربة مملكة البحرين** " ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21 العدد 01 جوان 2020 صفحة من 297 الى 320، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال عرض تجربة مملكة البحرين في إرساء دعائم الشمول المالي وتوصلت الدراسة إلى أن مملكة البحرين قد حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي، في إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، والتي تقوم بتحديد استراتيجيات الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة، إضافة إلى إصدار التعليمات الخاصة بمنصات التمويل الجماعي، وتطوير نظام الدفع الإلكتروني، مما ساهم في تطوير القطاع المالي وتحقيق تقدم في مؤشرات الشمول المالي .
- ✓ **دراسة بولمرج وحيدة ، عن أطروحة دكتوراه ، سنة 2023، والتي تحمل عنوان "المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**" بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر ، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي، من خلال ما تتميز به من خصائص والتي يمكن من خلالها استقطاب الشرائح المستبعدة ماليا للأسباب الدينية، فقد تطرقت إلى تجارب بعض الدول والتي حققت شمولا ماليا من خلال تبني الصناعة المصرفية الإسلامية كأحد أبرز الحلول في ذلك منها بنغلادش، ماليزيا والمملكة العربية السعودية .

كما تطرقت إلى معرفة مستويات الشمول المالي في الجزائر، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وما هو الدور الذي قامت به هذه الأخيرة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر .

ومن أهم النتائج المتواصل إليها هو أن الجزائر تسجل مستويات منخفضة في الشمول المالي، كما أن فعالية البنوك الإسلامية في تعزيزه كانت ضعيفة نظرا لانتشارها المحدود، وبيئة عمل غير مواتية لها، الأمر الذي يلزم تحرك الجهات المعنية لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، والعمل على تحقيق المتطلبات اللازمة لهذه الصناعة، وذلك بالاستعانة بتجارب الدول التي نجحت في ذلك.

دراسة، حمدوش وفاء، بوزا نة أيمن تحت عنوان **:"تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)** ، مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06العدد 01 ،2021،هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في

القطاع الجزائري ومدى فعالية الوساطة البنكية المقدمة لمختلف فئات المجتمع تعزيزا لدرجة الشمول المالي، وتعميما للخدمات المالية والبنكية، بما فيها المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع البنكي الجزائري في تعزيز الشمول المالي كانت ضعيفة، ويعود ذلك إلى نقص الجهود التي تبذلها السلطات النقدية والمالية في تعميق درجة اشتمال الخدمات المالية والبنكية لمختلف فئات المجتمع، لذا وجب تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على انتشار الخدمات المالية والبنكية، وتوفير البنية التحتية المالية والبنكية لذلك.

- ✓ **دراسة مروة كردوسي ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة من البنوك الجزائرية،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مالية وبنوك ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال أولاً دراسة وتقييم تطور التوجهات الدولية والمحلية في تبني الحلول المبتكرة التي وفرتها التكنولوجيا المالية كالدفعات الرقمية والتحويلات، وإدارة الأموال وغير ذلك، وثانياً إلى تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي، وثالثاً محاولة الوقوف على مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على النطاق الدولي وتقصي ذلك في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن استخدام التكنولوجيا المالية ساهم بشكل كبير في تعزيز وتحسين الشمول المالي على مستويات مختلفة مناطق العالم، من الأمريكيتين إلى أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصولاً إلى آسيا والمحيط الهادئ، وتفسير ذلك يعود إلى كفاءة تقنيات التكنولوجيا المالية في توفير خدمات مالية متقدمة وسهلة الوصول، وهذا ما يتيح للأفراد سهولة الاستفادة من هذه الخدمات، كما يرفع من درجة الثقة بالنظام المالي ويقلل من فجوة الوصول إلى الخدمات المالية بين مختلف شرائح السكان.

كما تبين من خلال الدراسة أنه على مستوى الجزائر شهدت خدمات التكنولوجيا المالية تقدماً ملموساً نتيجة الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين البنية التحتية للخدمات المالية، حيث تم إطلاق مبادرات من خلال تطوير نظام النقد الآلي ومختبر للتكنولوجيا المالية بهدف دعم الدفع الإلكتروني وتعزيز هذا القطاع في البلاد، ومع ذلك تبقى الجزائر تواجه عدة تحديات في توسيع هذا القطاع.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، أوصت الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية الرقمية والاتصالات لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم التعليم المالي، وتشجيع الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال. كما أكدت على أهمية تطوير السياسات واللوائح لضمان نمو التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع.

- **الدراسات باللغة الاجنبية:**

✓ **دراسة** Aurelien KamdemYeyouomo, Simplice A. Asongu, Peter AgyemangMintahوهي عبارة عن مقال نشر سنة 2023 في مجلة دولية محكمة، ويحمل عنوان"Fintechs and the "financial inclusion gender : gap in Sub-SaharanAfricancoun - Ideal Change - الموضوع: Social Change - Social Changeتدرس هذه المقالة تأثير شركات التكنولوجيا المالية (Fintechs) على الشمول المالي في البلدان النامية، مع التركيز بشكل خاص على دورها في سد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) خلال الفترة 2011-2017، وذلك باستخدام نموذج Panel. حيث تظهر نتائج هذه الدراسة أن شركات التكنولوجيا المالية تقلل من فجوة الشمول المالي بين الجنسين من خلال تخفيف الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. بناءً على ذلك، فإن النتائج تلقي بظلال من الشك على قدرة تطوير التكنولوجيا المالية على سد هذه الفجوة من تلقاء نفسها، وتلمح إلى الأهمية المشتركة لمبادرات السياسة المستهدفة.

- ✓ **دراسة Chaima Mansouri, Rokia Hassani, 2021 بعنوان**
- ✓ **"The Effect of Banking Service Quality on Improving Customer Satisfaction in Banking – Case Study of The Algerian Banking Customer"**, AABHATH Review, Ziane Achour University of Djelfa, Volume 06, N 02.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر جودة الخدمة المصرفية على تحسين رضا زبائن البنوك الجزائرية، ولجمع البيانات حول متغيرات الدراسة، تم استخدام استبانة إلكترونية وتوزيعها على عينة عشوائيا من زبائن البنوك الجزائرية، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائيSPSS لتحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات، واتضح من خلال نتائج الدراسة أن جودة الخدمات المصرفية لها أثر إيجابي على رضا

الزبائن. ويعود هذا الأثر إلى تأثير أبعاد مختلفة (الموثوقية، الاستجابة والتعاطف)، إلا أن الأبعاد (الجوانب الملموسة والأمان) ليس لها أي تأثير على رضا زبون البنك .

عاشرا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وعلى ضوء فرضيات الدراسة، تم تقسيم هاته الدراسة إلى مقدمة، تليها أربع فصول رئيسية تغطي الإطار النظري والدراسة التطبيقية، وفي الخير خاتمة عامة، وجاءت على النحو التالي:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية والشمول المالية حيث قسم الى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لأساسيات حول التكنولوجيا المالية، اما المبحث الثاني فتناول مفاهيم أساسية للشمول المالي، وأخيرا المبحث الثالث الذي تطرق للعلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

الفصل الثاني بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر حيث قسم الى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول لواقع التكنولوجيا المالية في الجزائر، في حين تطرق المبحث الثاني لواقع وتطور الشمول المالي في الجزائر، اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الفصل الأول : الاطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي

المبحث الأول : اساسيات عامة حول التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني : مدخل الى الشمول المالي

المبحث الثالث: اثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

تمهيد

في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والإقليمية والعقبات التي تعيق العمل في القطاعات المالية، يواجه العالم مشهدا متغيرا بسبب التطور السريع في التكنولوجيا هذا التطور احدث تحولا عميقا في المجالين الاقتصادي والمالي، مما فتح الباب أمام عصر جديد يتميز بالابتكار الرقمي وتقديم خدمات مصرفية متطورة .

لقد ساهمت التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل قطاع الخدمات المالية التقليدية مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية أكثر سرعة وكفاءة وتكلفة اقل ، لم تعد الخدمات المصرفية مقتصرة على فئات معينة من العملاء أو محدودة بنطاق جغرافي معين ، بل أصبحت أكثر شمولا وسهولة في الوصول، وفي هذا السياق برز مفهوم الشمول المالي باعتباره احد العوامل الأساسية التي تعزز دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستدامة والابتكار، ومن هذا المنطق يسعى هذا الفصل إلى معالجة مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع .

المبحث الأول: أساسيات عامة حول التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية من أبرز المفاهيم الحديثة التي ظهرت في القطاع المالي، حيث تهدف إلى تطوير وتحسين الخدمات المالية التقليدية، ومع التطور المستمر أصبحت هذه التكنولوجيا ضرورة ملحة في مختلف دول العالم حيث تعتبر شكلا من أشكال الابتكار المالي، وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا نوعيا كبيرا في مجال تقديم الخدمات المالية بفضل هذا الابتكار.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

شهدت التكنولوجيا المالية ثورة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، مما عزز التحول الرقمي وسهل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية بسرعة وكفاءة أكثر.

الفرع الأول: نشأة التكنولوجيا المالية

تقسم التكنولوجيا المالية على فترات زمنية مختلفة ويمكن تلخيص هذه الفترة في ثلاثة مراحل كما يلي:

❖ **المرحلة الأولى: من التماثلية إلى الرقمية(1866-1967)**

في هذه المرحلة تم التركيز أكثر على البنية التحتية ، وكان اختراع الطابعة التي تسمح للبلدان بطباعة العملة الورقية احد الأدلة على ظهور التكنولوجيا المالية لأول مرة وظهرت تقنيات جديدة مثل : التلغراف وإنشاء أول خط كابل عبر المحيط الأطلسي بنجاح والقنوات والسكك الحديدية التي ،حسنت سرعة المعلومات المالية المرسلة عبر الحدود ، كان مفتاح باب العصر الأول للعولمة المالية ، كذلك ظهرت أدوات كسر الرموز التي استغلتها تجاريا شركات الكومبيوتر مثل : **IBM**[1] (ألات الأعمال الدولية)، بطاقات الائتمان التي تم إدخالها في الخمسينات من قبل بعض البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (دانيرز كلوب عام 1950، بنك اوف أمريكا وأمريكا اكسبرس عام 1958)، ولكن التطور الرئيسي كان شبكة الاتصال حيث تم تهيئة شبكة التيليكس العالمية التي تم إعدادها ، وكان جهاز الفاكس أول أداة أدخلتها شركة " زيروك " في

* شركة **(IBM)**: International Business Machine Corporationهي شركة تكنولوجيا أمريكية متعددة الجنسيات يقع مقرها الرئيسي في ارمونك ، نيويورك ولها فروع في اكثر من 171 دولة ، بدأت الشركة عام 1911، وتأسست في انديكوت ، نيويورك على يد رجل الأعمال تشارلز رانليت فلينت .

عام 1964 تحت اسم التصوير الرنين المغناطيسي لمسافات طويلة (LDX)كانت خطوة كبيرة للجيل القادم من التكنولوجيا المالية[1].

❖ **المرحلة الثانية: تطوير الخدمات المالية الرقمية التقليدية (1967-2008)**

في هذه الفترة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها في قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من اجل توفير المنتجات والخدمات المالية وتعد هذه المرحلة بداية تقديم المدفوعات الالكترونية وأنظمة المقاصة وأجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الانترنت.

❖ **المرحلة الثالثة: إضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية الرقمية (2008الى الوقت الحاضر)**

كانت الأزمة المالية العالمية 2008 نقطة تحول وحفزت نمو المرحلة الثالثة للتكنولوجيا المالية، حيث كان لها تأثيران رئيسيان من حيث التصور العام ورأس المال البشري :

- تدهور نظرة عامة الناس للبنوك .

- تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية حيث فقد ما يقدر بنحو 8.7 مليون عامل أمريكي وظائفهم.

أدت التنظيمات التي أعقبت الأزمة المالية إلى زيادة التزامات البنوك بالامتثال وغيرت حوافزها التجارية وهياكل أعمالها ، وعلى وجه الخصوص واجه النموذج المصرفي العالمي تحديات مباشرة مع التزامات الحماية وزيادة رأس المال التنظيمي مما أدى إلى تغيير قدرة البنوك على إنشاء قروض منخفضة القيمة علاوة على ذلك تم تنفيذ أنظمة تسوية المؤسسات المالية بين الدول مما تطلب من البنوك إعداد خطط لا جراء اختبارات الإجهاد المالي* لتقييم مدى قدرتها على الاستمرار ونتيجة لذلك أعيد تشكيل نماذج وهياكل أعمال البنوك ، باختصار تأثرت صناعة الخدمات المالية منذ 2008 بجملة من العوامل المالية ، السياسية والاجتماعية ، مما سمح بتأسيس نموذج جديد يعرف اليوم بالتكنولوجيا المالية حيث شهد السوق المالي دخول البيتكوين وبعض العملات المشفرة الأخرى ، إلى جانب الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية ، وبالتالي ساهمت التكنولوجيا المالية في خلق وجه جديد للقطاع المالي العالمي

[1] رابح بريش ، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر ، 2023، ص 52.

وقدمت العديد من التحسينات الجديدة لحل المشاكل والعقبات التي يواجها العملاء في معاملاتهم المالية ، ومن ابرز الأمثلة النموذجية **Paypal** التي تقدم خدمات المدفوعات بسرعة وسهولة عالميا[1].

الشكل رقم (1- 1): مراحل تطور التكنولوجيا المالية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق ذكره

الفرع الثاني: تعريف التكنولوجيا المالية

أدت العولمة المالية والتقدم التكنولوجي إلى ظهور مجموعة من الخدمات والمنتجات الجديدة التي أحدثت تغييرا كثيرا في طبيعة التعاملات المالية على المستوى الفردي ، ومن ابرز هذه الاتجاهات تلك التي تعرف بالتقنيات المالية الحديثة أو التكنولوجيا المالية .

- يعتبر مصطلح التكنولوجيا المالية Financial Technologyاو باختصار Finitech حديثا نوعا ما، وهو مصطلح يجمع بين التكنولوجيا TechnologyوالماليةFinance. وقد تعددت التعاريف للتكنولوجيا المالية نذكر منها ما يلي:

- حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن: فان التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات

*يعد اختبار الإجهاد المالي من الأساليب الحديثة والضرورية لقياس حجم المخاطر المالية التي يمكن ان تهدد أنشطة المؤسسات المالية وقياس مدى قدرة هذه المؤسسات على تحمل هذه المخاطر، خاصة في ظل المتغيرات الحالية سواء على المستوى الاقتصادي او السياسي أو الصحي.

[1] مروة كردوسي ، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة من البنوك الجزائرية**–،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ،جامعة 08 ماي 1945،قالمة، الجزائر، 2024،ص 21-22.

المالية مثل : تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفوائد ومعرفة الأرباح المتوقعة ، الاستثمارات وغير ذلك من العمليات البنكية[1].

- ويعرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية على أنها: ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا في الخدمات المالية يمكنها استحداث نماذج أعمال وتطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها تأثير مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية [2].
- كما عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها : أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج منه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على أسواق المؤسسات المالية[3].

ومما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها: مجموعة من الحلول والتطبيقات التقنية التي تهدف إلى تحسين وتطوير الخدمات المالية، هذه الأدوات تساعد في تقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة مع تقليل التكاليف بشكل كبير، مما يعزز جودة الخدمات المقدمة.

الفرع الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية

يمكن تحديد أهم خصائص للتكنولوجيا المالية في النقاط التالية[4]:

- التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف والمهارات والطرق الأساليب المالية و المصرفية.
- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليستهدفا في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافه.
- أن الخدمة المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا.
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

وهناك 04 عناصر متشابكة ومتكاملة تشكل مظاهر التكنولوجيا في العمل المصرفي وهي:

---

[1] زينب حمدي، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية** ،مجلة الإجهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 8،العدد 01،المركز الجامعي تمنراست ،الجزائر 2019، ص402.

[2] طارق قدوري، باديس زغدودي ، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر** ،مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ،المجلد 05 ،العدد 01 ، 2022 ،جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص 874.

[3] سعيدة حرفوش ،**التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة أفاق علمية، جامعة تامنغاست، العدد 01 ، 2019،ص 727.

[4] لزهار يزواويد، نفسية دجاج، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي**، الواقع والآفاق ،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ،العدد 03 ، 2018،ص66.

- الجانب المادي يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة.
- الجانب الاستخدامي أو الاستعمال يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات.
- الجانب العلمي يتمثل في المعرفة المالية والمصرفية المطلوبة .
- الجانب الابتكاري يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية .

المطلب الثاني: خدمات، قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية

في ظل التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية، أصبحت هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للثروة، حيث ساهمت بخدماتها وتقنياتها المبتكرة وقطاعاتها المتنوعة في تفعيل العديد من الخدمات المالية.

الفرع الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

يمكن انجاز خدمات التكنولوجيا المالية ضمن ما يلي[1]:

- **خدمات الدفع:** تشمل النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من المستخدمين والعملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة (الدفع باستعمال الهاتف الذكي، التحويلات المالية الخارجية، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الالكترونية .....الخ).
- **الخدمات المصرفية لفائدة الأفراد :** تتضمن الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الأنترنت، دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة ، كما تشمل أيضا حلول تسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية .
- **خدمات التمويل والاستثمار :** تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد ، عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة ، وتوفير منصات التمويل الجماعي للشركات والهيئات المالية سواء في شكل قروض أو استثمارات في رأس المال وكذا تقديم الاستشارة المالية عبر الأنترانت للأفراد .

[1] عبد الغاني مولودي ، **الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي : "دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية** "،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة احمد دراية ،ادوار ،الجزائر ، ص 32-33.

- **خدمات لفائدة البنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات:** وهي تقديم حلول موجهة للقطاع البنكي المصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شانها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سواء الشراء، الادخار، الملاءة المالية).
- **الخدمات لفائدة البنوك والهيئات المالية :** تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من اجل تحسين إدارة الشركات ، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكتشين التي تطور حلول معتمدة على هذه التكنولوجيا في مجالات مثل تسجيل المعاملات ، معالجة المعلومات ، إدارة المخاطر ، إدارة الضرائب .....الخ.

الشكل رقم (1-2): خدمات التكنولوجيا المالية

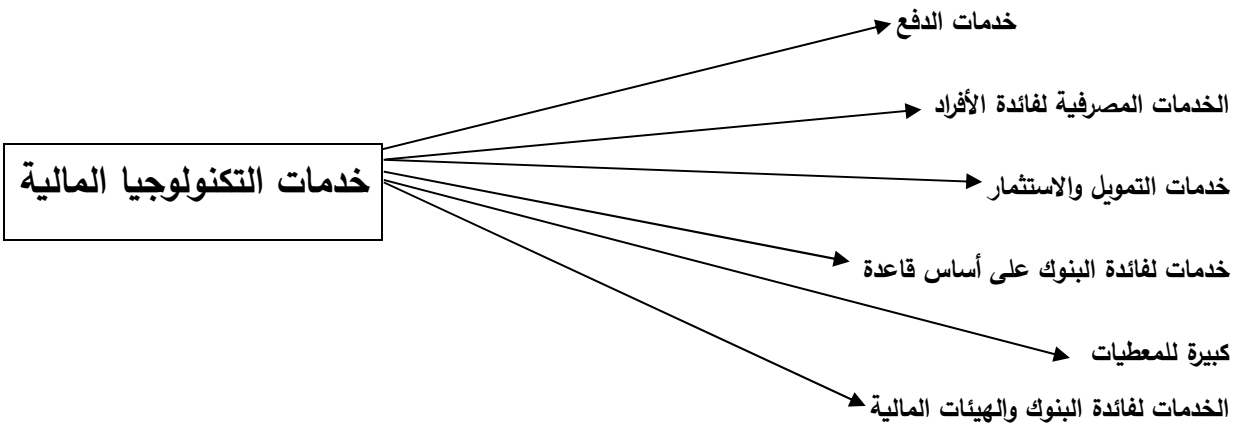

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما ورد سابقا

الفرع الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية

تساهم التكنولوجيا المالية في تغيير الاقتصاد العالمي عبر مجالات متعددة ، إذ لا تقتصر على المدفوعات الرقمية والإقراض فحسب بل تمتد إلى البيع بالتجزئة ، والخدمات المصرفية ، والعملات المشفرة والعديد من الجوانب الأخرى ، ويمكن تحديد سبعة (07) من ابرز واهم القطاعات في مجال التكنولوجيا المالية التي تقود التغيير والابتكار في العالم المالي .

1 -الإقراض الرقمي والتمويل: يهدف في الأساس إلى تمكين المجتمع من خلال التمويل الجماعي ، حيث يتيح للأفراد والشركات السيطرة على إطلاق منتجات وأفكار جديدة ، ويشمل هذا القطاع ثلاثة أطراف رئيسية:

المقاولين الذين يبحثون عن تمويل لمشاريعهم ، والمساهمين الذين يرغبون في دعم هذه المشاريع ، والوسطاء الذين يوفرون المعرفة لتسهيل الفرص وتطوير الخدمات والمنتجات ، كما يوجد إقراض النظير للنظير هو نموذج رائج في التكنولوجيا المالية ، حيث تعمل منصاته على توفير معلومات للأفراد والشركات وذلك من خلال تسهيل الإقراض المتبادل بأسعار فائدة منخفضة وإجراءات بسيطة[1].

2-المدفوعات الرقمية : تمثل أحد أبرز مخرجات الثورة التكنولوجيا في القطاع المالي، حيث تشير إلى جميع المعاملات التي تنفذ باستخدام الوسائل الرقمية أو عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى تبادل النقود الورقية أو المعدنية. وتعتمد هذه المعاملات على أدوات متنوعة، مثل بطاقات الائتمان والخصم، المحافظ الإلكترونية، والعملات المشفرة كـ"البيتكوين". وتُستخدم هذه الوسائل سواء عند الشراء عبر الإنترنت أو داخل المتاجر التقليدية.[2]

ونقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع أو الخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الاتفاق عليها مسبقا من قبل الأطراف المعنية، ويمكن الدفع في شكل أموال أو أصول أو خدمات، وفي مساحة المدفوعات، نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الأنترنيت مثل PayPal ,Apple Pay , Amazonوالتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع والخدمات عبر الأنترنيت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية[3].

3-العملات الرقمية المشفرة : هي عملات الكترونية افتراضية غير ملموسة لامركزية تعتمد على التشفير ، أي تحمل توقيعا الكترونيا مشفر ليتمكن المتعاملون من تداولها ، ولا يتم إصدارها من طرف البنك المركزي أو السلطات العامة ، ويتم استعمالها فقط عبر منصات وشبكات الإنترنت والهواتف المحمولة لشراء السلع والخدمات وإجراء التحويلات من شخص لآخر أو من بلد لآخر ، ولاستخدام هذه العملات لابد من تفعيل تطبيق خاص بالعملة التي ترغب في استخدامها يتولى مهمة توليد عنوان يتم استخدامه

---

[1] عبد الوهاب صخري ،سمية بن علي ،**تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط** وشمال إفريقيا قراءة للتحديات **والإمكانيات** ،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ،المجلد 06 ،العدد 01،جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر، 2021،ص 405.

[2] :World Bank (2022). **Digital Financial Services**' 05https://www.world bank.orat. 10/05/2025 9h 58

[3] نجوى سعودي ،محمدا لأمين كروش، **ابتكارات العملات الافتراضية في ظل التكنولوجيا المالية- عملة البتكوين نموذجا** – ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2019،ص 12.

لإرسال واستقبال التحويلات ، والعملة الافتراضية الأكثر شهرة وانتشارا هي البتكوين ، إلا انه توجد نحو 60 ستون عملة افتراضية أخرى مثل : الريبل ، واشن و اللايتكوين .

المشفرة هي عملية افتراضية ، أي لا وجود مادي لها إلا على الأنترنت وهي تعتمد على فن التشفير لحمايتها في شبكة مكونة من عدة كمبيوترات ، والفرق الجوهري بينها وبين أشكال النقود الأخرى حتى الالكترونية منها ، هي أنها لا تعتمد على طرف ثالث ضامن كالبنوك مثلا[1].

ومن أشهر أنواع العملات المشفرة ما يلي :

أ –البيتكوين"Btc– Bitcoin ": وهي العملة الرقمية الأكثر شهرة في العالم ،وتعتبر أول عملة مشفرة تعتمد على سلسلة الكتل (Block Chin)، تم اطلاقها لأول مرة في سنة 2009 من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص يدعون باسم ساتوشي ناكامو(Satoshi Nakmoto)وهذا الاسم هو مستعار ولم يعرف عنه شيء حتى الآن ، ولكن يتم تحديد العد الإجمالي لقطع" البيتكوين" المنتجة مسبقا ، حيث لا يمكن إصدار أكثر من 21 مليون قطعة أي انه في فترة معينة من الزمن ستتوقف عملية إنتاج(إصدار)عملة " البيتكوين" وسيتم الاقتصاد على تداولها فقط .

ب –الايثريوم"Ethereum ": هو مصطلح مختصر يعبر عن اسم العملة الرقمية التي تعرف أيضا باسم عملة الخدمات ، ظهرت سنة 2015، وتمثل ثاني أشهر عملية رقمية بعد عملة البيتكوين من حيث التداول والانتشار على الرغم من حداثتها إلا أن آلية إصدارها مختلفة عن آلية إصدار البتكوين .

ت– لايتكوين "Litecoin LTC":تعتبر عملة اللايتكوين ثالث أقوى عملة رقمية بعد البتكوين والايثريوم ، تم إنشاؤها في أكتوبر 2011، وهي تتشابه مع عملة البيتكوين في العديد من الخصائص ، ولكن هناك اختلافين رئيسين بينهما

الاختلاف الأول يتعلق بسرعة المعالجة، حيث يستغرق إنشاء وحدة لا يتكون حوالي 2.5 دقيقة فقط ، بينما قد يستغرق إنشاء وحدة بيتكوين ما يصلإلى10 دقائق كحد أقصى، والاختلاف الثاني يتعلق بالحد الأقصى لعرض العملة ، حيث يبلغ عدد القطع الكلي المقرر إصدارها من اللايتكوين84 مليون قطعة ، وهو أعلى من الحد الأقصى المحدد في البيتكوين والبالغ 21 مليون قطعة .

---

[1] محمد السيد محمد عطية بيبرس ، **العملة الرقمية المشفرة بين المخاطر وطموح المستقبل** ، مجلة القانون والأعمال الدولية ، جامعة الحسن الأول ، سطات، المغرب ، العدد 43، جانفي2023، ص 188.

ث- ريبل"Ripple – XRP": تم إطلاقها سنة 2012، وهو نظام مدفوعات مفتوح المصدر ، ويتم عن طريقه تحويل العملات ، لايزال الريبل في مرحلة التجربة ويمكن وصفه انه يمثل الجيل القادم من شبكات الدفع.

ج - دوجكوين"Dogecoin – XDG ":هي عملية رقمية تم إطلاقها في ديسمبر 2013 وتميزت بشعارها الذي يحمل نوعا من الكلاب ، مما جعلها تعرف باسم "عملة الكلب الالكترونية " تشبه دوجكوين باقي العملات الرقمية حيث أنها غير مادية ولا يمكن لمسها أو استخدامها في الحياة اليومية ، تتميز دوجكوين بسرعة إنتاج عالية مقارنة ببعض العملات الأخرى ، كما أنها لا تخضع لسيطرة شركة أو هيئة تنظيمية محددة على الرغم من هذا نجحت دوجكوين في تحقيق مكانة بارزة بين العملات الرقمية الكبرى والمرموقة ، يمكن استخدامها للشراء والبيع عبر الإنترنت ، ويمكن تحويلها إلى عملة تقليدية قابلة للتداول على ارض الواقع.[1]

4- إدارة الثروات الرقمية: تشمل إدارة الأصول أو الثروات مجموع شركات التكنولوجيا المالية التي توفر النصح والمشورة وإدارة الثروات، كما تقدم مؤشرات مجمعة عن الثروة وتتفرع عن وظيفة إدارة الأصول ما يلي:

- **التداول الاجتماعي** : يمكن للمستثمر المتابعة والدردشة وتقليد الاستراتيجيات الاستثمارية للأعضاء الآخرين ، والتكلفة حسب الطلب أو النسبة المئوية لمبلغ الاستثمار، يتمثل التداول الاجتماعي في الجمع بين استراتيجيات الاستثمار للمتداولين من القطاع الخاص ومديري الأصول المحترفين مع مبدأ الرائد التابع للشبكات الاجتماعية ، وينشر التجار (القادة)استراتيجيات التداول الخاصة بهم ويمكن للمستثمرين (المتابعين) مشاركتها أو متابعتها برأس مالهم الخاص بنقرة واحدة على الفأرة من خلال ما يسمى بالتداول بالنسخ أو النسخ المتطابق على منصات التداول مثل :Etoro وAgondoأيضا wikifolio .com ويتم نسخ عمليات الشراء والمبيعات تلقائية مع الأصول المودعة مسبقا فالتداول الاجتماعي هو شكل من أشكال الاستثمار، حيث يمكن للمستثمرين (أو المتابعين) مراقبة ومناقشة ونسخ استراتيجيات الاستثمار أو المحافظ الخاصة بالأعضاء الآخرين في الشبكة الاجتماعية ، ومن المفترض أن يقوم المستثمرين الأفراد للاستفادة من الحصة الجماعية لعدد كبير

[1] مفيدة بن سعادة، **جودة الخدمة المصرفية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – واقع وآفاق دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2024،ص 152-153.

من المتداولين اعتمادا على نموذج العمل لمنصة التداول الاجتماعي ، كما يمكن تحميل المستخدمين مقابل فروق الأسعار أو تكاليف الطلبات أو النسب المئوية للمبلغ المستثمر[1].

- **الاستشارة الآلية:** تشير كلمة " Roboadivson" الى أي من العدد المتزايد من خدمات الاستشارات الاستثمارية القائمة على الانترنت والتي تستهدف المستثمرين الأفراد والتي ظهرت في الصناعة المالية مؤخرا غالبية صغار المستثمرين يشعرون بارتياح بشكل عام مع التكنولوجيا ، لكنهم يفضلون مستشارا لمساعدتهم في استثماراتهم واحتياجاتهم المالية الأخرى ، وباستخدام نماذج تخصيص الأصول واللوغاريتمات والتقنيات الأخرى يقدم هؤلاء المستشارون الآليون المشورة دون مساعدة مستشار بشري، وتحقيقا لا هداف الاستثمار وإدارة المال بفعالية يعتمد الكثيرون على المستشارين الماليين لتقديم النصائح والتوجيهات المناسبة ، ولكن مع تطور التكنولوجيا ظهرت تقنية المستشار الروبوت(المستشار الآلي) كبديل يعتمد على الخوارزميات المالية لتقديم النصائح بدقة وبفعالية، تستخدم المنصات المستشار الروبوت لتحليل ملفات المخاطر الخاصة بالزبائن وتقديم اقتراحات للاستثمار استنادا إلى معايير محددة ، حيث يتم ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تساعد في تحيد أهداف الاستثمار ومستوى المخاطر المقبول، بعد ذلك يستخدم الروبوت البيانات المقدمة لاختيار مجموعة من الصناديق للاستثمار فيها بما يتوافق مع أهداف الزبون ومستوى المخاطر الذي يرغب في تحمله ، وبعد استخدام المستشار الروبوت بديلا مثيرا للاهتمام للمستثمرين الذين يرغبون في توجيه استثماراتهم وتخطيط مالي بدقة ، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون دفع رسوم استشارة الخبراء الماليين البشريين ، ومع تطور هذه التقنية من المتوقع ان تشهد المستشارات الروبوت تبنيا اكبر في المستقبل مما يساهم في توفير حلول مالية مبتكرة وفعالة للجميع[2].
- **الإدارة المالية الشخصية :** تتمثل في شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم التخطيط المالي الخاص من خلالها يمكن للمستثمرين معرفة مختلف الأصول التي أودعوها في مختلف المؤسسات والقروض المتحصل عليها من مختلف المقرضين في تطبيق واحد ، بالإضافة إلى ذلك هناك شركات تكنولوجيا مالية تقدم مفاهيم مبتكرة لتقديم النصيحة أو إدارة الأصول كسماسرة الودائع وإدارة الأصول الانترنت، وتتراوح خدمات PEMمن التطبيقات إلى الحلول

---

[1] مفيدة بن سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] ميرفت محمد عبد الوهاب، **التكنولوجيا المالية ومدى استفادة الفئات الأكثر احتياجا للخدمات المالية في مصر** ،مجلة مصر المعاصرة، الإسكندرية، العدد 547 ، 2022 ،ص 93.

عبر الانترنت إلى البرامج التي يجب أن يتم تحميلها ، هناك أيضا اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالوظيفة ، ويركز بعض مقدمي الخدمات ببساطة على العرض الواضح للأحجام والمعاملات المالية ، وكقاعدة عامة يمكن الوصول إلى الحسابات من خلال عدد من المؤسسات المالية ، أو على الأقل يمكن تحليل المخرجات والنفقات حيث يتضمن ذلك من بين أمور أخرى تطبيق Just Spent مما يتيح تصنيف وتحليل النفقات ، بالإضافة إلى وجود أنظمة PEMأخرى مثل Fi–Nanzblickوالذي يجعل من الممكن إدارة معاملات الدفع الشخصية بما في ذلك المعاملات المحلية والتحويلات الخارجية عبر تطبيقPEMحتى أن بعض أنظمة إدارة المالية العامة قامت بدمج المشورة بشان عدم الكفاءة لمستخدميها بعد إدخال جميع الحسابات والأحجام المالية وعرضها في تطبيق PEM، يقوم النظام بمقارنتها مع العروض الأخرى وبالتالي يمنح الزبائن القدرة على تحسين معاملاتهم مثال على هذا التطبيق هو App Treefin[1]

5–تكنولوجيا التامين (Insutceh):إن تطور التكنولوجيا في قطاع التامين أدى إلى ابتكار طرق جديدة تأمينية وبتكلفة اقل ويمكن تعريفها كالتالي[2]:

يتكون مصطلح تكنولوجيا التأمين من كلمتين هما :التأمين (Insurance) والتكنولوجيا(Technology)، ويُعرف هذا المجال اختصارًا بـ Insurtechأو في بعض السياقات الأوروبية بـ Assurtech، أي التأمين التكنولوجي. يُعد هذا المفهوم فرعًا ناشئًا مستوحى من التطور في قطاع التكنولوجيا المالية.(Fintech)

- تشير تكنولوجيا التأمينإلى الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا الحديثة في صناعة التأمين. ويشمل ذلك تطبيقات البيانات الضخمة، البنية التحتية السحابية، تقنيات سلسلة الكتل(Blockchain) ، والتأمين عند الطلب ، تُستخدم هذه التقنيات لجمع وتحليل كميات هائلة من البيانات من أجل تقديم خدمات أكثر دقة ومرونة للعملاءالمؤمن عليهم ، وتُقدّم هذه الحلول من قبل شركات تأمين تقليدية، وشركات ناشئة مبتكرة، وصناديق رأس المال الاستثماري.

[1] مفيدة بن سعادة، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

[2] رابح بريش، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

- تشمل تكنولوجيا التأمين تطبيقات متقدمة مثل التعلم الآلي، وهو أحد فروع الذكاء الاصطناعي الذي يمنح الأنظمة القدرة على التعلم والتحسين الذاتي من خلال التجربة دون الحاجة إلى برمجة صريحة. كما يتكامل معها إنترنت الأشياء والذي يقوم على ربط الأجهزة والأشياء اليومية بشبكة الإنترنت لتبادل البيانات.

وبالتالي، فإن تكنولوجيا التأمين تمثل تطبيقًا لأحدث التقنيات الرقمية في قطاع التأمين بهدف تطويره، وتحقيق رضا العملاء والعاملين، وتحسين بيئة العمل، وابتكار خدمات تأمينية جديدة.

6- البنوك الرقمية: يعرف البنك الرقمي على انه" بنك يقبل الودائع ويمارس أنشطة الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة ، وذلك من خلال الوسائل الالكترونية أو الرقمنة بشكل أساسي عوضا عن التفاعل الفعلي مع العملاء[1].

كما يعد البنك الرقمي بمثابة ذلك المصرف الذي لا يتوفر عل فروع هيكلية محددة برقعة جغرافية معينة، بل هو كيان رقمي يقدم ويتميز عن نظيره التقليدي باستخدام تكنولوجيا المالية الحديثة [2].

في حين هناك من يرى أن البنك الرقمي يشمل العديد من الأنشطة المصرفية والتي يمكن إجراؤها من مكان ، فهو بذلك عبارة عن بنك يسعى لتطوير الخدمات المصرفية من خلال تقديم المنتجات وخدمات الزبائن ويعتمد أساسا على الخدمات الالكترونية مثل :أجهزة الصراف الآلي ، الهاتف ، الإنترنت..... الخ .

7-التكنولوجيا التنظيمية: هي اختصار " Regulatoy Technology" غالبا ما يساء فهم التكنولوجيا التنظيمية ويتم الخلط بينها وبين التكنولوجيا المالية[3].

ونجد التكنولوجيا التنظيمية تشير الى :

- حسب معهد التمويل الدولي **(IIF)**هي" استخدام التقنيات لحل المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الامتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة **"** [4].

---

(1) أسماء مبارك، إبراهيم بكري ،**دور التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك التجاريةالمصرفية**،المقالة16،المجلد13 ،العدد 2 ، 2022 ،ص 471.

(2)خديجة أم ان عماروش، خديجة شوشان ،**البنوك الرقمية الإسلامية بين متطلبات الإنشاء دراسة حالة نومر بنك** ،مجلة الإبداع ،المجلد 12 ،العدد 01،جامعةالبليدة 02 ،الجزائر،ص400.

(3)Kern Alexander, **Principles of bankingregulation** ,combridge university press.2019,p340

(4)**IIF. Regtach in financial Services technology solutions for compliance and reporting ?**, Institute of International finance report, 2016,p3.

- حسب هيئة السلوك المالي **(FCA)**هي" مجموعة فرعية من التكنولوجيا المالية التي ترتكز على التقنيات التي تسهل تنفيذ المتطلبات التنظيمية بشكل أكثر فعالية من القدرات الحالية "[1].

تسعى التكنولوجيا التنظيمية من خلال استخدامها للأدوات والأساليب والتقنيات الحديثة إلى تعزيز التزام الشركات بالقوانين المالية واللوائح الرقابية وتساعدها على التزام الشركات بالقوانين المالية واللوائح الرقابية وتساعدها على الالتزام بالمعايير والمتطلبات القانونية مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين العملاء والسوق المالي بشكل عام.[2]

الشكل (1-3): أهم قطاعات التكنولوجيا المالية

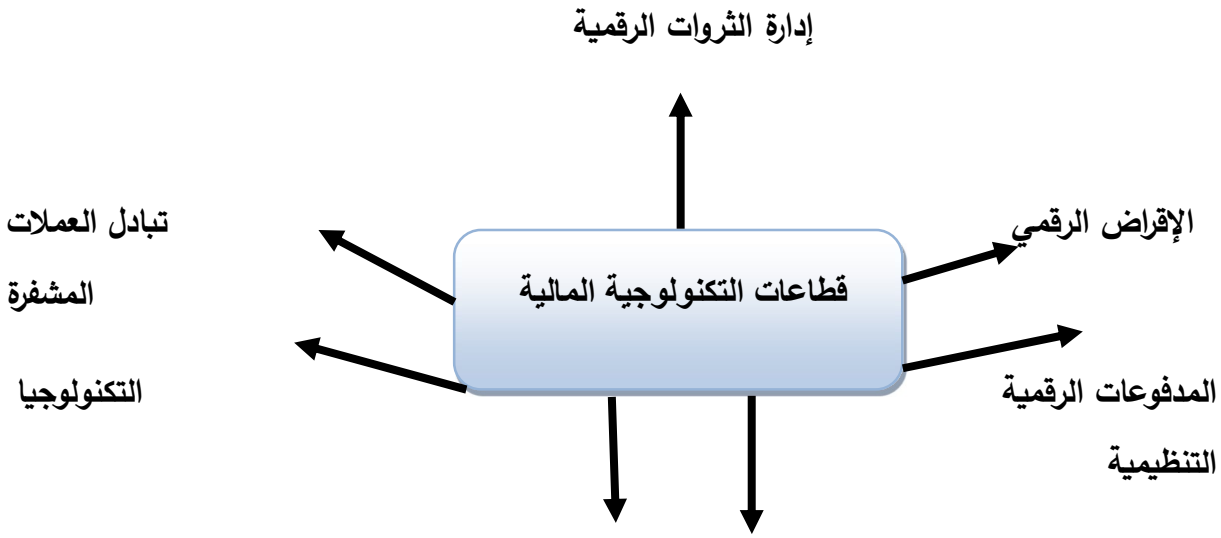

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على ما ورد سابقا

(1) Javier Troya, brahim Medjahed, Mariopittini , Linayao, Pablo Fernandez, Antonio Ruiz , cortés, **Service Orientedc omputing**, 20 th international conference, ICSOC 2022, Surveille, Spain,Springer , p 91.

(2) Prof Alessandro de nixo ,**15 th Europeanconference on Innovation and Entrepreneurship**,2020, ECIE ,unit P114

الفرع الثالث: تقنيات التكنولوجيا المالية

إن التأقلم والتكيف مع العالم الرقمي يعتبر عنصرا أساسيا في تشكيل مستقل صناعة التكنولوجيا المالية ، فالقطاع المالي يعد المحرك الأساسي للتحول الرقمي في الاقتصاد نظرا لكونه اكبر مستخدم للتقنيات الرقمية فقد أسفرت هذه الثورة الرقمية عن ظهور العديد من التقنيات في مجال التكنولوجيا المالية.

1- الذكاء الاصطناعي : يعرف الذكاء الاصطناعي بشكل عام على أنه نظام يعتمد على الآلة في وضع تنبؤات، أو توصيات، أو قرارات تساهم في بلوغ الأهداف المحددة من قبل الإنسان، و هو مصمم للعمل بمستويات مختلفة من الاستقلالية، يستخدم الذكاء الاصطناعي فيها البيانات و الخوارزميات، و غالبا ما يتواجد على شكل برامج يمكن تضمينها في الأجهزة مثل الروبوتات أو الأجهزة القائمة علىانترنت الأشياء .

ويعرف أيضا على أنه قدرة الآلة على التفاعل مع البيئة المحيطة بها من خلال أداء وظائف معرفية هي مرتبطة أساسا بالعقول البشرية كالتعلم، والإدراك والاستدلال بل وحتى الإبداع، ومع ذلك يبقى الذكاء الاصطناعي في الواقع مزيج من التقنيات الحسابية المتقدمة بدرجات متفاوتة من النضج .

و يطلق مسمى الذكاء الاصطناعي على ذلك الذكاء الذي يمكن أن تكسبه الآلة الصماء من خلال تزويدها ببرامج وخوارزميات، و الذي قد يحاكي القدرات العقلية البشرية بأنماط مختلفة [1].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الذكاء الاصطناعي هو محاكاة الآلة للقدرات العقلية البشرية في جانب التنبؤات أو التوصيات والقرارات وحل المشكلات، بالاعتماد على البيانات و الخوارزميات المدمجة بالروبوتات والأجهزة القائمة على انترنت الأشياء.

2- البلوكتشين :يمكن إيجاز أهم التعاريف الواردة فيها[2]

- تعرف على أنها تمثل سلسلة من الكتل هذه السلسلة هي شبكة متصلة من الناس يتفاعلون مع بعضهم البعض في شكل كتل من البيانات ، وهي تقنية تقوم ببناء دفتر أستاذ إلى الحوسبة الموزعة في ملف بطريقة لامركزية .

---

[1] عبدالرحيم مزهودي ، رحيمة بوصبيع صالح ،**دور الذكاء الاصطناعي في دعم المؤسسات المالية مع الإشارة لتجربة بنكيHDFC و ICICI بالهند** ،مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07 العدد 01 ، 2023 ص133-134.

[2] رابح بريش، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- البلوكتشين هو تاريخ معاملات مجتمع لا مركزي كامل وغير قابل للتغيير يتفق عليه كل من هو جزء من المجتمع، يتم تحديث دفتر الأستاذ هذا تلقائيا في اطر زمنية منتظمة ، ويتم قبوله من قبل المجتمع كواقع ويتم تخزينه على كومبيوتر كل مشارك ، وبهذه الطريقة لا يتعين على أي حزب مركزي أن يحكم المجتمع ، حيث لا يمكن لأحد أن يضاعف الإنفاق ومن شان ذلك أن يخلق تضارب فوريا في تاريخ معاملات كل مشارك .

ومنه يمكن تعريف البلوكتشين على أنها برنامج معلوماتي مشفر عبر شبكة آمنة لا يحتاج إلى وسيط أو نظام مركزي الأنظمة التقليدية ، ويتوقع أن تساهم البلوكتشين بأكثر من 3.1 تريليون دولار من القيمة المضافة للأعمال بحلول سنة 2030[1]

3- **الحوسبة السحابية** : هي تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى السحابة وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الإنترنت، عكس ما تحتاجه الحوسبة التقليدية التي نستخدمها من وجود كل البيانات والبرامج والتطبيقات التي تستعمل وينشئها المستخدم على أجهزته الخاصة وتقوم على عدم الحاجة للمستخدم لتخزين أي من بياناته على أجهزته الخاصة وعدم حاجته إلى برامج متنوعة أو معقدة ربما يحتاج البعض منها فقط، لذا كل ما يستخدم و ما يحدث من عمليات ومن البرامج ووصوله إلى ملفاته وبياناته المخزنة على حاسبات عبر الشبكات بعيدة عنه وبهذا تتحول برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات ، وتعتمد البنية التحتية للحوسبة السحابية على مراكز البيانات المتطورة والتي تقدم مساحات تخزين كبيرة للمستخدمين كما أنها توفر البرامج كخدمات للمستخدمين واهم المشتغلين في هذا المجال شركة AMAZONوGOOGLE[2]

4- **انترنت الأشياء:** هي ربط الأشياء بالأنترنت وتعرف كالتالي:

- هي شبكة عملاقة يتصل عبرها ملايين الأجهزة ، وتتيح جمع ومشاركة البيانات بين الأجهزة والمجسات وغيرها من أدوات توليد البيانات وتخزينها بطريقة تسمح بمعرفة حالاتها وهي بعيدة عن مستخدميها.
- انترنت الأشياء يتكون من أجهزة مختلفة قادرة على تلقي البيانات ، هذه الأجهزة مترابطة وعادة ما تكون على اتصال دائم مع بعضها البعض ، وبالتالي توليد دائم للبيانات ، يمكن

---

[1] علي محمد الخوري ،**اقتصاد العالم الجديد، ما بين الاقتصاد المغربي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الإقليمي والابتكارات** ا لتكنولوجيا المتسارعة ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، القاهرة، مصر ، 2020،ص 239-240 .

[2] إياد عماد علي، بحث بعنوان **الحوسبة السحابية (Could Computing)**،البنك المركزي العراقي دائرة تقنية المعلومات والاتصالات ،العراق، 2014،ص 3.

تصنيف الأجهزة المشاركة في شبكة LOTبشكل رئيسي نوعين : الأولى أجهزة الاستشعار وتشكل لبنة الشبكة والثانية منها هي الأجهزة التي تستهلك البيانات المكتسبة من أجهزة الاستشعار ، بحيث أن التصنيف الأساسي لبيانات LOTينتج فئتين هما : البيانات المستخدمة لأغراض التحليل (بيانات التحليل)، البيانات المستخدمة لبدء إجراء (بيانات التشغيل أو الإجراء المسبب للبيانات).

وتتمثل بنية ونظام انترنت الأشياء في:

طبقة الإدراك: الطبقة التي تتداخل مع العالم المادي لاستيعاب المعلومات من المصدر، يتم جمع كل أنواع المعلومات في هذه الطبقة تعتبر أجهزة الاستشعار وأجهزة الاتصال اللاسلكي المكونات الرئيسية لهذه الطبقة.

- **طبقة الشبكة:** تسهل هذه الطبقة نقل البيانات الشفاف باستخدام وسيط الاتصال الحالي مثل الهاتف المحمول وعقد المستشعر اللاسلكي (WSN)وشبكة الوصول إلى الراديو وأجهزة الاتصال الأخرى.
- **طبقة الخدمة:** تستضيف هذه الطبقة وظيفة مهمة مثل : إدارة البيانات ودعم التطبيقات والأمان والتنفيذ[1]

5- تعليم الآلة والتحليل التنبئ: ويتم ذلك من خلال تحليل البيانات الضخمة ذات قيمة للمؤسسة لاستخراج رؤى يمكن استخدامها لاتخاذ قرار أفضل ، ومن تم تتم معالجة هذه البيانات من مرحلة التحليل إلى مرحلة استنباط الأنماط ومن ثم إلى مرحلة القرار علما بان استخراج الأنماط من البيانات هي مهمة محللي البيانات، أما تحليل البيانات التنبؤية فهو فن بناء واستخدام النماذج التي تجعل التنبؤات تستند إلى أنماط مستخرجة من بيانات تاريخية ، وتشمل التطبيقات المتعلقة بتحليل البيانات التنبؤية في إطار الخدمات المالية ما يلي :

- التنبؤ بأسعار السلع والأسهم المتداولة.
- تقديم المخاطر.
- تستخدم لفهم توجهات العملاء واتخاذ قرارات تسويقية فعالة[2].

---

[1] رابح بريش، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] فريد حبيب ليان ، **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل** ، اتحاد شركات الاستثمار ، الطبعة1 ، 2019، ص43.

الشكل (1-4) تقنيات التكنولوجيا المالية

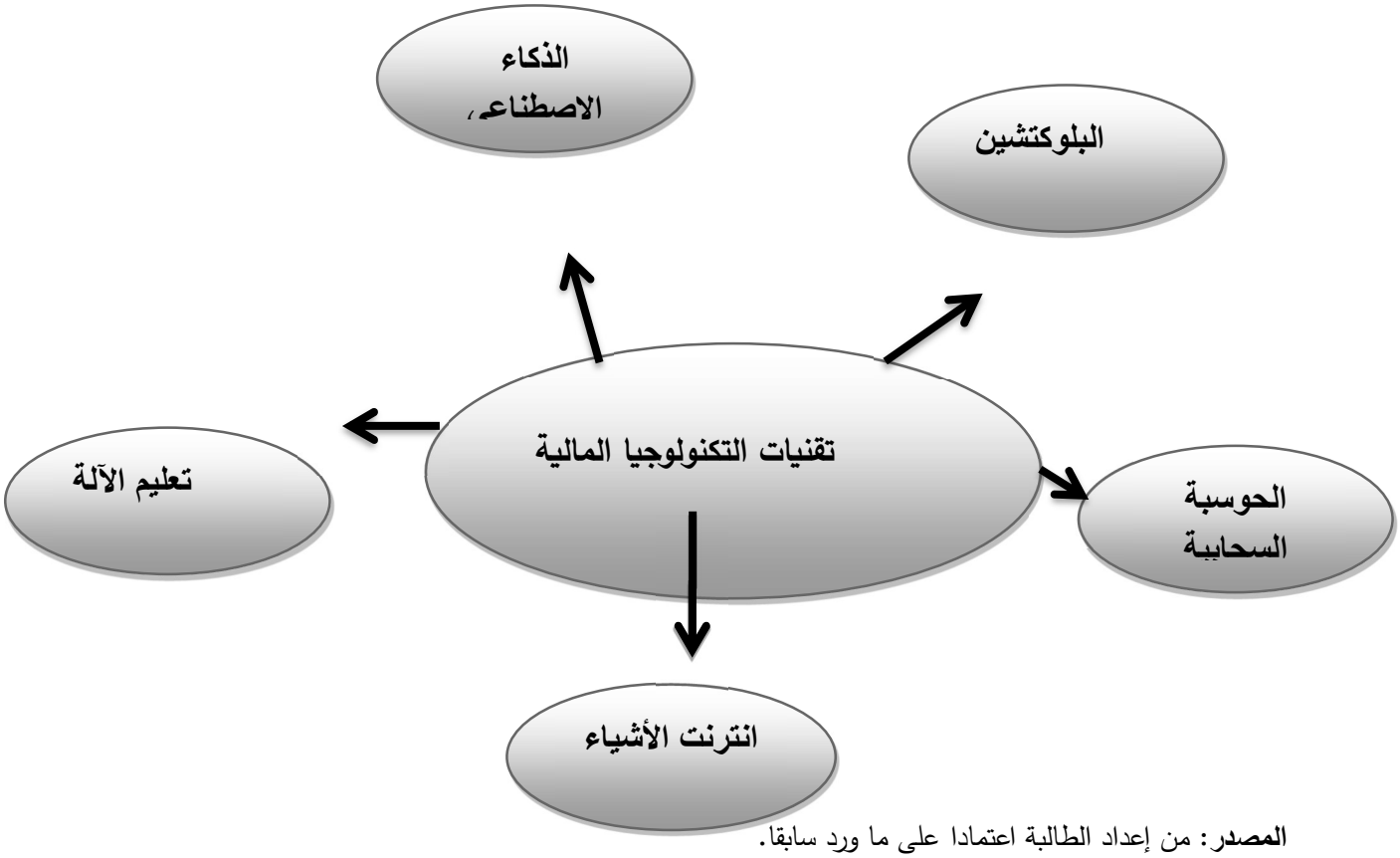

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما ورد سابقا.

المطلب الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

شركات التكنولوجيا المالية هي مؤسسات ناشئة تهدف إلى تقديم حلول مالية وخدمات مصرفية رقمية تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا والبرمجيات تسعى هذه الشركات إلى تبسيط العمليات المالية التقليدية وتحسينها ، بالإضافة إلى تطوير منتجات مبتكرة تواكب التطورات الرقمية ، وتعد جزءا أساسيا من الثورة الرقمية في القطاع المالي ، حيث تركز على تعزيز تجربة المستخدم وتحديث البنية التحتية التقليدية لجعل الخدمات المالية أكثر كفاءة .

الفرع الأول: مفهوم شركات التكنولوجيا المالية

هناك عدة تعاريف متعلقة بشركات التكنولوجيا المالية ومن بين هذه التعاريف نجد :

- يشير هذا المصطلح إلى: الشركات أو ممثلي الشركات التي تجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة والمبتكرة وتهدف عموما إلى جذب العملاء بمنتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام وكفاءة وشفافية وأتمته من تلك المتوفرة حاليا [1].
- كما يمكن تعريفها على أنها: شركات أو مؤسسات حديثة في المجال المالي تبحث على الابتكار والتكنولوجيا في المجال المالي وتحسين الخدمات المالية التي تؤدي إلى تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات الأثر المادي المرتبط بتقديم الخدمات[2].

ومنه فالشركات التكنولوجيا المالية تجمع بين الأعمال والتكنولوجيا لتمكين وتحسين الخدمات المالية، تلعب الشركات الناشئة دورا رئيسيا بفضل ابتكارها وسرعة تحركها مما يعزز تجربة المستخدم المالي،

يهدف هذا القطاع إلى دمج التكنولوجيا مع الخدمات المالية التقليدية لجعل العمليات أكثر كفاءة وسهولة مع تقديم الحلول المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء.

الفرع الثاني: خصائص شركات التكنولوجيا المالية

يمكن ذكرها فيما يلي[3]:

- **الوصول لكل المستخدمين** : في الخدمات المالية التقليدية ، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة ،أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية ، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود .
- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف** : لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعيًا وحتى شهري .

---

(1) بيسان بوشارب، **دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا – دراسة حالة بنك السلام** ،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق وتجارة دولية ،جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي ،تبسة ،الجزائر، 2023 ،ص 141.

(2) نو السابق، احسين عثماني، **دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة دراسة بعض شركات التكنولوجيا المالية الناشئة دولية كنموذج** ،مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 12 ،العدد 02 ،جامعة ام البواقي، 2022 الجزائر ،ص226.

(3) مليكة بن علقمة ، يوسف سائحي ، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 07 ،العدد 03 ،المركز الجامعي، تا منغراست ، 2018،ص 92-93.

- **تصميم محور العميل** : تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة ، إذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات و تعلم الآلة ، ومقارنة بشركات التامين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض ، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية .
- **سياسة البيانات:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولاشك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

الفرع الثالث: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

تنقسم الشركات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية حسب ثلاث معايير؛ حسب علاقتها؛ حسب طبيعة مقدم

الخدمة، حسب نوع الشركة، وسنفصل في كل نوع داخل هذا التصنيف[1]:

أولا : شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها: وتقسم إلى شركات تكنولوجيا مالية تنافسية وتعاونية، تعد الشركات التنافسية المنافس المباشر لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين، بينما تقدم الشركات التعاونية حلولا لتعزيز وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، بعض شركات التكنولوجيا المالية يمكن أن تندرج في كلتا الفئتين بينما تركز شركات أخرى على المجالات المتخصصة.

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب مقدم الخدمة : وتقسم إلى ثلاثة أقسام كما يلي :

- **المؤسسات المالية التقليدية الكبيرة** :وهي التي تنفق مبالغ طائلة على الإبداع والابتكار وتهتم بتقديم.

خدماتها بأفضل وأحسن الطرق حيث دخلت هذه المؤسسات في الاستثمار في التكنولوجيا المالية رغبة منها في الحفاظ على عملائها وتحقيق رضاهم وكذلك الحفاظ على وجودها[2].

---

[1] رابح بريش، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] علي السرطاوي، **التقنية المالية ومستقبل الصناعة الإسلامية**، مؤتمر أيوفي للهيئات الشرعية الثامن عشر25-2020/10/26،البحرين،ص 14.

❖ **الشركات (المشاريع) الناشئة(FinTech Startups)** :هي مشروعات ابتكاريه غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مال مغامر(Venture Capital) حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة، وفي

المقابل هي عرضة لدرجة عالية من المخاطر، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا، وهي الدافع والمطور الأقوى للتكنولوجيا المالية بين الأشكال لأخرى لشركات التكنولوجيا المالية، خاصة مع التوجه العالمي لتبني هده الشركات من طرف الجهات الإشرافية والرقابية والتي أنشأت ما يسمى بالمسرعات(Accelerator)أو المعجلات التقنية وهي عبارة عن برامج هدفها توفير بيئة حاضنة وممولة وداعمة ومشغلة للتكنولوجيا المالية، أيضا إنشاء المخابر التجريبية(Sand Boxes)وغيرها من التسهيلات[1].

❖ **شركات التكنولوجيا العملاقة (**Bigtechs**):** على الرغم من أصل عمل الشركات التكنولوجية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات تحويل أموال خاصة بهم، بل أصبحت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى، ابرز هذه الشركات ،Tencent، Google، Facebook، Amazon، Alibaba والتي نمت بسرعة رهيبة على مدار العقديين الماضيين، ويطلق عليها مصطلح Bigtechs حيث أول ما استخدم هذا المصطلح كان يقصد به أربع أكبر شركات تكنولوجيا أمريكية وكانت تسمي أيضا(BigFour) أو GAFA)وهي الأحرف الأولى لشركات غوغل، أمازون، فيسبوك وابل، ويضاف لها أحيانا شركت مايكروسوفت لتصبح(GAFAM) وهي الشركات التي تهيمن على الأنشطة عبر الانترنت.

❖ والتي تتميز باحتكارها للسوق العالمي، وحاليا تواجه منافسة من شركات أخرى من أنحاء العالم مثل سامسونغ و على بابا "الصينية"، وبايدو (Baidu) و وغيرهم الكثير[1].

ثانيا: شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة: يأخذ هذا التقسيم نفس تقسيم أنواع التقنيات في التكنولوجيا المالية، فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المشفرة وأخرى خاصة بالبلوكتشين

والعقود الذكية وشركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وغيرها [2].

---

[1] عبدالكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في صناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي ،الإمارات العربية المتحدة، 2019ص 25.

[2] عبدالكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره،ص27.

الشكل رقم (1-5):أنواع شركات التكنولوجيا المالية

المصدر:عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية** ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة، 1729، ص13.

المبحث الثاني: مدخل إلى الشمول المالي

أصبح الشمول المالي من القضايا البارزة على المستوى الدولي خاصة في الآونة الأخيرة بعد نشوب الأزمة المالية 2008، حيث ازدادت أهمية هذا الموضوع ولفت انتباه المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من المصطلحات الحديثة لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية بجنوب شرق انجلترا ، تناول فيها اثر إغلاق احد فروع البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية ، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها ، أو لأسباب عقائدية ، ثقافية ، ومن بين عدم القدرة على امتلاكها[1].

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية 2007وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي ، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة .

حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من اجل محاربة الفقر، وفي عام 2013أطلقت مجموعة البنك الدولي (البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية) مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع والمدفوعات التجزئة المبتكرة.

كما أطلقت برنامج يعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل: المجموعة الاستشارية لمساعدة

الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية [2].

الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي

تعدت التعاريف المقدمة للشمول المالي ونذكر منها ما يلي :

---

[1] فضيل البشير ضيف ، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،المجلد 6 ،العدد 1، 2020،جامعة الجلفة، الجزائر، ص 474.

[2] محمدب وطلاعة وآخرون ، **واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجان** ،مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد 04 ،العدد 02 ،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ،الجزائر، 2020،ص 145.

- عرفه البنك الدولي على انه: "إمكانية الأفراد من استعمال المنتجات المالية بوفرة وسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات ادخار، مدفوعات وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة ".
- وعرفته كل من منظمتي (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف (INIF)على انه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ، والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي ، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[1] "
- عرف مركز الشمول المالي بواشنطنC.F.I على انه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة، وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح ويحفظ كرامة العملاء[2].
- تعرفه مجموعة العشرين (G 20) والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) على أنه: الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل و شفاف وبتكاليف معقولة[3].

استنادا لما تم عرضه من وجهات نظر متنوعة حول مفهوم الشمول المالي، تبين أن جميعها تتجه نحو هدف مشترك وهو ضمان إتاحة الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية لكل فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الأقل حظا وذلك بتكاليف معقولة وبأساليب تتسم بالشفافية والإنصاف ، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والازدهار الاقتصادي للأفراد ، ومنه يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي :

---

[1] فضيلة بلقاسمي، سارة جناد ،**نحو تفعيل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة ومصرف الراجحي السعودي** ،أبحاث الملتقى الوطني حول الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واشراف الواقع ،جامعة محمد بوقرة ، 2020،ص 5.

[2] مراد بهلولي، أعمر سعيد شعبان، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الناجحة – الإمارات ،غانا نموذجا** ،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،المجلد 08 ،العدد 02 ،الجزائر، 2022 ،ص 271.

[3] احمد خوبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي – تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة بحو ث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04 ،العدد 01 ،الجزائر، 2023 ،ص 241.

- **الحصول على المنتجات والخدمات المالية:** وذلك من خلال توفير الفرصة للأفراد والشركات للوصول إلى خدمات ومنتجات مالية ومتاحة بشكل عادل ومناسب مع التركيز على القدرة على تحمل التكاليف وقرب المسافة للحصول على هذه الخدمات.
- **استخدام المنتجات والخدمات المالية:** لا يقتصر الشمول المالي على الوصول فقط بل يشمل أيضا قدرة الأفراد على استخدام تلك الخدمات والمنتجات بشكل منتظم ومستمر.
- **جودة الخدمات والمنتجات المالية:** يعني تصميم الخدمات المالية وفق احتياجات وظروف العملاء المختلفة ، بما في ذلك المجتمعات النائية والفئات المهمشة ذوي الدخل المنخفض .
- **الرفاهية المالية** : يهدف الشمول إلى تحسين حالة الرفاهية المالية لأفراد والمجتمعات عبر تعزيز إدارة الأموال بشكل فعال وتعزيز الوعي المالي والتخطيط الجيد للمستقبل ، مما يؤدي الى تحسين مستوى معيشة الأفراد بطريقة آمنة ومستدامة .

الفرع الثالث: مبادئ وخصائص الشمول المالي

للشمول المالي مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها وتعتبر الدول بمثابة معايير تستعمل كمرجع لتعزيز مستويات الشمول المالي في الدول، وكذلك له مجموعة من الخصائص يمتاز بها.

أولا: مبادئ الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)

قامت مجموعة العشرين (G20)عام2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تتلخص فيما يلي[1]:

1- **القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر .
2- **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق وتقديم خدمات مالية متنوعة .
3- **الابتكار** : تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ الى الخدمات المالية ، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.
4- **الحماية** :إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي ، بحيث تكون حماية هذا الاخير مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء .
5- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

[1] يسرير نية، رامي عبيد ،**الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي** ، أبوظبي، الإمارات، 2019،ص 08.

6- **التعاون** : إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية .

7- **المعرفة:** إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

8- **النسبية:** التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية و المخاطر.

9- **الإطار المرجعي** :الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي ، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية ، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الالكتروني .

ثانيا: خصائص الشمول المالي

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة ، وبأقل التكاليف ، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول ، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك ، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية ، وجمعيات تعاونية ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية وشركات تامين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحول البرقي ، ومكاتب البريد وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع ، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم ، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي ، كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك ورفع الإنتاجية والدخول ، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية ، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي: سوف يتم عرض مختلف أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي:

ينظر للشمول المالي على انه هدف وطني وعالمي متعدد الأطراف ومع تطور مفهوم الشمول المالي تعددت أبعاده وتوسعت ، في البداية تبنى البنك الدولي أبعاد الشمول المالي والتي تمثل في : استخدام الحسابات البنكية ، الادخار ، الاقتراض ، المدفوعات والتامين ، وخلال اجتماع قادة مجموعة العشرين G20 تم الاتفاق على ضرورة استحداث منظمة عالمية تهتم بشؤون الشمول المالي|، فتم إنشاء الشراكة

[1] فضيل البشير ضيف ، مرجع سبق ذكره، ص 477.

العالمية للشمول المالي (GPFI) بهدف تعزيز الشمول المالي العالمي والتي كان لها الفضل فيما بعد في تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وفق ثلاثة أبعاد هي : الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية[1]

الشكل (1-6) أبعاد الشمول المالي

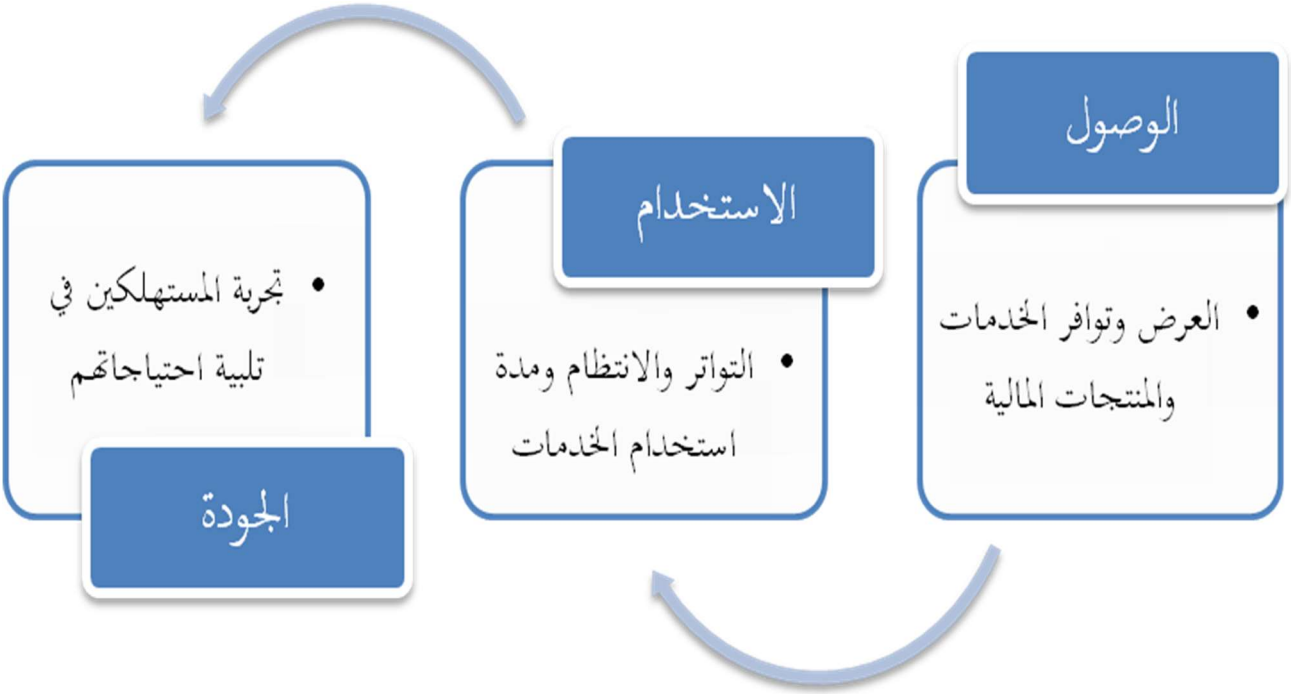

المصدر: عمار غربي ، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لا بعاده ومؤشراته وتأثيراته**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 06 ، العدد 01، جوان 2020 ، ص 11 .

وعليه ينبغي أن تقاس هذه الأبعاد بمؤشرات تضمن إمكانية تطبيقها وقياسها وقابليتها للمقارنة، وفيما يلي عرض لكل من الأبعاد السابقة.

[1] محمد عبد العليم صابر ، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي** ،دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية ،مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات ،الإسكندرية ،القاهرة ، ص 104.

أولا : الوصول للخدمات المالية : يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية ، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية خلال المعلومات التي تقدها المؤسسات المالية .

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية :

1- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب نوع الوحدة الإدارية.
2- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع .
3- حسابات النقود الالكترونية.
4- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
5- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل[1].

ثانيا: استخدام الخدمات المالية: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. ومن بين مؤشرات قياسه:

1- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
2- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
3- عدد حملة بوليصة التامين لكل 1000 من البالغين.
4- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد .
5- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
6- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم و متواتر.
7- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
8- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية .

[1] صورية شنبي ،السعيد بلخضر ، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ،المجلد 03،العدد 02،جامعة لمسيلة، الجزائر، 2019،ص 109.

9- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

10 – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

11 – عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة[1].

ثانيا: جودة الخدمات المالية :

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث انه على مدى 15 سنة الماضية، انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات ، وعي المستهلك ، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية ، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[2].

وفيما يلي مؤشرات قياس بعد الجودة التي تم توضيحها كالتالي:

1- **القدرة على تحمل التكاليف** : يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض ، وذلك منة خلال :

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- متوسط الرسوم السنوي للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- متوسط تكلفة تحولات الائتمان.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

الشفافية :يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشان استخدامها لذا يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح

---

[1] بهناس العباس، رسول حميد، **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى تجربة الأردن**، مجلة المعارف ،المجلد 14 ، العدد 02، جامعة البويرة ،الجزائر، 2019، ص 216.

[2] بطاهر بختة، عقون عبدالله ، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول** ،الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2018 ،المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر، ص 05 .

هذه المعلومات حيث يجب أن تكون سهلة وبسيطة اللغة، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادو أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي .
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

2- **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه أثناء الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

3- **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية .
- مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 03 إلى06 أشهر.

4- **التثقيف المالي:** يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:

- حساب النسبية المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل : المعدل ، المخاطر ، التضخم والتنويع .
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر .

5- **المديونية:** تعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضرورة معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معنية، وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30يوم عن سداد القرض.

- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء، الأقارب، بيع الأصول ، استخدام وفورات ، أول قرض بنكي .

6- **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات ، وذلك من خلال :

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات .
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على أخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان[1].

والجدول التالي يوضح أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد كما يلي:

الجدول (1-1):أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع • حساب النقود الالكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على العاقل .
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد حملة بوليصة التامين لكل 1000 من البالغين .

[1] حنين محمد عدر عجور، **دور الشمول ا لمالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قاع غزة**، مذكرة ماجستير منشورة إدارة الأعمال ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017،ص 14-15-16.

	• عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد . • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف . • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم. • نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية . • نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع . • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة . •
جودة الخدمات المالية	• القدرة على تحمل التكاليف. • الشفافية. • الراحة والسهولة. • التثقيف المالي. • المديونية (السلوك المالي). العوائق الائتمانية.

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على ما ورد سابقا.

- **أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:**

قام البنك الدولي بتقسيم أبعاد الشمول المالي إلى (05)خمس أبعاد والتي بدورها تحتوي على عدة مؤشرات تمثلت فيما يلي[1]:

1- استخدام الحساب المصرفية: والذي يقاس كما يلي :

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل (البنوك ، مكاتب البريد ، ومؤسسات التمويل الصغرى).
- الغرض من الحسابات (شخصية، تجارية).
- عدد المعاملات (إيداعا وسحبا).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل: أجهزة الصراف الآلي وفروع المصارف والمؤسسات المالية.

2- مجال الادخار: والذي يقاس كما يلي :

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل)، خلال 12 شهر الماضية.

3 – الاقتراض: والذي يقاس كما يلي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4- المدفوعات: والذي يقاس كما يلي:

[1] وحيدة بولمراج، **المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد بنكي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2023،ص 18.

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال 12 شهر الماضية.

5- التامين: والذي يقاس كما يلي:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتامين أنفسهم.
- النسبة المئوية للذين يعملون في الزراعة الغابات والصيد البحري ويقومون بتامين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

الفرع الثاني مؤشر الشمول المالي:

لقد وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات الشمول المالي، والتي تعد كقاعدة بيانات حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول .

أولا: مؤشر العمق المالي: يعتبر من أهم المؤشرات الشمول المالي حيث يعبر مؤشر العمق المالي عن زيادة توفير الخدمات المالية مع مجموعة واسعة من الخدمات الموجهة لجميع مستويات المجتمع، و يعني عموما زيادة نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي أو بعض مؤشرات الأسعار، بحيث كلما زادت السيولة المتوفرة في الاقتصاد زادت فرص النمو المستمر.[1]

- استخدم الاقتصاديون عددا من المؤشرات المالية بهدف تحديد مدى العمق المالي الذي تتمتع به دولة ما، إلا أن تقرير التنمية لعام 2012 الصادر من البنك الدولي لخص تلك المؤشرات كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] جوادي علي ، ضيف أحمد، **أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)**، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 12 ، العـــدد3، 2021 ،ص 527.

الجدول رقم (1-2): مؤشر العمق المالي

المؤسسات المالية	الأسواق المالية
• نسبة ائتمان القطاع الخاص إلىGDP	•نسبة سندات الدين الخاصة إلىGDP
• نسبة أصول المؤسسات المالية GDP	•نسبة سندات الدين العام إلى GDP
•نسبة عرض النقد M2إلىGDP	•نسبة سندات الدين الدولية إلىGDP
• نسبة الودائع إلىGDP	• نسبة الأسهم المتداولة إلىGDP
•نسبةإجماليالقيمةالمضافةللقطاعالمالي إلىGDP	.GDP• •نسبة رسملة الأسواق المالية.

Source:InternationalMonetaryFund,**RethinkingtheRoleoftheStateinFinance**,https://www.cbd.int/financial/doc/global-financial-developmentreport-2013.pdf,p23

ثانيا: مؤشر الإتاحة المالية : يقيس هذا المؤشر مدي مقدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكون وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع لكل الخدمات والمنتجات المالية بطريقة سهله، وذلك من خلال معرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد الفروع المصرفية لكل 100ألف شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور

هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى الخدمات المالية سهلا لأكبر عدد من السكان[1].

يعتبر مؤشري عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي ، احد أهم مؤشرات قياس الإتاحة المالية ، حيث كلما ارتفع هذان المؤشران زاد من إمكانية اشتمال اكبر عدد ممكن من الأفراد البالغين في المجتمع والعكس صحيح .

1) أحمد سعيد البكل، ايمان فاروق الحداد، **الشمول المالي وانعكاساته على معدل ا لنمو الاقتصادي في مصر**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15 ،العدد 14 ،2022، ص176.

ثالثا : مؤشر الاستخدام المالي

يعبر هذا المؤشر عن مدي قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية و التي أصبحت متاحة بالفعل من القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور واستخدام الحسابات في دفع فواتير الشراء [1]

المطلب الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

يزداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي ، حيث تسعى إلى تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيزه وتيسير وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية مع ضمانا استخدامها بشكل صحيح وفعال ، ويأتي ذلك في إطار تمكين الأفراد من الاستفادة المثلى من هذه الخدمات .

الفرع الأول: الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي

يعد الشمول المالي عملية متواصلة تستند إلى أربعة ركائز أساسية تشكل الأساس لتطويره ، بهذه وتهتم الجهات التنظيمية بهذه الركائز باعتبارها وسيلة لتعزيز مشاركة الأفراد في الخدمات المالية ، مما يساعدهم على تحقيق اكبر استفادة ممكنة من إمكانياتهم الاقتصادية والتي نلخصها فيما يلي[2]:

1- توفير البنية التحتية المالية :يشكل توافر بنية تحتية مالية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي إحدى الركائز الأساسية لتهيئة البيئة الملائمة ، حيث ينبغي تحديد الأولويات لتطوير هذه البنية التحتية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي وتيسير حصول المواطنين على الخدمات المالية ، وفيما يلي هذه الأولويات :

---

[1] نجيب الله حاكمي، سميرة بولحبال ، **الشمول المالي في الجزائريين اتاحة واستخدام الخدمات المالية ، بين دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس المغرب**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05 ،العدد 02 ،مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية ،الجزائر، 15 ديسمبر 2021،ص340.

[2] تغريد مختار سيد معوض ، مي محمد علم الدين ، **تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا ،** الدوريات المصرفية ، المجلد 41 ، 2021، ص 7-8-9.

- ✓ **البيئة التشريعية** : وضع إطار تشريعي مناسب لدعم عملية الشمول المالي من خلال تطوير وتعديل التعليمات والقرارات التي تدعم الأولويات المحددة .
- ✓ **الانتشار (نفاذية الشبكة):**تعزيز التوزيع الجغرافي من خلال تسهيل توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية ودعم انتشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات ولا سيما التمويل الأصغر ، ويتعلق الأمر أيضا بتشجيع إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل : وكلاء المصارف ، نقاط البيع ، أجهزة الصراف الآلي ، التامين والأوراق المالية وغيرها ، وفقا لتشريعات الدولة .
- ✓ **تطوير أنظمة الدفع والتسوية** : وضع نظم وطنية للدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتسويتها بين مقدمي الخدمات في الوقت المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية .
- ✓ **الاستفادة من التقدم التكنولوجي** :العمل على تطوير وتحسين التواصل وتبادل المعلومات من خلال التوسيع في عرض الخدمات المالية الرقمية ، وكذلك الدفع بالوسائل التكنولوجية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بأقل تكلفة وبكفاءة اكبر .
- ✓ **توفير قاعدة بيانات شاملة** : العمل على تنشيط دور مكاتب الائتمان وإنشاء قواعد بيانات شاملة تسجل التاريخ الائتماني للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك الممتلكات الشخصية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل فرد .

2- **الحماية المالية للمستهلك:**اكتسب موضوع الحماية للمستهلك أهمية كبيرة وخاصة في ظل التحديات الراهنة حيث أصبح ركيزة هامة في صناعة الخدمات المالية، كما ظهرت أهميتها منذ الأزمة المالية عام 2008حيث سعت العديد من المنظمات الدولية وغيرها من السلطات الرقابية نحو تفعيل مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية، والعمل على توفري البيئة المناسبة لحفظ حقوق العملاء من جهة وحماية البنوك والمؤسسات المالية المقدمة لتلك الخدمات من جهة أخرى، حيث قام البنك الدولي بإطلاق برنامجا عالميا لحماية المستهلك وبرنامج التثقيف المالي سنة 2010[1] ، وبعد عامين من إعلان البرنامج تم استحداث وتصميم الطبعة الأولى لدليل حماية المستهلك ماليا كمساهمة في مجموعة الأدوات المالية لحماية المستهلك، وفي سنة2017تم إصدار طبعة جديدة ومن أهم القضايا التي ركز عليها تلك المتعلقة بالقنوات الرقمية

[1] البنك المركزي المصري، **مفاهيم مالية**، 2012، ص 01.

وحماية المستهلك من مخاطرها [1]، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي، وتعرف الحماية المالية للمستهلك ما يتم تطبيقه من إجراءات تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها الزبائن في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الإفصاح والشفافة في التعامل المالي بما يضمن حصولهم على حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية.

وتعتمد عملية حماية المستهلك على ثلاثة أبعاد تتمثل في الآتي:

- **البعد التنظيمي والرقابي** :ويشمل مجموعة من الأساليب والتطبيقات والممارسات التي تمارسها السلطات الرقابية المعنية في سبيل تعزيز حماية المستهلك.
- **البعد التشريعي** :ويشمل مجموعة الأنشطة والممارسات والضوابط المنظمة لحقوق المستهلك وواجباتهم التي تشكل الإطار الإلزامي الذي يتعين العمل من خلاله بحيث يتعرض البنك الذي يخالف هذه التشريعات إلى عقوبات مناسبة .
- **البعد التوعوي والتثقيفي** : ويشمل مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تستهدف رفع مستوى المعرفة والثقافة المالية والبنكية للزبائن وبما يرفع من قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب الذي يعزز من أساليب حمايتهم وحصولهم على حقوقهم. [2]

3- تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية:

تواجه الفئات المحرومة من الخدمات المالية معوقات فريدة ولديها احتياجات فريدة، يتعين على صانعي السياسات العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع إعداد منتجات مالية ملائمة مثل الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر، التي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول

[1] البنك المركزي العراقي، **دليل حماية المستهلك والممارسات ونتائج مسح الشمول المالي وحمايه المستهلك** ،2017،ص 01.
[2] البنك المركزي العراقي، المرجع نفسه، ص04 .

إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار ما يلي [1] :

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات هلم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار ووسائل الدفع و ليس فقط على الإقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية، للحفاظ على تقديم الخدمات بجودة عالية، و بما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافة.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وأثقالهم بالقروض.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلب التمويل.

4- **التثقيف المالي:**يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة ويتزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي. فوفقا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان لدى 32 دولة استراتيجيات لمحو الأمية المالية فيها. تبذل الدول الأخرى جهودها لتبني هذه الاستراتيجيات وهو ما ساعد على تضاعف عدد استراتيجيات التثقيف المالي المتبناة عالميا خلال السنوات الخمس الأخيرة[1].

يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم متكامل مالي، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.

[1] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي ، أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص10.

الشكل(1-7):الركائز الأربعة لاستراتيجية الشمول المالي

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على كل ما ورد سابقا.

الفرع الثاني: سياسات توسيع الشمول المالي

أوجدت المؤسسة الألمانية سياسات فعالة للشمول المالي وتشمل :

- **الوكيل البنكي** : أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي ، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا ، ولا تحول الصيدليات مكاتب البريد ومحلات السوبرماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء الشمول المالي التعاون بين البنوك والوكلاء ، اصحب ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد إجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من حوافز استخدام التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من حوافز استخدام هذه القناة مثل : التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي ، بالإضافة لزيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير ، كما لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث أنها كانت رائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك[1].

[1] كمال معيوف، قدوري عبدالقادر، **التثقيف المالي المدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية – دراسة حالة مصر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس ،المدية ، الجزائر، 2019،ص 8 .

- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول** : انتشار الهواتف يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة ، حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية .
- **تنويع مقدمي الخدمات** :اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية ، استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الأصغر تشمل : تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير ، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية[1].
- **إصلاح البنوك الحكومية**: في الكثير من البلدان تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية

الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وان البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية[2].

- **حماية المستهلك**: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.
- **سياسة الهوية المالية** : في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان ، والاهم من ذلك ان بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب ، بدا صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم الماليةإلى الأصول المالية التي يمكن

---

[1] حنين محمد عدر عجور، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[2] صورية شنبي ،السعيد بلخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص 111.

استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى الخاصة بالتمويل[1].

الشكل (1-8): سياسات تعزيز الشمول المالي

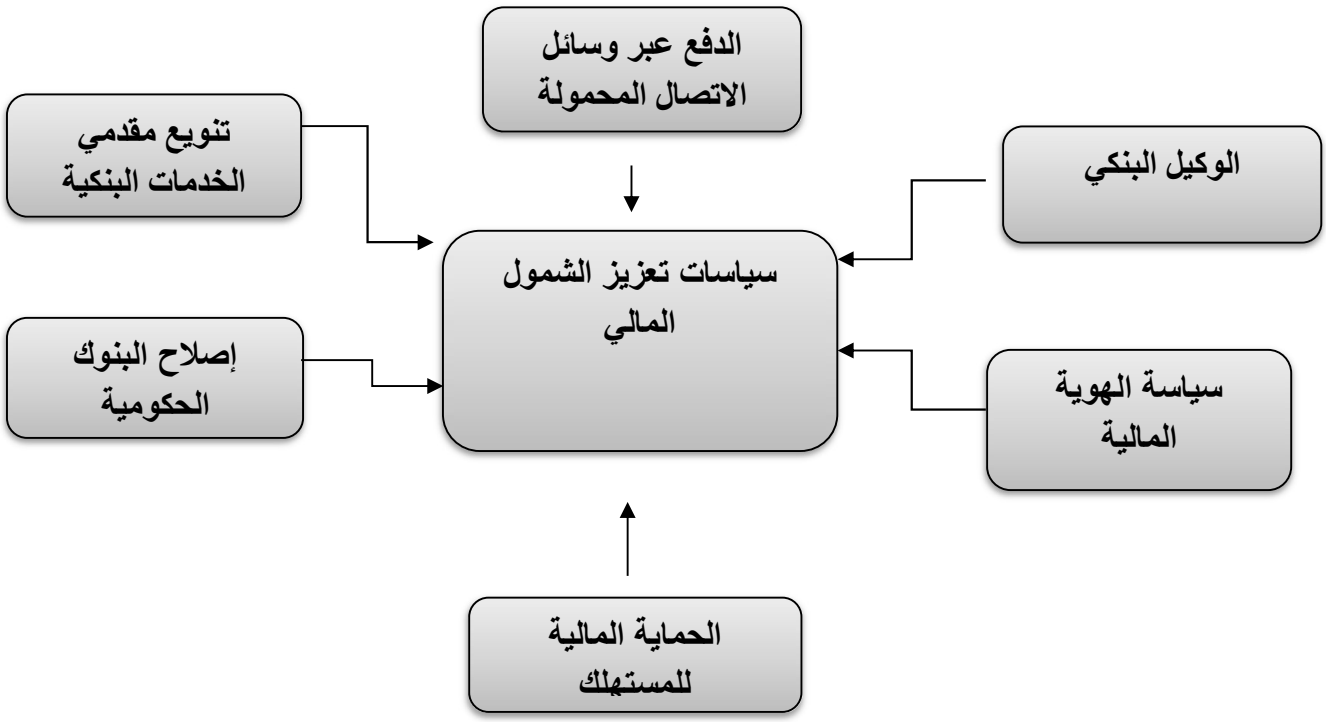

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

الفرع الثالث : التحديات التي تعيق توسيع الشمول المالي

أشار التقرير العربي الموحد لعام 2012الى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاد للخدمات المالية ، وتتمثل ابرز هذه التحديات فيمايلي[1]:

[1] صورية شنبي ، السعيد بلخضر، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات بالقدر الذي يكفل فرصة زيادة فرص النفاد للتمويل ، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة فلا زال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاد للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والاقتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
- غياب تصنيف مالي قانوني ومحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة ، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقدير قدرته على تعبئة المواد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض .
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات مما يؤدي الى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات .

(1) حنين محمد عدر عجور، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

المبحث الثالث: اثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

ساهمت التكنولوجيا في إحداث تحول كبير في القطاع المالي، مما زاد من إمكانية الوصول إلى الخدمات المالي فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة أثرت على معظم دول العالم ، حيث فتحت التكنولوجيا آفاقا جديدة للخدمات المالية الرقمية ، مما ساهم في تسريع العمليات المالية وتعزيز الشمول المالي ، ورغم هذه التطورات الايجابية لاتزال هناك تحديات تعوق قدرة هذه التقنيات على تحقيق وصول شامل إلى الخدمات المالية.

المطلب الأول: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول العالم

شهد قطاع التكنولوجيا المالية تطورا هائلا في السنوات الأخيرة، حيث قدم حلولا مبتكرة للمعاملات المالية مما ساهم في تعزيز الشمول المالي.

الفرع الأول: دور التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي

ترتبط التكنولوجيا المالية وخدماتها ارتباطا وثيقا بالشمول المالي إذ تعد التكنولوجيا المالية من أهم وسائل تحقيق الشمول المالي، حيث أنها تعمل على المصلحة العامة وخلق فرص عمل والتي بدورها توفر الخدمات المالية بطرق بسيطة وقليلة التكلفة.

الشكل (1-9): نسبة استخدام الحسابات المالية الرقمية والتقليدية سنة 2021

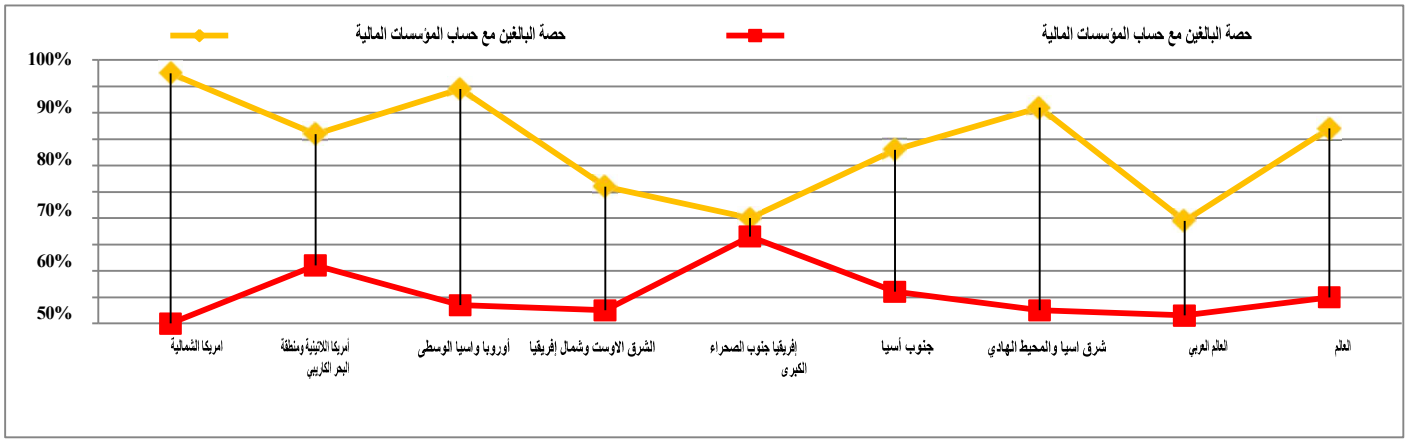

المصدر : مروة كردوسي ، آسيا سعدان ، **التكنولوجيا المالية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي في عصر مابعد جائحة Covid-19**، مجلة الاقتصاد الجديد ،2023، المجلد 14، العدد 02، ص 362.

تختلف درجة الشمول المالي الرقمي من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى فكما هو مبين في الشكل أعلاه تميل دول الشرق الأوسط إلى الاعتماد بشكل رئيسي بشكل رئيسي على الحسابات البنكية التقليدية في المؤسسات المالية ، بينما ناذرا ما يتم استخدام حسابات الهاتف المحمول على العكس من ذلك فان حسابات الأموال عبر الهاتف أكثر انتشارا في البلدان الإفريقية بشكل عام ، وهذا يفسر انه في بعض البلدان الإفريقية يكون عدد السكان البالغين الذين لديهم حساب متنقل اكبر من نسبة البالغين الذين لديهم حسابات تقليدية .

الشكل (1-10): الشمول المالي التقليدي مقابل الشمول المالي المدفوع بالتكنولوجيا المالية والفجوة بين الجنسين

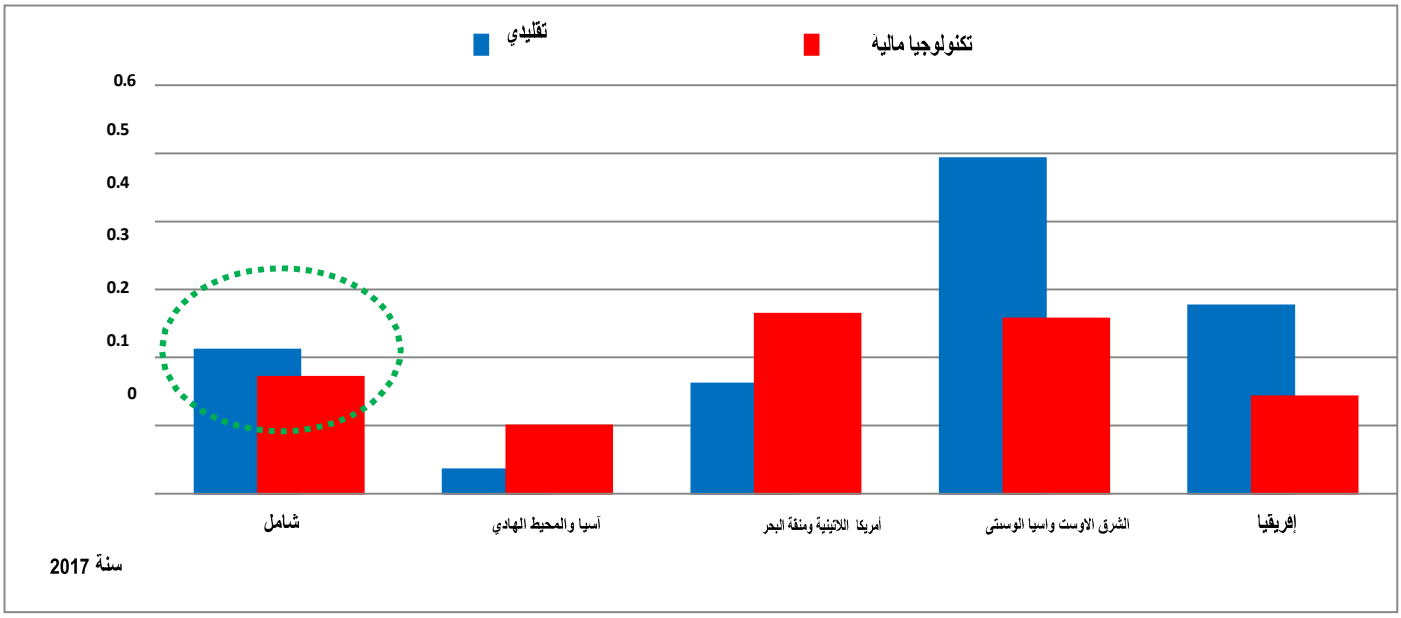

المصدر : مروة كردوسي ،آسيا سعدان ، **التكنولوجيا المالية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي في عصر ما بعد جائحة Covid-19**، مجلة الاقتصاد الجديد ،2023، المجلد 14، العدد 02، ص 362.

كما هو مبين في الشكل أعلاه تساهم التكنولوجيا المالية في سد الفجوات بين الجنسين في الشمول المالي مع وجود اختلافات بين المناطق، حيث تميل الفجوات بين الجنسين إلى أن تكون اقل قليلا بالنسبة للشمول المدفوع بالتكنولوجيا المالية مقارنة بالشمول المالي التقليدي ، فهناك تباين بين البلدان الإفريقية على العكس من ذلك تكون الفجوات اقل فيما يتعلق بالشمول المالي التقليدي في بلدان آسيا و

أمريكيا اللاتينية ، يمكن تفسير التباين عبر البلدان بالعقبات التي لا تستطيع التكنولوجية المالية معالجتها مثل المعايير الثقافية أو الاجتماعية والحواجز في محو الأمية المالية والرقمية .

مكن وباء كوفيد19 من تسريع التقدم في الشمول المالي الرقمي وتشير الأدلة إلى ذلك ، فعلى سبيل المثال زادت المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول أثنائها بنسبة 45% سنة 2020في رواندا وتضاعف عدد المستخدمين الذين يرسلون الأموال فعليا من 0.6 مليون في الأسبوع قبل الإغلاق إلى 1.2 مليون في أسبوع بعد الإغلاق، وهذا يعني أن هناك انخفاضا حادا في استخدام النقد في دفع السلع والخدمات [1].

الفرع الثاني: سياسات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

في إطار السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول العربية لزيادة فرص النمو وتحقيق الاستقرار المالي ، تم التركيز على تنفيذ برامج الشمول المالي لتسهيل وصول جميع الفئات للخدمات المالية الرسمية من خلال استراتيجيات فعالة لدعم الشمول المالي في المنطقة العربية .

- **جهود صندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**

عمل صندوق النقد العربي بالتعاون مع السلطات الإشرافية على القطاع المالي في الدول العربية على قيادة الجهود المتمثلة بمواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية ، حيث تضمنت استراتيجية صندوق النقد العربي للفترة (2015-2020) العديد من البرامج والأنشطة التي تستهدف مساعدة الدول العربية على تحسين إمكانية الوصول للتمويل والخدمات المالية وشملت هذه الاستراتيجيات أنشطة وخطط تمثلت فيما يلي :

- بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي.
- دعم الدول العربية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي .
- تعزيز خدمات حماية مستهلكي الخدمات المالية والتثقيف المالي.
- دعم وصول الخدمات المالية للمجتمعات الريفية.
- تشجيع الخدمات المالية لدعم الابتكار وريادة الأعمال.
- دعم المرأة ماليا وتطوير خدمات ومنتجات للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

[1] مروة كردوسي ، آسيا سعدان، مرجع سبق ذكره، ص362.

- توظيف نظام الدفع والتقنيات الحديثة .
- دعم تطوير خدمات رقمية وابتكارات مؤسساتية كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه[1].

المطلب الثاني :الاستراتيجيات والمبادرات المتخذة في الدول العربية لدعم الشمول المالي

تبنت الدول العربية الشمول المالي ضمن استراتيجياتها التنموية بهدف تعزيز الاستقرار المالي ، مكافحة الفقراء ودمج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي وفيما يلي مبادرات بعض الدول العربية لدعم الشمول المالي[2]:

❖ **جهود دول الخليج**

تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها واستخدامها احدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والانترنت .

- **الإمارات:** سعت دولة الإمارات لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي اقره البنك المركزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، كما
- أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرا لسهولة الدخول وقلة التكاليف ، كما أصدرت الإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور .
- **قطر:** فقدتم تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015 ، والتي وضعت خطة عمل والية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي وتحديد الفجوات والاحتياجات ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية ، وتعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة .

---

[1] يسر برنية ،وآخرون، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ،**الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب** ،صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019،ص 22-23.

[2] وفاء حمدوش، **أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي**، مجلة الأرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ،مجلد 03 ، 2020 ،ص 10-11-12.

- **السعودية:** تشمل استراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة للدفع ، ووضع خطة تطويرية لنظام السداد وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية .

❖ **دول عربية أخرى** : نذكر منها:

- **الأردن:** تبنى البنك المركزي في الأردني سياسة لتعزيز الشمول المالي من خلال المحاور التالي:
  - تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
  - توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات
  - نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الأمية المالية)من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية.
  - حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم (حماية المستهلك المالي) ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

❖ **سلطة النقد الفلسطينية:** فقد اتخذت الإجراءات التالية لتعزيز الشمول المالي :

- خلق بيئة قانونية و تنظيمية لحماية مستهلكي الخدمات المالية.
- وضع استراتيجية وطنية المالية والمصرفية .
- نشر التوعية المالية والمصرفية.
- تطوير وإطلاق نظام الربت الجغرافي بهدف التوجيه وتشجيع البنوك للتفرغ في المناطق التي تفتقر للخدمات المصرفية والصيرفة .
- وضع استراتيجية وترخيص وتفرغ البنوك .

❖ **المغرب:** حول النشاط الادخار البريدي إلى مؤسسة مصرفية منظمة تحمل اسم (البريد بنك) وهي شركة تابعة بصفة كاملة لمؤسسة بريد المغرب حصلت من البنك المركزي المغربي على رخصة ذات مسؤولية محدودة وأوكلت إليها مهمة تعزيز الشمول المالي ، حيث تسمح له بممارسة كافة الأنشطة المصرفية ، ومن أهم مسؤولية البريد بنك في المغرب هو تحسين نفاذ التمويل والخدمات المالية والمصرفية مع التركيز على المناطق الريفية ، يفتح البريد بنك حاليا 2000 حسابا يوميا ، وهو يعد من أفضل نماذج البنوك البريدية في العالم النامي .

❖ **السودان** : قام بنك السودان المركزي بمجموعة من المجهودات خصت الشمول المالي وتتمثل في:

- توسيع رقعة الانتشار المصرفي بزيادة عدد فروع البنوك وتوزيعها.
- جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي ، والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات .
- التوسيع في عمليات التمويل الأصغر الذي يلعب دورا بارزا في الشمول المالي، حيث يستهدف الفقراء الذين يمثلون النسبة الأكبر من المحرومين ماليا.
- إدخال خدمات ومنتجات مصرفية الكترونية جديدة مثل بطاقة كاش كارد الدفع عبر الهاتف المحمول

للتقليل من استخدام النقد والحكومة الالكترونية التي تهدف إلى الانتقال من التحصيل التقليدي إلى التحصيل الآلي.

❖ **تونس:** تم تحديد استراتيجية وطنية في عام 2012ترتكز على تنمية التمويل الأصغر ، وفي ذلك بمشاركة العديد من الأطراف الفاعلة في عملية التمويل كالبنوك المتخصصة وشركات الإيجار المالي والبريد التونسي ، ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التامين ، وشركات التحويل ، وقد قام البنك المركزي التونسي بوضع نموذج للمالية الرقمية يسمى (قيادة البنوك)، حيث يرخص من خلاله لشراكات بين البنوك والمؤسسات غير البنكية ، وذلك لتسهيل افتتاح المحافظ الالكترونية وتطوير شبكات شراء /بيع ، ونظم الأموال الالكترونية .

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

من أسباب ضعف الشمول المالي في الدول العربية نذكر ما يلي[1]:

- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية ، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي ، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ، ومسايرة التطورات الراهنة .

[1] رشيد بوعافية ، مروان بن قيده ، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ،المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر ، 2018 ، ص 102.

- عامل الفقر في المنطقة العربية، إذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد 2010، فالقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.
- البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية ،ويرجع هذا إلى المقدرة المالية ولعوائق أخرى

وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة وعددها ، وجودتها ، وكذا تكلفتها ، مما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة .

- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.
- أسباب تعود إلى عوامل دينية ، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وعلى الرغم من تور صيغ التمويل الإسلامي ، إلا أنها لاتزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي .
- ضعف مستوى التثقيف المالي، فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.
- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فاغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية ، وهو عامل مهم للاقتصاد المالي ، بالإضافة إلى بطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات .
- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في البلدان الكبرى وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية ، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا .

وتبقى المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية من أهم عوائق تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، والتي من أهمها ما يلي[1]:

[1] زهرة سيد عمر، عبد الفتاح دحمان ، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ،مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد 08 ،العدد 01 ، 2020،ص 77.

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لاتزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق والتي تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق.
- ندرة حصص الملكية الخاصة رؤوس الأموال المخاطرة التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المقدمة .
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ، ووضع قوانين بشان إصدار النقود الالكترونية .
- تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في السنوات الأخيرة .
- من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فان فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا ، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع ، توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي .

خلاصة الفصل

لا شك أن التكنولوجيا المالية تحدث تحولا جذريا في قطاع الخدمات المالية مما يساهم في تعزيز الشمول المالي وجعل الخدمات المصرفية أكثر سهولة ومرونة ، فقد مكنت التقنيات الحديثة مثل : الذكاء الاصطناعي ، البلوكتشين الأفراد والشركات من الوصول إلى حلول مالية أكثر كفاءة و بتكاليف اقل خاصة في المناطق النائية أو الفئات غير المشمولة بالخدمات التقليدية ورغم الفرص الكبيرة التي توفرها التكنولوجيا المالية فان هناك تحديات تستدعي الانتباه مثل الامتثال للقوانين حماية خصوصية البيانات ، فضلا عن الحاجة إلى بناء بنية تحتية رقمية قوية تمكن الجميع من الاستفادة من هده الابتكارات ، كما يتطلب تحقيق شمول مالي حقيقي تعاونا بين الحكومات ، المؤسسات المالية والشركات الناشئة لضمان تطوير بيئة تنظيمية متوا زنة تدعم الابتكار دون المساس بالاستقرار المالي .

وبالتالي فان مستقبل التكنولوجيا المالية يرتبط بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين التطور السريع والضوابط التنظيمية، مما يضمن وصول الخدمات المالية إلى جميع الفئات بشكل عادل ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع.

الفصل الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

تمهيد

تمثل التكنولوجيا المالية اليوم أداة محورية لتحقيق الشمول المالي، إذ تتيح إمكانيات واسعة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، خاصة تلك التي كانت مستبعدة من النظام المالي التقليدي. وبالنسبة للجزائر، التي تواجه تحديات كبيرة في إدماج شرائح واسعة من السكان، خصوصًا في المناطق الريفية والشباب غير المتعاملين مع البنوك، تبرز التكنولوجيا المالية كحل عملي واستراتيجي لتعزيز الإدماج المالي وتحقيق العدالة الاقتصادية، من خلال الابتكارات في مجالات الدفع الرقمي، المحافظ الإلكترونية، التمويل الرقمي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تقليص الفجوة بين الفئات المُهَمَّشة ماليًا وتلك المُمَكَّنة.

ويهدف هذا الفصل إلى إبراز مدى أهمية هذه الأدوات الرقمية في دعم الانتقال إلى نظام مالي أكثر شمولًا، مُسلطًا الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية في الجزائر .

المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر

أصبحت التكنولوجيا المالية من ابرز أدوات التحول الرقمي في العالم حيث ساهم في تسهيل الخدمات المالية وجعلها اكثر سرعة وفعالية ،و في الجزائر بدا هذا المفهوم يلقى اهتماما متزايدا خاصة مع التوجه نحو رقمنه الاقتصاد لذلك يعد تحليل واقع التكنولوجيا المالية خطوة مهمة لفهم افاق تطوير هذا المجال الحيوي في البلاد.

المطلب الأول: تنظيم التكنولوجيا المالية في الجزائر

قامت الجزائر بعدة مبادرات لتعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا المالية ، من خلال مساهمة البنوك ومؤسسات مالية مختلفة ، وقد عملت بالتعاون مع بورصة الجزائر وسط ضبط السوق المالي على اتخاذ خطوات استراتيجية تهدف الى تهيئة بيئة مناسبة لتطوير التكنولوجيا المالية في البلاد ، ومن ابرز هذه الإنجازات ما يلي :

1- تجمع النقد الآلي" GIE Monétique":

يعتبر وضع نظام دفع الكتروني فعال من أولويات السلطات العمومية الجزائرية ، وهو جزء من أدوات عصرنه النظام البنكي على غرار نظام التعويض عن بعد لوسائل الدفع الجماعية ، حيث تم إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 ، وجاء التجمع ليدعم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام ، كما انه مكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك للمنظومة النقدية وتوافقيتها مع الشبكات النقدية المحلية أو الدولية .

يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر ، حيث يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع ، والمعايير المطبقة في هذا المجال طبقا للتنظيم الساري ، كما يشرف التجمع على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية :

- إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي.
- تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية .
- تسيير الأرضية التقنية للتوجيه .
- المصادقة.
- تسيير الأمن.

ويهدف إلى تعزيز الشفافية في وضع معايير النشاط النقدي مما يشجع الاستثمار في القطاع المالي ، كما يركز على تطوير الخدمات النقدية الآلية من خلال تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني ، بالإضافة إلى ابرز أهداف إنشاء **GIE Monétique** هو دعم وحماية أنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر[1]

2- شبكة النقد الآلي ما بين البنوك " SATM"

تأسست سنة 1995 بمبادرة من المجتمع البنكي ، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم" هي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية(BDL) البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري(BNA)،القرض الشعبي الجزائري (CPA)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، البركة(Al Baraka) و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للتأمينات(CNMA)،وهي المشعل الوحيد للدفع الالكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة.

الشكل رقم (2-1): الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك

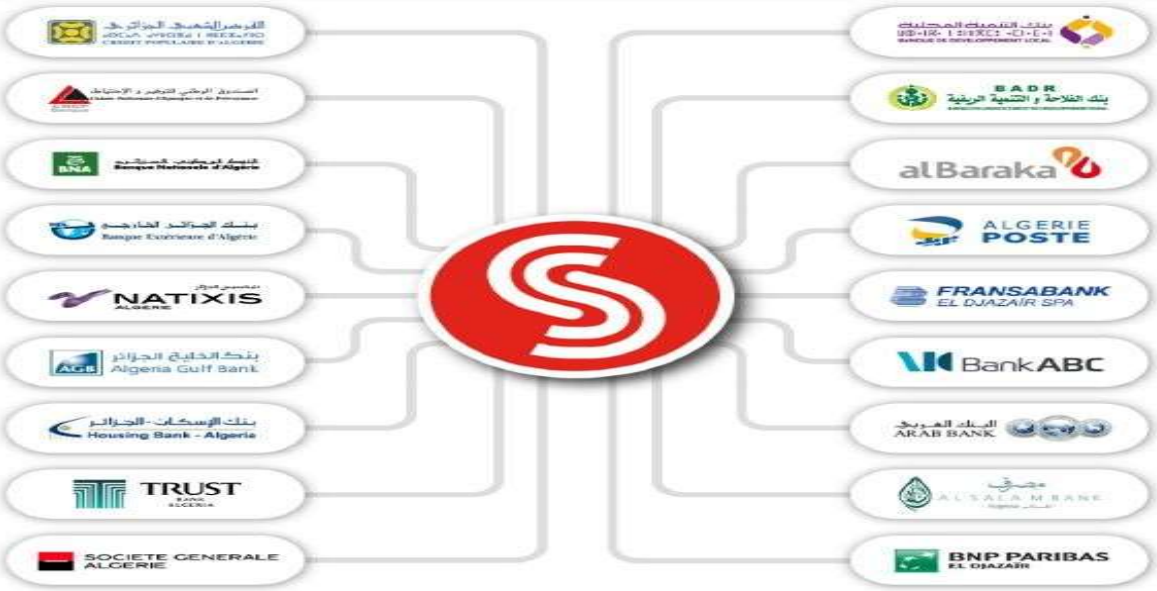

المصدر: الموقع الرسمي لشبكة النقد الالي ما بين البنوك(SATIM) https://www.satim.dz/fr/activite-monetique/membres-du-rmi.html

[1] الموقع الرسمي تجمع النقد الآلي: https://giemonetique.dz GIE Monétique

3- سلطة ضبط السوق المالي (Cosob) وبورصة الجزائر

تعتبر سلطة ضبط السوق المالي ومن ضمنها بورصة الجزائر هيئة رسمية لها دور مهم جدا في تطوير سوق التكنولوجيا المالية في الجزائر، حاليا ليس اختياري التوجه نحو التكنولوجيا المالية بل ضرورة فرضها التطورات العالمية يجب التماشي معها، ويمكنها تبني استراتيجيات ومراحل لتنفيذ مساعيها في التحول الرقمي بالاستفادة من تجربة هيئة السوق المالية السعودية والماليزية ويمكن إتباع الخطوات التالية:

- تشكيل لجنة لتعزيز أعمال التكنولوجيا المالية في السوق المالية الجزائرية.
- فتح استقبال تقنيات التكنولوجيا المالية على دفعات ثم الموافقة على طلبات تصريح التكنولوجيا المالية المستوفية للشروط.
- تحديد شروط منح تصريح تجربة التكنولوجيا المالية للبنوك والشركات الناشئة وفهم الإطار التنظيمي لتجربة التكنولوجيا المالية.
- ضرورة الربط مع مزودي الخدمات وتطوير الفكرة بما يتناسب مع المتطلبات التشريعية، مع توفير مساحات أعمال مشتركة ومسرعات الأعمال والقيام بالفعاليات وورش العمل.
- الاطلاع على تقنيات التكنولوجيا المالية وفهمها وجلب الخبراء المحليين والعالمين من أجل وضع شروط منح ترخيص للممارسة وتطبيق هذه التقنيات في الخدمات المالية (الإسلامية والتقليدية).

تم بالفعل تأسيس مختبر التكنولوجيا المالية من قبل سلطة ضبط السوق المالي (cosob) تحت اسمALGERIA FINLABGIE، لكن لحد الساعة لم تظهر نشاطاته [1].

4-مختبر التكنولوجيا المالية الجزائري" Fin Lab"

أطلقت هيئة التنظيم والإشراف على عمليات البورصة (Cosob) في 29 سبتمبر 2021أول مختبر مخصص لتطوير الابتكار التكنولوجي في السوق المالية الجزائرية، وتم تسميته GIE – Alegria Fin Lab، وقد تم توقيع العقد الخاص بهذا المختبر بين Cosob والاتحاد الجزائري لشركات التامين وإعادة التامين (URA) يهدف هذا المختبر إلى إنشاء بيئة تدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال تقديم الدعم والتشجيع على الابتكار وتطوير الحلول التقنية التي تخدم قطاع التمويل[2].

---

[1] الموقع الرسمي لـ https://www.cosob.org/ar/algeria-finlabCosob/.

(2) Algérie presse service(2021) : **La Cosob lancele premier FinLaben Algérie**, ,https://www.aps.dz/economie/128127-la-cosob-lance-le-premier-finlab-en-algerie

كما يهدف المختبر أيضا إلى تطوير الموارد البشرية في مجالات التكنولوجيا المالية من خلال تدريب المهارات في الجامعات والمدارس العليا ، ضف إلى أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والسحابة تعتبر جزءا أساسيا في هذا النظام ، حيث تسعى لتوفير مستوى عال من الخدمات وحماية البيانات ، مما يسهم في دعم تطوير النظام البيئي وتقديم إطار عمل تنظيمي تقني وقانوني مرن ، ويتوقع من هذا المختبر أن يكون مسرعا للابتكار في القاع المالي ويسعى لتوحيد الجهات , المعنية في التمويل الجزائري كما يتطلع المختبر إلى ربط البنوك وشركات التامين مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتحديث الخدمات المالية.

5- وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة:

منذ تأسيس وزارة الشركات في الجزائر ، شهدت البلاد استضافة العديد من الأحداث وتم نشر العديد من المقالات المتعلقة بالشركات الناشئة في البلاد ، وقد ظهر مؤخرا اهتمام متزايد بهذا القطاع حيث تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20 – 256 الصادر في 21 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "شركة ناشئة" "مشروع ابتكاري و "حاضنة أعمال "، ومع ذلك فانه لا يزال لا يوجد قانون خاص ينظم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ، غير أن وجود وزارة الشركات الناشئة يشمل دعما كبيرا للشركات الناشئة يشمل دعما كبيرا للشركات الناشئة خاصة في مجال التكنولوجيا المالية [1].

المطلب الثاني: شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر

يوجد العديد من الشركات المالية في الجزائر غير معروفة وتفتقر الى المعلومات مفصلة، حيث تعتبر معظمها شركات ناشئة تلقت بعض الدعم في المرحلة الأولية دون أن تحضي بالمتابعة اللازمة ، يهدف هذا القطاع الناشئ في التكنولوجيا المالية في الجزائر إلى تحسين الخدمات المالية ، ورغم عدم استغلال هذا القاع بشكل كامل حتى ألان ، إلا أن هناك بعض الأسس لبدء العمل في هذا المجال ، تحت هذه الظروف، يمكن الإشارة إلى وجود بعض الشركات في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر ، وعلى الرغم من عدم وجود الكثير من المعلومات عنها ، إلا أنها تسعى جاهدة لتقديم حلول مالية مبتكرة وفعالة ، ومن هذه الشركات :

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20–256 مؤرخ في 27 محرم عام 1442الموافقل 15 سبتمبر 2020 يتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة" مؤسسة ناشئة " و " مشروع ابتكاري" ،و"حاضنة الأعمال " وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، العدد 55 الصادر ب 3 صفر عام 1442هالموافقل21 سبتمبر سنة 2020 ،ص 10: https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2020/A2020055.pdf.

1-شركة باين "BEYN"

هي شركة جزائرية ناشئة متخصصة في التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية، تأسست عام 2004 وتهدف إلى دعم البنوك والمؤسسات المالية من خلال تحسين تجربة العملاء وتخفيض تكاليف المعاملات عبر التحول الرقمي

شركة باين هي مجموعة دولية موجودة في أوروبا وشمال إفريقيا ، تم اختيارها من بين أفضل 10 مزودي حلول بنكية رقمية من قبل Banking CIO Outlook في عام 2020،المجموعة موجودة منذ أكثر من 15عاما وتتمتع بمكانة قوية في إفريقيا، وتتمثل منتجاتها [1]:

- **حلول الدفع:** تقدم شركة BEYNحلول الدفع التالية:

- **الدفع عن طريق الهاتف المحمول wimpay:** تسمح بالدفع عبر الهاتف المحمول بين الأقارب وتسويات الشراء داخل المتجر بشكل فوري وامن، وذلك بفضل واجهته سهلة الاستخدام، فهو يسمح للأفراد بتتبع ميزانيتهم وللتجار بإدارة سجل النقد الخاص بهم.

ويوفر هذا المنتج ما يلي:

-**الدفع المحمول للأعمال تطبيقTEQA**و هو تطبيق للهاتف المحول يعمل على تحسين التدفقات المالية بين عملاء الموردين وموزعيهم.

- **منصة الدفع عبر الانترنت SURE**وهي عبارة عن منصة دفع الانترنت، تتيح للتجارالتجزئة الالكترونية زيادة مبيعاتهم بفضل حل سهل الاستخدام وامن يوفر المنتج: خدمات واجهة برمجة التطبيقات، أداة إعداد التقارير، وحدة مكافحة الاحتيال إدارة المبالغ المستردة، خدمة الدفع من نظير إلى نظير.

- **البنك الرقمي:** تتمثل خدمات البنك الرقمي في:

- **المصرفية الرقميةSELA** : وهي منصة للخدمات البنكية للأفراد متعددة القنوات والأجهزة، لتوفير تجربة مستخدم مثالية، حيث سيتمكن عملاء البنك من الاتصال والمصادقة وتنفيذ جميع معاملاتهم البنكية بسهولة .

يوفر المنتج ما يلي: فتح الحسابات عن بعد، إدارة والحسابات والائتمانات في الوقت الحقيقي، إدارة وسائل الدفع، والمدفوعات والتحويلات، المعلومات والتنبيه، التخصيص.

[1] الموقع الرسمي لشركةBEYN ، متاح عبر الرابط https://www.beyn.io

الحل المصرفي KANTRA: هو حل مصرفي رقمي معياري وامن للشركات والذي يسمح بإدارة محسنة ومتعددة البنوك لتدفقاتها النقدية لمنح عملاء البنك الوسائل اللازمة لتحسين إدارة سيولتهم وجعلها أداة للنمو وخلق القيمة، يوفر المنتج: إدارة النقود، تمويل التجارة، وسائل الدفع/التحصيل والحماية.

- **MANARA:** هي أداة إدارة تجارية لعملاء البنك ، يسمح لمديري الحسابات بالمراقبة اليومية لأنشطتهم وتحسينها وذلك بفضل لوحة معلومات مفصلة وشخصية لرؤية °360درجة ، يوفر المنتج : إدارة عقود العملاء ، إعداد تنبيهات العملاء ، رؤية °360درجة لتقارير نشاط العملاء ،خدمة العملاء .....الخ.

2- شركة UbexPay:

هي شركة ناشئة متخصصة في مجال الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية، حيث تقدم خدماتها على شكل بنك الكتروني مبتكر وفريد من نوعه في الجزائر، وقد حصلت على علامة تقديرية من وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

تدير شركة UbexPay الأموال بشكل موثوق وامن كما تحرص على حفظ سرية البيانات، تقدم ميزات حديثة تتيح للعملاء إرسال واستلام الأموال بسهولة عبر الانترنت، توفر ضمان ضد جميع أشكال الاحتيال، كما توفر محفظة الكترونية متقدمة تستخدم أحدث خدمات التكنولوجيا المالية لإدارة الأموال الكترونية[1]

3- شركة TELETIC:

تم إنشاء شركة **TELETIC**في سنة 2010لدعم ظهور قطاع الاتصالات في الجزائر، وهي اليوم شركة رائدة على المستوى الوطني في مجال الحلول المبتكرة لقطاعي الاتصالات والبنوك تختص في حلول إعادة شحن رصيد الهاتف والدفع الالكتروني، وامن المعاملات وإدارة بيانات الدفع الالكترونية.

تتمثل خدماتها فيما يلي :

- **تجهيز الاتصالات:** خدمة الاستضافة السحابية TELETICمخصصة حصريا للمشغلين النشطين في قطاعي الاتصالات والبنوك، توفر معالجة الاتصالات إمكانية مركزية بيانات العملاء ومراقبة أنشطتهم باستخدام المؤشرات الرئيسية.

[1] UbexPay ,https://ubexpay.com/about-us

- **الشحن الالكتروني(B3atli)**:تقدم الشركة نظاما كاملا لإعادة شحن الرصيد و القسائم والذي يوفر جميع ميزات التحصيل الخاصة بالدفع الأجل والدفع المسبق ، تشمل الحلول: إدارة القسائم المرنة متعددة المشغلين والقنوات المتعددة (PEFTOPSوالهواتف الذكية وما إلى ذلك) ، تتيح إعادة التحميل في أي مكان وفي أي وقت عبر قنوات متعددة ، دفع الفواتير من خلال موقع . Ba3atli.com .dz
- **الدفع الالكتروني** :طورتTELETICحل M–pay لتسهيل المدفوعات عبر الهاتف المحمول ،

M–payهو تطبيق يسمح بإجراء مدفوعات من أي مكان بالهاتف الذكي ، بفضل هذا النوع من التكنولوجيا يمكن الاستغناء عن قارئات البطاقات التقليدية ، يقدم الدفع بواسطة الهاتف النقال العديد من المزايا يعمل 24/7 ، يستخدم الهاتف الذكي بدلا من المحطات الطرفية التقليدية ، مسموح به ويتم تنفيذه من خلال نقل البيانات عبر الانترنت G3أوG4كافية تسمح بالتنقل دون مبالغ زائدة[1].

4- شركةEsref–Pay

هي شركة جزائرية تنشط في مجال الأعمال التجارية عبر الانترنت، وهي أول محفظة الكترونية في الجزائر مع تكامل فوري، تقدم طريقة تلب مركزية بالإضافة إلى طريقة دفع غير نقدية لمواقع التجارة الالكترونية.

تتمثل خدماتها فيما يلي :

- التسوق عبر الانترنت وحجز سيارات الأجرة.
- التوصيل من خلال استلام الطرود أو الوجبات في المنزل[2].

5- شركة Amentch:

هي شركة جزائرية للتكنولوجيا المالية نشطة في قطاع التامين أي تكنولوجيا التامين تحمل علامة (Label) مهمتها هي تحويل مشاكل قطاع التامين إلى حلول مبتكرة من اجل تحديث وتسهيل الخدمات المقدمة لحاملي وثائق التامين، مع خلق قيمة مضافة لشركات التامين مهمة الشركة هي

---

[1] الموقع الرسمي لشركة،TELICEعلى الرابط/ https://teletic.dz/

[2] محمد أمين الباهي، مليكة سليماني، **مساهمات شركات وابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية في دعم الشمول المالي بالجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد 11 ،العدد 02،الجزء 02،معسكر، الجزائر، مارس 2023،ص283.

تقريب شركات التامين من حاملي وثائقها من خلال تقليل وقت وعملية الإدارة التشغيلية بشكل كبير ومن خلال تقديم تجربة مستخدم استثنائية مع شفافية ومراقبة الخدمات المقدمة[1].

6- شركة مستشاريMoustachari-dz:

هي أول منصة الكترونية متخصصة في تقديم الخدمات القانونية في الجزائر والعالم العربي، تعمل المنصة على نظام حلول متكاملة لإدارة مكاتب المحاماة الرئيسية، والمحضرين القضائيين وموظفي التوثيق.

تقدم الخدمات المرتبطة بحجز مواعيد على الانترنت وتم تصنيفها كشركة ناشئة توفر خدمات تكنولوجيا التنظيمية كأحد أهم القطاعات في التكنولوجيا المالية، لكن الملاحظ أنها مجرد منصة للربط بين الجمهور مع كتاب العدل والمحضرين والمحامين وتقوم بعملية المراقبة عليهم، وقد تقدم هذه الخدمات للقطاع المالي لكن يتبين انه تم الخطأ في تصنيفها في قطاع التكنولوجيا المالية لان التكنولوجيا التنظيمية هي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات على الالتزام بقواعد الامتثال المالي[2].

7- شركة ننفيستي Ninvesti

تأسست الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية Ninvesti عام 2019، وهي عبارة عن منصة تمويل جماعي، قام با نشائها مجموعة من شباب وأصحاب مؤسسات اقتصادية فرنسية جزائرية، يتمثل مفهومها في ربط منشئي الأعمال الشباب بالأشخاص الراغبين في الاستثمار في المشاريع المبتكرة وخلق صلة بين الممولين وقادة المشاريع في الجزائر تم تصميم Ninvesti كبديل للتمويل التقليدي، لأنها تساعد في الجمع بين الجهات المانحة وقادة المشاريع، وهما لاعبان رئيسيان في النظام البيئي لريادة الأعمال الجزائري.

تمويل المؤسسات لمشاريع الشباب سيتم بطريقة التقليدية، أو عن طريق الدفع الإلكتروني، بحيث أن منصة ننفيستي تم تزويدها بتطبيقات تضمن أمن المعلومات المهنية، وتضمن تدفق المعاملات البنكية بشكل مهني، وستكون عاملا مباشر في المساهمة في تحويل العملات الأجنبية لسوق الاستثمار الجزائرية وذلك في إطار ما يسمح به القانون الجزائري.

[1] الموقع الرسمي لشركة Amentch على الرابط https://amentech.dz/

[2] الموقع الرسمي لشركة Moustachariعلى الرابط https://moustachari-dz.com/

شروط استخدام (العمل) على المنصة :

- **الخطوة الأولى:** قرار إطلاق حملة التمويل الجماعي كقائد مشروع.
- **الخطوة الثانية:** تحديد الهدف من جمع التبرعات، ويجب أن يتوافق مع الحد الأدنى لمبلغ تمويل مشروعك.
- **الخطوة الثالثة:** تحديد مدة التحصيل بين يوم واحد و60 يوما، وبشكل استثنائي يمكن أن تصل إلى 90 يوما.
- **الخطوة الرابعة:** قاعدة "الكل أو لا شيء:" هذا هو المبدأ الذي يقوم عليه تمويل ، Ninvesti إذا لم يتم الوصول إلى هدف التحصيل في غضون الوقت المخصص– مدة التحصيل – يتم تعويض المساهمين، ولا يحصل الحامل على التمويل ولا ترى منصتنا أي عمولة ، لذلك من الضروري تحديد هدف جمع التبرعات بوضوح.
- **الخطوة الخامسة** :المساهمون: هؤلاء هم الأشخاص الذين يدعمون المشاريع مالياً من خلال تبرع معأ وبدون نظير المكافآت :ما يمكن أن يقدمه قادة المشروع لمساهميهم مقابل استثماراتهم يمكن أن يكون لها أشكال مختلفة : المشاركة في الشركة ، النموذج الأولي، البيع المسبق... الخ[1].

8- منصة شريكي (Chriky)

هي منصة تمويل جماعي جزائري، أطلقتها في سبتمبر 2014 مجموعة من الشباب الخريجين في مجالات المالية وتكنولوجيا المعلومات والتدقيق، يستهدف الموقع قادة المشروع الذين يبحثون عن رأس مال لبدء عمل تجار، يأتي اسم " شريكي" من كلمة "الشراكة"، في إشارة إلى المستثمرين ورجال الأعمال الذين يجتمعون حول مشروع أو شركة ناشئة[2] وتعتبر شريكي منصة للتمويل الجماعي مكيفة مع السوق واللوائح وثقافة ريادة الأعمال في الجزائر، والأول في التمويل الجماعي للأسهم النوعية في الجزائر[3].

---

[1] الموقع الرسمي لشركة Ninvestiعلى الرابط https://www.ninvesti.com/.

[2] مهدي عليوي، **التمويل الجماعيDZلتمويل أعمالك**، الموقع الرسمي لمنصة شريكي"Chriky.com

[3]Sansri Sara, **CheurfaHakima, The crowdfunding as a new entrepreneurial finance model forSmall and Medium**–sizedEnterprises in Algeria, Economic and Management Research Journal, Vol:14, N°:03(dupe), 2020, p 345-364.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

اتبعت الجزائر على غرار العديد من دول العالم نهجا يقوم اعتماد الشمول المالي كركيزة أساسية ضمن سياسات التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال إعداد استراتيجيات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب والمتطلبات الضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة داخل البلاد .

المطلب الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يتطلب تحليل مسار تطور الشمول المالي في الجزائر مقارنة شاملة لتوفير الخدمات المالية وإمكانية الاستفادة منها، من خلال دراسة مدى تنوع وتغطية الخدمات المالية المتاحة لتلبية احتياجات السوق المحلي، إلى جانب تقييم مدى إقبال الأفراد على استخدامها باعتبارهم يمثلون جانب الطلب.

الفرع الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

سنقوم بدراسة توضح تطور الشمول المالي في الجزائر بناءا على بعض المؤشرات وفق قاعدة بيانات البنك الدولي كما يلي:

1-مؤشر العمق المالي:

الجدول رقم (2-1): مؤشر العمق المالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
GDP "بالمليار دينار"	11991,6	14588,5	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8
M2"بالمليار دينار"	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13686,7	13704,5	13816,3
مؤشر العمق المالي M2/ GDP	**69.05**	**68.06**	**67.95**	**71.72**	**79.44**	**82.05**	**79.37**
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
GDP "بالمليار دينار"	18906,6	20189,6	18380	20500	25157.8	32028.4	32588.7
M2"بالمليار دينار"	14974,6	16696,7	16510,7	17087,8	20053.5	22930.1	24330.8
مؤشر العمق المالي M2/ GDP	**79.20**	**82.69**	**89.82**	**83.35**	**79.71**	**71.59**	**74.66**

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تغيرات في مؤشر العمق المالي في الجزائر حيث أن: الفترة من 2010-2012 شهدت انخفاض في مؤشر العمق المالي، و يعود ذلك إلى تأثير تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، لتعرف الفترة 2013-2023 تدبدب في مؤشر العمق المالي غير أن اتجاهه السائد نحو الارتفاع حيث وصل أعلى قيمة له سنة 2019 بنسبة 89.82 ، ويعود السبب في ذلك إلى إتباع الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو في هذه الفترة ما استدعى ضخ كمية كبيرة من النقد، بالإضافة إلى ارتفاع الموجودات الأجنبية مما أتاح طبع كتلة نقدية إضافية، وحسب هذا المعيار فانه هناك زيادة في العمق المالي في الجزائر خلال هذه الفترة، و عرف مؤشر العمق المالي انخفاض خلال الفترة 2020-2022 اثر تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادي العالمي و الجزائري.

- **مؤشر تطور عدد الفروع البنكية لكل 100ألف بالغ:** يقيس هذا المؤشر مدى انتشار فروع البنكية في الجزائر لكل 100ألف بالغ.

الجدول رقم (2-2) مؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة 2010- 2023

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ	5.1	5.2	5.2	5.2	5.2	5.3	5.3
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ	5.2	5.2	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات البنك الدولي على الرابط :

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر خلال الفترة 2010-2023، فالجزائر لا تملك إلا 05فروع لكل 100 ألف بالغ خلال سنوات الدراسة، أي أن هناك ضعف في تغطية الاحتياجات المالية للعملاء ويعود هذا الضعف في التغطية لعدم توافق الزيادة في عدد الفروع البنكية مع النمو الديمغرافي المتزايد بشكل مطرد في الجزائر، بمعنى أن هناك دراسات ضعيفة للبيئة المؤسساتية التي تعمل فيها البنوك، وهدا أدى إلى ضغط كبير للزبائن على الوكالات، مما أثر سلبا على سرعة تقديم الخدمات المالية وجودتها.

- **مؤشر تطور عدد ماكنات الصرف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر** : ماكنات الصراف الآلي هي ماكينة إلكترونية تسمح بالقيام بعدة عمليات مصرفية وبصفة آلية كما يتيح الصراف الآلي متابعة الحسابات المصرفية، والوصول الفوري إلى الأموال مما يمنح فرصة التمتع بخدمات مصرفية آمنة وصالحة للاستخدام محليا، و بما أن آلات الصراف الآلي تتولى مهمة القيام بالعديد من المعاملات التي لولاها لشغلت انتباه المواطنين فإنها تعد من أهم مؤشرات الاتاحة المالية، و الجدول الموالي يوضح عدد ماكنات الصرف الالي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر خلال الفترة (2010-2023).

الجدول (2-3) مؤشر استخدام أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد ماكنات الصرف الالي لكل 100 ألف بالغ	5.92	6.10	6.21	6.51	7.61	8.35	8.57
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد ماكنات الصرف الالي لكل 100 ألف بالغ	9.13	9.54	9.64	8.90	9.33	9.31	9.3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2021&locations=DZ&start=2004&view=char%20t

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب ماكينات الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 نسب متدنية جدا، رغم التطورات الطفيفة التي حصلت خلال الفترة، حيث كانت 5.92 سنة 2010 ثم ارتفعت بشكل متباطئ لتبلغ ذروتها سنة 2019 بنسبة 9,64 ، لبدأ عدد ماكنات الصراف الالي في التناقص تدريجيا لتصل إلى 9,3 سنة 2023 ، وهذا راجع إلى أن الزيادة في عدد ماكينات الصراف الآلي كانت لا تتماشى مع الزيادة في عدد السكان البالغين من جهة ، و شاسعة مساحة الجزائر من جهة أخرى وهدا يؤدي الى اقصاء مالي كبير لبعض المناطق لاسيما بعض المناطق الصحراوية، و المناطق النائية.

- **مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15سنة في الجزائر**

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15سنة في مؤسسات مالية خلال السنوات

الجدول رقم (2-4) ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين(15سنة فأكثر) في الجزائر

	المجموع			الاناث			الذكور		
السنوات	2014	2017	2021	2014	2017	2021	2014	2017	2021
النسبة	%50.5	%42.5	44.10%	40.3%	29.3%	31.19%	%60.9	40.3%	%56.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول: .Global Findex Database

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب مؤشر ملكية الحسابات خلال السنوات الثلاث، حيث سجلت سنة 2014 نسبة 50.5%لكن سرعان ما تراجعت عام 2021الى 44.10%، والسبب يعود أساسا الى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف الى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

2-**مؤشر الاستخدام المالي:** يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية.

❖ **مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية**

يعد مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية مقياس نوعي للشمول المالي، فأي زيادة لهذه النسبة يمكن تفسرها على أنها تحسن في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية التي من المحتمل استخدامها في تراكم الأصول، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (2-5): تطور مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية اجمالي الودائع/GDP	%50,57	50,65%	50,03%	52,33%	58,05%	%57,32
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية اجمالي الودائع/GDP	%53,2	55,17%	57,80%	%60.02	%62.31	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=DZ

من الجدول أعلاه نجد أن تدبدب في مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية خلال فترة الدراسة غير أن اتجاهها نجو الارتفاع هو الاتجاه السائد حيث وصلت أعلى نسبة لها سنة 2020 بـ62.31%، لكن مقارنة هده النسب مع متوسط هدا المؤشر في الدول العربية (85%) نجد أن البنوك الجزائرية لاتزال تعاني من ضعف في تعبئة الادخار، وقد يعود دلك لسيطرة السوق الموازية، وقلة الثقة في البنوك لاسيما بعد أزمات عدم توافر السيولة في البنوك و مكاتب البريد التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة.

❖ **مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي:**

يقيس هذا المؤشر نمو القطاع المصرفي ومستوى الوساطة المالية، ويقيس بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر، وارتفاع هذه النسبة يعني تعزيز الشمول المالي، غير أن الزيادة الكبيرة في هذا النوع من الائتمان يحدث أزمات مالية، ولذلك أوصت لجنة بازل بضرورة عدم زيادة فجوة الائتمان عن 2%.

الجدول رقم (2-6): تطور مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القروض المقدمة للقطاع الخاص /GDP	%15.20	%13.70	%14	%16.5	18.40%	21.70%
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
القروض المقدمة للقطاع الخاص /GDP	%22.90	%24.40	%24.90	%25.80	29.70%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=DZ

من الجدول أعلاه نجد أن ثمة تطور ملحوظ في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج الإجمالي، وهذا نتيجة تطور مساهمة البنوك والنظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص، في ظل السياسة الرامية لتشجيع القطاع الخاص وتحرير التجارة والنظام المصرفي، وأيضا قانون النقد والقرض الذي فتح المجال امام المستثمر الأجنبي والخاص وتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم أن نسبة تطور هذا المؤشر ماتزال بعيدة نوعا ما عن الدول المتقدمة وحتى الدول العربية الا أن تحسنه من سنة لأخرى يدل على توجه الجزائر نحو الشمول المالي.

- **مؤشر الاقتراض البالغ (فوق 15 سنة) اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية:**

يعد مؤشر القروض ذا أهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية فيجذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين 15(سنة فما فوق) من المؤسسات المالية الرسمية وضعف الثقافة المالية.

الجدول رقم (2-7) نسبة الأفراد البالغين فوق 15سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية او المؤسسات المالية

السنوات	2011	2014	2017	2021
النسبة	%1.50	%5.82	%4.95	%3.79

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

نلاحظ في الجدول أن نسبة الاقتراض من المصارف التجارية أو المؤسسات التجارية لدى البالغين في الجزائر ضعيفة جدا بشكل عام، حيث بلغت 1.50%سنة 2011ثم ارتفعت إلى5.82% سنة 2014 ويمكن إرجاع ذلك إلى البحبوحة المالية آنذاك وخفض معدلات الفائدة وتسهيل إجراءات منح القروض ، لتنخفض النسبة مباشرة بعد الأزمة النفطية 2014- 2017 حيث وصلت إلى 4.95% سنة 2017ثم 3.79% سنة 2021 ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى تأثير جائحة كورونا ، إضافة إلى الركود الاقتصادي والسياسة الانكماشية المنتهجة من طرف بنك الجزائر حيث تم رفع معدلات الفائدة وتلب ضمانات اكبر لمواجهة آثار الأزمة.

وبشكل عام فان نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر تظل ضعيفة جدا، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة لمعدلات الفائدة العالية المفروضة إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالحصول على القرض وكذا شروطه، إضافة إلى تفضيل الأفراد الاقتراض من أقاربهم وأصدقائهم على اللجوء إلى

المؤسسات المالية والمصرفية لعدة اعتبارات اجتماعية واقتصادية فضلا عن الوازع الديني للمعاملات الربوية والذي يعتبر سبب جوهري في ذلك.

- **مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين:**

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 (سنة فما فوق) بالادخار من المؤسسات المالية الرسمي، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم(2-8):الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين(أكبر من15سنة)

السنوات	2011	2014	2017	2021
النسبة	%4.33	%13.77	%11.42	%16.5

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على : https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

من خلال الجدول نلاحظ نسبة الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية لدى البالغين في الجزائر كانت 4.33%سنة 2011 ثم ارتفعت إلى13.77%سنة 2014، لكنها تراجعت إلى 11.42% سنة 2017 ، سرعان ما ارتفعت إلى 16.5% سنة 2021، ويمكن إرجاع السبب في هذا التذبذب الحاصل إلى عدة أسباب أهمها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد والدولة ، فمثلا عند زيادة النسبة في سنة 2014قد يكون لتحسن القدرة الشرائية للفرد دافعا في زيادة الادخار ، أما عن انخفاض النسبة 2017 فهو راجع لمضاعفات الأزمة النفطية 2014-2017 حيث تراجعت المدخرات في المؤسسات المصرفية نظرا لضعف الثقة فيها واختيار التوجه نحو الادخار المنزلي ، لتعود النسبة للارتفاع مرة أخرى سنة 2021 حيث انه عادة ما يزيد الادخار بعد انتهاء الأزمات الاقتصادية.

المطلب الثاني الجهود الوطنية المبذولة لدعم الشمول المالي في الجزائر

يسعى بنك الجزائر والدي يعتبر المسؤول على السياسة النقدية في البلاد لتعزيز الشمول المالي، من خلال توفير الخدمات المالية، تطوير منتجات وخدمات مالية مناسبة بالإضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

1- دعم البنية التحتية المالية:

يعتبر توفر بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبا ت الشمول المالي احد أهم الركائز الأساسية التي يسعى بنك الجزائر لتحقيقها ، وهو ما يتطلب تحديد أولويات لتجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو

الاقتصادي ، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي[1]:

- **البيئة التشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم نشاط المؤسسات المالية، ومن أهم هذه التشريعات قانون رقم 23-09المؤرخ في 03 ذي الحجةعام 1444 الموافق لـ 21 يونيو2023، والذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي وهو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر وتحديد صلاحيته، وعملياته، حيث ينظم تكوين وصلاحية المجلس النقدي والمصرفي ويحدد مهام وصلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص[2].
- **الانتشار الجغرافي:** تعزيز انتشار الخدمات المالية عبر توسيع شبكة الفروع وزيادة نقاط الوصول مثل وكلاء البصمات، خدمات البنوك عبر الهاتف، أجهزة نقاط البيع، والصرافات الآلية مع الالتزام بالقوانين المحلية، كما يشمل ذلك تطوير أنظمة الدفع والاستفادة من التقدم التكنولوجي عبر تعزيز الخدمات المالية الرقمية.
- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** تعمل الجزائر على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، كذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتسير الوصول الى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.

الشكل رقم (2-2): تطور عدد الشبابيك الالية وأجهزة الصراف الالي لمكاتب البريد وفروع البنوك بالجزائر

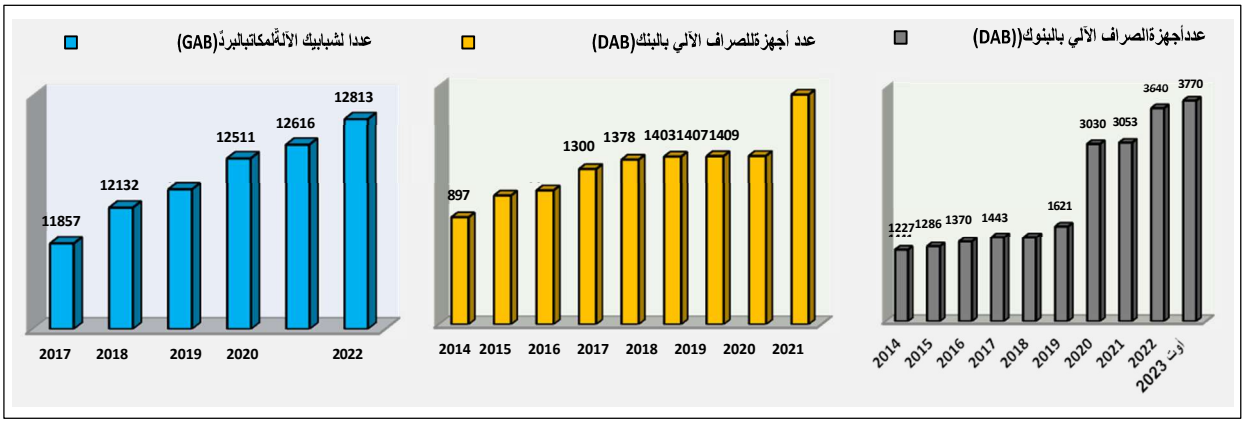

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على :

- BankofAlegria(2022):**NombredeDABetGAB,**https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/
- GIEMonitique,**ActivitéRetraitsurATM**,https://giemonetique.dz/activite-retrait-sur-atm/
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،**تقرير عن تطور المؤشرات البريدية في الجزائر 2022** ، مديرية الإحصاء والدراسات والاستشراف ، ص 4.https://www.mpt.gov.dz/wp.

[1] سارة علالي، تنيو كنزة ،واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه، ورقة بحثية للملتقى الوطني حول **الشمول المالي في الجزائر : الواقع والآفاق**، 2022،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 4.

[2] قانون رقم 23-09 المؤرخ في 03 ذيالحجةعام1444الموافق 21 يونيو2023.

في الشكل أعلاه نلاحظ تعداد الشبابيك الالية وأجهزة الصراف الألي في تزايد مستمر في نهاية ديسمبر 2022تم تسجيل 197 شباك الي بريدي مقارنة بسنة 2021 وتم تسجيل 956 شباك الي بريدي مقترنة بعام 2017 وهذا تماشيا مع الزيادة في عدد المكاتب، كذلك بلغ عدد اجهزة الصراف الالي في الخدمة بمكاتب البريد ,حوالي 1920 جهازا مقارنة ب 1409 جهازا سنة 2021 اكثر من 500 جهاز صراف الي وضع حيز في سنة 2022 ، بالمقابل هناك تطور تدريجي لعدد الصرافات الآلية بالبنوك من سنة لأخرى حيث تم تسجيل 3640 صرافا اليا سنة 2022 أي زيادة ب 587 جهاز مقارنة بسنة 2021، وهدا التزايد جاء بفضل الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الجزائرية (بنوك ، مكاتب بريد ... الخ)

لاستحداث وإثراء هده الخدمات المالية وبالتلى ضمان جودة أفضل للخدمة على مدار 24 / 24 ساعة، ومنه دعم البنية المالية الداعمة للشمول المالي.

وفي إطار الجهود المبذولة لدعم المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصة، تم تخصيص 1073 شباك إلي لهده الفئة ودلك لتسهيل وصولهم إلى الخدمات المختلفة، كما شملت هذه المبادرة تعزيز الخدمات الالكترونية عبر الانترنت، إلى جانب تقديم خدمات منزلية مخصصة لتلبية احتياجات هده الفئة، خاصة كبار السن منهم[1].

2- الحماية المالية للمستهلك:

أكدت التشريعات الجزائرية على ضرورة حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، خاصة في ظل ما كشفته الأزمة المالية العالمية من اختلال في التوازن بين مقدمي هذه الخدمات والعملاء، حيث ظهرت فجوات معلوماتية واضحة، ولتجاوز هذه التحديات سعت الجزائر إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي محكم يوضح العلاقة بين الأطراف المعنية، بما في ذلك مقدمي الخدمات المالية والجهات الرقابية حيث نصت المادة 34 فقرة 4 من الدستور الجزائري لسنة 2016 على ان " .... القانون يحمي حقوق المستهلكين ، ويمنع القانون الاحتكار والمنافسة غير النزيهة " ، كما ينص أيضا مشروع تعديل الدستور لسنة 2020 في مادته 26 على انه : " تعمل السلطات العمومية على حماية المستهلكين بشكل يضمن لهم الأمن والسلامة والصحة وحقوقهم الاقتصادية " ، ويعتبر حق المستهلك في تلقي الخدمات البنكية احد هاته الحقوق ، والتي أصبحت بحاجة ملحة إلى حماية قانونية شاملة في ظل تطور المؤسسات البنكية والتزاميه التعامل معها قانونا في الكثير من المعاملات [2].

---

[1] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] عبد القادر سبتي ، **حماية المستهلك في المجال البنكي وفق القانون الجزائري ،مجلة الدراسات القانونية المقارنة** ،المجلد 6 ،العدد 2، 2020 ،ص ص 229-874.

3- تعزيز مستويات التثقيف المالي:

من المرجح أن تعمل الثقافة المالية على زيادة إقبال الأفراد على الخدمات والمنتجات المالية، بإمكان برامج الثقافة الرقمية ومحو الأمية الرقمية تعزيز وعي الأفراد بأهمية الخدمات والمنتجات المالية في حياتهم اليومية، عن طريق دعمهم بالمعلومات اللازمة والأدوات التي تسهل عليهم استخدامها ما يخلق مبادرات اجتماعية مستدامة بهذا الشأن تعمل على احداث تغيير إيجابي. يجب الإشارة إل أّن برامج محو الأمية الرقمية يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات)، يكون ذلك عبر ادماجها ضمن المناهج التعليمية لمختلف الأطوار، وهو ما يعزز من الثقافة الرقمية لدى المعلمين والمتعلمين على حد سواء.

لقد أكد محافظ بنك الجزائر في كلمته التي ألقاها في اليوم العربي للشمول المالي 27أفريل 2020على أّن التثقيف المالي مهم للغاية في سبيل تعزيز الشمول المالي، وقد تعهد أمام الحاضرين ببناء تعليم وفق المبادئ والتوجيهات الدولية يساهم في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات بالتشاور مع الفاعلين في النظام المالي تستهدف الشباب بصفة خاصة كمرحلة أول. حيث تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بالقيام بحملات التوعية العامة والتعريف بمختلف المنتجات والخدمات المالية، مع التركيز على تلك المتعلقة بالتقنيات الحديثة منها الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول على وجه الخصوص، إعطاء تعليمات للبنوك بدراسة الطبيعة الاقتصادية لكل منطقة من أجل ابتكار خدمات مالية مناسبة تلقى قبول عام.

كذلك القيام بإعداد برنامج وطن بالتشاور مع وزارة التربية لإحياء يوم وطن للشمول المالي من خلال مجموعة نشاطات وخرجات ميدانية تستهدف تلاميذ أطوار التعليم المتوسط والثانوي. وقد جاء النظام 20-01الصادر بتاريخ 15-03-2020الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية في المادة ،09ليؤكد أّن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بإبلاغ الجمهور سواء كانوا زبائنها أو عملاء مستهدفين بكافة المعلومات المتعلقة بالعمليات المصرفية، وذلك عن طريق كل الوسائل الممكنة، وأن يكون في عقد فتح الحساب أو عند الإمضاء على الوثائق الخاصة بالاستفادة من أي خدمة، وقد أكدت المادة 14من ذات النظام على مجانية فتح حساب بنكي.

حسب Attia et Englhart (2016)، فإّن الجزائر لم تتبنى بعد استراتيجية وطنية خاصة بالتعليم المالي، وهذا رغم الإصلاحات التي شملت النظام التعليمي في ،2008حيث أّن المدارس والجامعات لم تتضمن التثقيف المالي ضمن برامجها التعليمية السنوية، منذ ،2012بدأت لجنة إدارة

المخاطر (والتي جاءت ضمن إصلاحات قانون النقد والقرض 90-20) بمنح حق المقترضين الوصول إل معلوماتهم الائتمانية[1].

وفي إطار حماية المستهلك المالي بادرت السلطات الجزائرية باتخاذ جملة من الإجراءات منها، اصدار المذكرة رقم 2018- 03المؤرخة في 28-06-2018والتي تنص على ضرورة تعزيز الشفافة والافصاح في طريقة عمل البنوك وتشجيع المنافسة الشريفة، وألزمت البنوك بوضع كل المعلومات المتعلقة بشروط الخدمات المالية وتكلفتها تحت تصرف الأفراد من أجل الاطلاع عليها، مع العمل على نشرها بكل الوسائل الممكنة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اعلام الأفراد بنوع الخدمات المقدمة مجانا بالخصوص فتح الحسابات بالعملة الوطنية والأجنبية، عمليات الإيداع والسحب والاطلاع على الرصيد[2].

من هنا تسعى الدولة الجزائرية إلى تمكين المرأة في مجال التنمية والقيام بدورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث وفرت بيئة قانونية داعمة للمشاركة الإيجابية للمرأة، ويتضح ذلك من حرص الدستور والمنظمة التشريعية في الجزائر على إسهام المرأة في نشاطات الحياة وتوعيتها، وفي مقدمتها الأنشطة الاقتصادية، هذا فضلا عن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها والإنجازات المؤسساتية التي تم إرساؤها لتحقيق تمكين المرأة وتفعيل دورها في التنمية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ENGEM، الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANADE، وهذه الأخيرة تساعد على دخول المرأة عالم الأعمال عن طريق تقديم الدعم المالي لها ومرافقتها لتعزيز دورها في المجتمع [3].

4-تطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة:

تعمل الجزائر كغيرها من الدول على تسهيل حصول الافراد والمؤسسات على الخدمات المالية وتقديمها لهم بكفاءة ، وذلك عبر تطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء بتكاليف منخفضة وجودة عالية ، كما اتخذت الجزائر خطوات ملموسة لتقليل الرسوم غير المبررة المفروضة على العملاء وكدا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات ، حيث نصت المادة 14

---

[1]Habib Attia and Helen Englhart, **Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stocktaking Report (A**rab Monetary Fund (AMF) and Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), 2016)., P22.

[2]صليحة بوسليمان، يوفايزة بريش، **واقع ومعوقات تنمية الشمول ا لمالي في الجزائر** ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد11 ،العدد01 / عدد خاص- الجزء02 ،ص 35.

[3]جازية حسيني، **مؤسسات الدعم ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، مجلة اقتصاديا ت شمال افريقيا،2022 المجلد 18، العدد 30، ص 326.

من النظام رقم 20/01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل15 مارس 2020 لبنك الجزائر ، المحدد للقواعد المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية : " يتعين على البنوك ان تقدم مجانا الخدمات البنكية القاعدية الاتية : فتح واقفال الحسابات بالدينار ، منح دفتر الشيكات ، منح دفتر الادخار ، منح بطاقات بنكية داخلية ، عمليات الدفع نقدا لدى البنك الموطن ، اعداد وتسليم او ارسال عند الاقتضاء كشف حساب سنوي لدى الزبون ، الاطلاع على الحساب عن بعد ، عملية تحويل مابين الخواص على مستوى نفس البنك[1] "، هذه العمليات المقدمة أصبحت مجانا وتعتبر نقلة كبيرة لصالح الزبائن ومن شانها تعزيز الشمول المالي في الجزائر .

المطلب الثالث: صعوبات الشمول المالي في الجزائر

لا شك أّن الشمول المالي في الجزائر يواجه عدة تحديات وعوائق تقيد انتشاره بالشكل المطلوب، هذه العوائق منها ما يمكن التحكم فيه مثل: بعد نقاط الوصول، ارتفاع تكلفة فتح حساب وكثرة الوثائق المطلوبة، غياب منتجات وخدمات مالية ملائمة وغيرها. هناك أيضا عوائق لا يمكن التحكم فيها تكون ناتجة عن إرادة الأفراد في التخلي عن الخدمات والمنتجات المالية بمحض إرادتهم مثل الشعور بعدم الحاجة إلى البنوك أو لأسباب دينية وغيرها.

الفرع الأول: عوائق متعلقة بالجهاز المصرفي

- **بعد المسافة عن البنوك:**

وجود بنك أو فرع بنكي في أي منطقة سوف يسهل الوصول إلى الخدمات المالية، ويخفض من تكاليف ووقت السفر إلى أقرب فرع بنكي، من خلال هذا المؤشر يبدو جليا الضعف الكبير الذي تشهده الجزائر في عدد الفروع البنكية عبر الوطن، على غرار مشكل نقص عدد الوكالات البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي وضعف تطورها من سنة لأخرى (أقل من 25بنك و 124جهاز صراف آلي كل سنة)مقارنة بالمستويات العالمية، خاصة في ظل ضعف تغطية الفروع البنكية والأجهزة الصراف الآلي لمناطق واسعة من الوطن تظهر أيضا مشكلة توزيع الوكالات البنكية عبر الولايات، إلى غاية 2020،عدد الولايات في الجزائر هو 48،36 ولاية منها لديها أقل من 02 %من اجمالي عدد الوكالات البنكية في الجزائر، 44.33 %من عدد الوكالات البنكية موجود في 36ولاية و 53.67 %الأخرى

[1] النظام رقم 2020/01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل15 مارس 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/wp- .

موجود في 8ولايات، الجزائر العاصمة فقط تمتلك 19 %من عدد الوكالات البنكية الموجود في الجزائر. من خلال مؤشر الإتاحة المالية (والذي هو ناتج قسمة عدد الوكالات البنكية على إجمالي السكان)، يظهر لنا أيضا ضعف شديد تشهده الجزائر في هذا المؤشر، حسب المعايير الدولية فإنه ينبغي أّن يكون لكل 10آلاف نسمة وكالة بنكية على الأقل، في حين أّن الجزائر لديها معدل وكالة بنكية لكل 26ألف نسمة، معدل الإتاحة المالية هو 0.004%فقط، وهو ثابت منذ 2014، الزيادة في عدد الوكالات البنكية لا تتناسب مع الزيادة في عدد السكان سنويا.[1]

- **الخدمات المالية باهظة الثمن:**

يزداد هذا السبب انتشارا خاصة بين الفئات الفقيرة وذات الدخل الضعيف، بالمقارنة مع مداخيلهم كل تكلفة إضافية سوف تشكل فارق، في2021، 13%من البالغين لا يمتلكون حساب بسبب ارتفاع تكلفة الخدمات المالية في الجزائر، حسابات بدون شرط رصيد أدن هي أحد الحلول التي انتهجتها العديد من الدول في هذا السبيل، عادة ما تقوم الفئات الفقيرة والمحرومة بعمليات صغيرة (أغلبها سحب أموال أو تحويلها)، زد على ذلك، جودة الخدمات المالية في الجزائر منخفضة بشكل كبير، سعر الفائدة على القروض وصل إلى نسبة 8 %وقد بقي سعر الفائدة ثابتا على مدى 17سنة (منذ 2004) وهو مرتفع نوعا ما خاصة إذا أضفنا له نسبة العمولة ورسوم التأمين المكلفة، كما أنه في عملية منح القروض عادة ما تستعمل لغة أجنبية عند تحرير الوثائق الخاصة بها، وهو ما يشكل مزيدا من التعقيد للمستفيد منها، وقد يضطر في بعض الأحيان إلى إعادة ترجمتها عند مختص ما يضيف إليها تكاليف جديدة[2].

الفرع الثاني: عوائق متعلقة بالأفراد

عدم كفاية الأموال:

يعتبر امتلاك المال الكاف أحد الأسباب الأكثر شيوعا الذي يذكره الأفراد بدرجة أولى لعدم امتلاك حساب بنكي، ارتفاع تكلفة الحسابات أو عدم وجود حساب بدون رصيد أدن هو ما يجعل الخدمات المالية ليست في متناول محدودي الدخل، العديد من الدراسات وجدت أّن الأفراد العاملين أو الموظفين هم أكثر اشتمالا عن العاطلين عن العمل، وهذا أمر بديهي، عادة ما يتلقى الأفراد العاملون أو

---

[1] احمد صديقي، فوزي لوالبية، **مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول ا لمالي لتحقيق النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ، 2023 ،المجلد 4 ،العدد 1 ،ص 90.

[2].ظريفة سلايمية وسليمة طبيابية ، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوءمبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي** ،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، 2023،المجلد06،العدد 01 ،ص 208.

الموظفين أجروهم في الحسابات، غياب دخل منظم أو عدم استقراره يولد عدم الحاجة إلى حساب مصرفي، على مدى عقد من الزمن (2020-2011).

كانت معدلات البطالة في الجزائر قرابة 10 %أو أكثر، ربما ساهم بشكل أو بآخر في رفع نسبة البالغين يذكرون نقص الأموال لعدم امتلاك حساب إلى 39 % يساهم نقص الأموال في استبعاد 46 %من البالغين في كينيا، في حين تنخفض نسبة الإقصاء المالي بسبب نقص الأموال في كل من الهند وكينيا إلى 9 %و 3 %على التوالي. في دراسة 2020والتي تمحورت حول محددات الاستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي للفترة 2004-2019 أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والإقصاء المالي، حيث أّن الدخل كلما ارتفع بنسبة 1% انخفض الإقصاء المالي بنسبة 15.97 %وهذه النتيجة تفسر أّن عدم ملكية حساب نتيجة عدم توفر الأموال الكافية سوف يؤثر سلبا على الشمول المالي، ضعف التمكين الاقتصادي هو من بين الظواهر التي تؤثر سلبا على مستويات الشمول المالي في المنطقة العربية عموما والجزائر خصوصا، في ،2021تمثل نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم والوطن العربي 39 %و 20.8 %على التوالي، وتنخفض هذه النسبة أكثر في الجزائر لتصل إلى% 14.6،في حين تمثل نسبة النساء اللواتي يملكن حسابا ماليا 64.8 %و % 25.6على المستوى العالمي والعربي على التوالي، في حين لا تصل هذه النسبة 30 %في الجزائر[1].

- **نقص الوثائق الضرورية:**

حتى العام 2021لا يزال هناك 23 %من البالغين في الجزائر لا يمتلكون حسابا بسبب عدم توفر الوثائق الضرورية لفتح حساب، البيروقراطية وكثرة المستندات المطلوبة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر تمثل عائقا حقيقيا، وهي ثاني أكثر الأسباب انتشارا بعد نقص الأموال، وهذا رغم الخطوات الكبيرة التي قامت بها الحكومة الجزائرية باستحداث بطاقة التعريف البيو مترية والتي من المفترض أّن تكون كافية لفتح حساب كونها تحتوي جميع المعلومات عن حاملها، الضمانات المطلوبة للحصول على قروض أو اثبات مصادر الدخل عوامل تساهم في زيادة هذه المشكلة، تجربة الهند في هذا المجال فريدة من نوعها عن طريق إجراءات "اعرف عميلك KYC" تمكنت من خفض هذا النسبة إلى 7 %في ماليزيا وكينيا تصل هذه النسبة 03 %و 21 %على التوالي.

[1] عمر ايت مختار وآخرون ،**آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا – صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا** ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلد 24 ،العدد 1، 2021،ص 299.

هناك فئة كبيرة من محدودي الدخل والفقراء ينشطون في السوق غير الرسمي، هذا النشاط لا يتطلب أي وثيقة رسمية كونه خارج الرقابة، وهو ما يثبط رغبتهم في الحصول على الوثائق الرسمية لانهم لا يحتاجون إليها عمليا، حياتهم المهنية تسير دونها، في ظل انتشار النشاط غير الرسمي فإن محاولة جذب أولئك الفقراء إلى البنوك التي تشترط وثائق ثبوتية رسمية سوف تبوء بالفشل، وكبديل عن ذلك هناك اتجاه متزايد نحو الخدمات المالية الرقمية للتغلب على مشكل متطلبات التوثيق المرتبطة بالحسابات التقليدية، بإمكان الخدمات المالية الرقمية الاستفادة من مصادر البيانات البديلة مثل وسائل التواصل الاجتماعي للتغلب على مشكلة عدم تناسق المعلومات، مع مرور الوقت سوف يصبح لكل فرد سجل ائتماني رسمي وفي نفس الوقت التقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي[1].

- **أحد أفراد العائلة لديه حساب:**

عدم وجود حساب بسب امتلاك أحد أفراد العائلة حساب هو ثالث أكبر سبب منتشر بين البالغين في الجزائر، بنسبة 19%في 2021غياب الاستقلالية المالية للبالغين يساهم في هذه المشكلة، يزداد ذلك بين الشباب والنساء خاصة، في العادة المرأة لا تعمل وتعتمد على زوجها في تسديد نفقات المعيشة، وبالتالي لا تحتاج إلى حساب.

في دراسة دريد وغريب2021(التي شملت 131عينة من المشمولين ماليا في الجزائر (يتعاملون مع بنك البركة وبنك السلام الجزائر)، عند تحليلهم لتركيبة عينة الدراسة وجدوا أّن 77%من العينة هم ذكور، أفراد العينة التي يقل عمرها عن 30سنة وأكبر من 15سنة تمثل 9.2%في حين الفئة العمرية 30–40سنة تمثل 48 %وهي الفئة الغالبة، الفئة التي لديها مستوى جامعي وأكثر نسبتها %، % 98 84.7من أفراد العينة هم موظفون، الدخل الشهري الغالب في العينة يتراوح من 30.000دج إلى 50.000دج بنسبة 52 %أكثر من 90 %من أفراد العينة من سكان المدينة من العينة كانت مدة تعاملهم مع البنكين أقل من 5سنوات،72.5% بالنسبة لطبيعة الحسابات التي تمتلكها عينة الدراسة فكانت كالتالي71 % :حسابات جارية،19.8 %حسابات توفير، 2.3 %حسابات ودائع [2]

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا ضعف إقبال النساء عن امتلاك حسابات بنكية وكذلك من هم دون 30سنة وهذا بسبب ارتفاع نسبة الإعالة الأسرية في المجتمع الجزائري (وهي صفة مميزة للمجتمعات

---

[1]عبدالقادر دبوش ونورة بيري ،**دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المنهل الاقتصادي ،المجلد 06 ،العدد 1، 2023،ص 155.

[2]جمال لعراب وتوفيق بن الشيخ، **صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة –عرض التجربة الهندية** ،مجلة التكامل، المجلد 11 ،العدد 2،الجزء 02 ، 2023 ،ص 242 .

العربية بصفة عامة)، وهو ما يجعلهم يعتمدون إلى حد ما على أحد أفراد العائلة الذي يكون له حساب، وما ينطبق أيضا على أصحاب المستوى التعليمي المتدني.

الفرع الثالث: عوائق اجتماعية

- **انعدام الثقة في المؤسسات المالية :**

إجراءات حماية المستهلك المالي لها دور فعال في تعزيز الثقة في البنوك والمؤسسات المالية، من بين هذه الإجراءات حصول العميل على معاملة تتسم بالعدل والشفافية على كل الأصعدة، يجب ضمان حصول العميل على المعلومات اللازمة في كل مرحلة من مراحل تعاملاته مع البنك، بحيث هذه المعلومات توضح له المزايا التي يتحصل عليها والمخاطر التي قد يتعرض لها عند استخدامه منتج أو خدمة مالية معينة، مع إبقاء العميل على اطلاع دائم بكل المستجدات المتعلقة بشروط الخدمة أو المنتج، خاصة ما تعلق منها بالتغير في الأسعار والتكاليف من خلال إرسال إشعارات على بريده الالكتروني أو إرسال رسائل عبر الهاتف المحمول، كما أنّه يستلزم وضع خدمة الاستشارة تحت تصرف العملاء من أجل الإجابة على جميع الاستفسارات خاصة مع التعقيد الذي تشهده المنتجات والخدمات المالية في كل مرة، التأكيد على إنشاء جهة خاصة تهتم بشكاوى العملاء تتسم بالاستقلالية والنزاهة، ترافقهم وتوجههم للوجهة الصحيحة لاسترداد حقوقهم في حالة حدوث مشكل، إضافة إلى مشاركة البنوك والمؤسسات المالية في حملات التوعية والتثقيف المالي من فترة لأخرى[1]

لا تزال مسألة الثقة في المؤسسات المالية تمثل عائقًا حقيقيًا أمام شريحة معتبرة من المواطنين الجزائريين، حيث يعاني حوالي 11% من البالغين من انعدام الثقة في البنوك والمؤسسات المصرفية. ويعود هذا الضعف في الثقة إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة، يتصدرها ما عاشه البعض من تجارب سلبية، سواء بشكل شخصي أو من خلال قصص وتجارب الآخرين، فضلًا عن الصورة السلبية التي تلاحق بعض البنوك بسبب سوء التسيير أو ضعف الشفافية، أحد أبرز العوامل التي تُغذي هذا التوجس هو غياب الوضوح في كيفية حماية حقوق العملاء في حال وقوع خلافات أو مشاكل مع البنك. كما أن المخاوف المرتبطة بعمليات الاحتيال أو ضياع الأموال تظل هاجسًا حقيقيًا لدى الكثيرين ، هذا إلى جانب العراقيل اليومية التي تواجه الأفراد، مثل الطوابير الطويلة لإجراء عمليات بسيطة، أو الإجراءات المعقدة لسحب مبالغ كبيرة، والتي قد تستغرق أحيانًا يومين كاملين، ما يعزز شعور المواطن بعدم التحكم

[1] عبدالرزاق الشحادة وآخرون ،**مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي**، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون ، المجلد 4 العدد2،2020 ،ص7.

في أمواله ، وقد زادت حدة هذه المخاوف بعد تجارب قاسية مثل انهيار بنك الخليفة، حيث فقد العديد من المدخرين أموالهم، مما عمّق فقدان الثقة وأثر سلبًا على سلوكيات الادخار والتعامل البنكي لدى المواطنين.من جهة أخرى، تزداد صعوبة بناء الثقة عندما يتعلق الأمر بالبنوك الافتراضية أو الرقمية، فغياب مقر ملموس أو فريق دعم مرئي يجعل العلاقة بين الزبون والبنك أكثر هشاشة، خاصة في مجتمع اعتاد التفاعل المباشر مع مقدم الخدمة. فحتى وإن البشري في لحظات الطوارئ أو الأخطاء يخلق حاجزًا نفسيًا يمنع الكثيرين من الإقبال على هذه الخدمات بثقة وطمأنينة[1].

- **أسباب دينية:**

في المجتمعات العربية والإسلامية، تُعد الاعتبارات الدينية من بين أبرز الأسباب التي تدفع العديد من الأفراد إلى تجنب فتح حسابات مصرفية. فالكثير من المسلمين يتحاشون التعامل مع البنوك التقليدية بسبب ما يُعتقد أنه تعامل ربوي، أو بسبب عدم توفر خيارات مالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ويُلاحظ هذا الاتجاه بشكل واضح أيضًا بين أفراد الجاليات المسلمة في الدول غير الإسلامية.

في الجزائر، تشير الإحصائيات إلى أن 10% من البالغين لا يمتلكون حسابًا مصرفيًا لأسباب دينية. ويعود ذلك جزئيًا إلى محدودية العرض من المؤسسات المالية الإسلامية، حيث لا يتجاوز عدد البنوك الإسلامية في البلاد اثنين

فقط: بنك البركة (منذ 1991) وبنك السلام (منذ 2008) ، هذا العدد المحدود يعكس أيضًا غياب إطار قانوني شامل ينظم ويشجع نشاط الصيرفة الإسلامية، مما قلل من انتشار هذا النوع من الخدمات، ورغم أن بعض البنوك التجارية بدأت مؤخرًا في تقديم نوافذ للخدمات المتوافقة مع الشريعة، فإن التأخر في هذا التوجه ساهم في تعزيز حالة التردد لدى شريحة من السكان. ومع أن توفر هذه المنتجات يمثل خطوة إيجابية، إلا أن الطلب عليها يبقى منخفضًا في كثير من الأحيان، بسبب ارتفاع تكلفتها أو اقتصارها على فئات محددة كالموظفين، إضافة إلى الشروط الصارمة التي تفرضها البنوك، مثل دفع تسبيقات أو الالتزام بهوامش جد مرتفعة ، على مستوى العالم الإسلامي، تظهر تقارير البنك الدولي أن نحو 90% من الأفراد يمتنعون عن التعامل مع البنوك التقليدية بسبب وجود معاملات غير متوافقة مع الشريعة، مثل

[1] صلاح الدين محمد أمين الإمام وأيسر رزاق عبد علي، **تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية في مؤشرات قياس الشمول المالي (دراسة تحليلية) في الجهاز المصرفي العراقي**، مجلة دنانير ،المجلد، العدد21. ، 2021،ص 464.

العقود المستقبلية والبيع على المكشوف. ويُقدّر أن هناك أكثر من 700مليون شخص من ذوي الدخل المحدود في هذه الدول يفتقرون إلى خدمات مالية تراعي خصوصياتهم الدينية [1].

وفي الجزائر، ارتفعت نسبة من لا يملكون حسابًا لأسباب دينية من 7.6%سنة 2011إلى 10% سنة 2021، ويشير هذا إلى استمرار الفجوة، في ظل وجود أقل من مؤسسة مالية إسلامية واحدة لكل 10 ملايين بالغ، ومعدل تغطية جغرافي ضعيف (0.01 لكل 10.000 كلم²)، وفي المقابل تظهر تجارب دول مثل ماليزيا تحسنًا ملحوظًا، حيث انخفضت نسبة من يمتنعون عن فتح حساب لأسباب دينية من 0.1% في 2011 إلى 0% تقريبًا في 2021، مما يعكس نجاحًا في إدماج الشمول المالي المتوافق مع الشريعة، أما في العالم العربي، فلا تزال البحرين الاستثناء الوحيد الذي حقق نتائج مماثلة.

[1] شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن، رسالة** ماجستير، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية،2018، ص40.

المبحث الثالث: التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

تلعب التكنولوجيا المالية دورا محوريا في تسريع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للفئات الغير مشمولة مصرفيا ، وفي الجزائر ، تمثل هذه الأدوات الحديثة فرصة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولا واستدامة .

المطلب الأول: تطور خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر

يشهد القطاع المالي في الجزائر ثورة رقمية هائلة بفضل الخدمات الرقمية التي تقدم حلولا مبتكرة لتسهيل المعاملات المالية وتعزيز الشمول المالي وتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

الفرع الأول : خدمات السحب والدفع الإلكترونيين في الجزائر

استخدمت المصارف في الجزائر أجهزة السحب الآلية سنة 2005باستخدام البطاقات البنكية، التي سبق الشروع في إصدارها ابتداءً من سنة 1997، أما عمليات الدفع الإلكترونية فتأخرت حتى سنة 2009.

الجدول رقم (2-9) : تطور عمليات السحب والدفع الإلكترونيين الخاصة بالمصارف (ماعدا بريد الجزائر) في الجزائر للفترة 2016-2019.

السنوات	عدد أجهزة السحب الالي	اجمالي عدد عمليات السحب	عدد أجهزة نهائي الدفع	العدد الإجمالي لعمليات الدفع
2016	1370	6868031	5049	65501
2017	1443	831070	11985	122694
2018	1441	8833913	15397	195898
2019	1621	9929652	23762	274624

المصدر :إحصائيات تجمع النقد الآلي، عبر موقعه على الانترنت:
http://giemonetique.dz/ar/active-retrait-sur-atm/

من خلال الجدول أعلاه هناك ارتفاع في عدد عمليات لسحب والدفع الإلكترونيين خلال السنوات 2016، 2017، 2018 ، 2019فقد كانت عمليات السحب في ارتفاع، حيث بلغت 6868031عملية سحب سنة ،2016وارتفعت سنة 2019إلى 9929652 عملية سحب، وهذا ارجع إلى ارتفاع عدد أجهزة السحب، أما عمليات الدفع هي الأخرى كانت مرتفعة، حيث كانت 65501عملية دفع سنة 2016لترتفع إلى 274624عملية دفع سنة 2019وهذا راجع إلى زيادة عدد أجهزة الدفع النهائي.

1- الدفع عبر الانترنت في الجزائر: أتيحت خدمة الدفع عبر الانترنت في الجزائر لأول مرة سنة 2016، استهدفت بداية القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء، الهاتف، التأمين، وبعض الإدارات، وفي سنة 2018صدر قانون التجارة الإلكترونية، غير أن هذا النمط من الخدمات لم يلق الرواج.

الجدول رقم (2-10) : تطور نشاط الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر للسنوات (2020 -2023)

السنوات	2020	2021	2022	2023
هاتف /اتصالات	4210284	6993135	7490626	8400869
نقل	11350	72164	195490	371317
تامين	4845	8372	23571	36996
مصدر الفاتورات	85676	120841	302273	640485
خدمة إدارية	68395	155640	153957	4086659
خدمات	213175	457726	705114	1055672
بيع السلع	235	13468	24169	51154

المصدر: https//: glenonétique.dz/av/qui_sommes/mous/gie_monétique

الجدول رقم (2-11): تطور نشاط الدفع عبر الانترنت لمختلف القطاعات في الجزائر للأشهر الأولى من سنة 2024

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس
هاتف /اتصالات	813293	649587	880653
نقل	47466	45421	54943
تامين	8472	1690	1758
مصدر الفاتورات	63462	84186	139695
خدمة إدارية	1252	1164	1749
خدمات	67500	89888	100081
بيع السلع	6365	5702	6677

المصدر: https//glenonétique.dz/av/qui_sommes/mous/gie_monétique

يبرز الجدول تطور أبرز عمليات الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال الفترة (2020-2024) حيث سجل ارتفاع تدريجي في معظم المعاملات المالية الالكترونية عبر مختلف القطاعات مثل التامين، الاتصالات، تسديد الفواتير، بيع السلع، والنقل، وغيرها، يعود هذا النمو الملحوظ إلى تداعيات جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات الحجر الصحي منذ عام 2020 مما أدى إلى تحول جذري فيسلوك المستهلكين ودفعهم نحو الاعتماد بشكل متزايد على الخدمات المالية الرقمية كبديل أمن وفعال للمعاملات التقليدية.

2-**استخدام الهاتف المحمول او الانترنت للوصول الى حساب مصرفي:** يوضح الجدول الموالي نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت لولوج إلى حساب مصرفي.

الجدول رقم (2-12): نسبة الافراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول للوصول الى الحسابات المالية

البعد	2011	2014	2017	2021
نسبة الافراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او استلامها	%0	%0	%5	%12
المتوسط العالمي	%12	%28	%56	%65

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير مؤشر الشمول المالي: Global Findex Database

نلاحظ من الجدول اعلاه لم يكن في الجزائر عمليات الوصول إلى الحسابات المالية عبر الهاتف النقال سنة 2011 و سنة 2014 حتى سنة 2017 حيث كانت 5% فقط من المالكي لحسابات مالية وبنكية قاموا بالوصول إلى حساباتهم عبر الهاتف المحمول ، لترتفع النسبة إلى 12 ،% وبمقارنة المتوسط الدولي المتحصل عليه ضمن مؤشر الشمول المالي نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت او الهاتف المحمول النقال للوصل إلى الحسابات المالية نجد ان الجزائر نسب دنيا وضئيلة من المتوسط الدولي وعليه يمكن القول إن نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او استلامها في الجزائر ضعيفة الاستخدام.

الفرع الثاني: واقع التمويل الجماعي في الجزائر

شهدت الجزائر بين عامي 2013-2014 ظهور مبادرات شبابية تهدف الى دعم المشاريع الصغيرة والمبتكرة من خلال أدوات التمويل الجماعي ورغم أهمية هذه المبادرات ، الا ان غياب التنظيم والاستشراف الحكومي شكل عقبة امام تطورها ارقى التمويل التقليدي عبر البنوك والدعم الحكومي هو المصدر الأساسي ، وفي عام 2020اعلنت الحكومة نيتها في تقنين هذا النوع من التمويل ، وكلفت لجنة تنظيم عمليات البورصة بإعداد اطار قانوني ينظم النشاط ويشرف على المستشارين في مجال الاستثمار التشاركي ، بهدف خلق بيئة محفزة لتطوير المشاريع الناشئة وتشجيع ريادة الاعمال بين الشباب[1].

الشكل رقم(2-3) منصات التمويل الجماعي في الجزائر

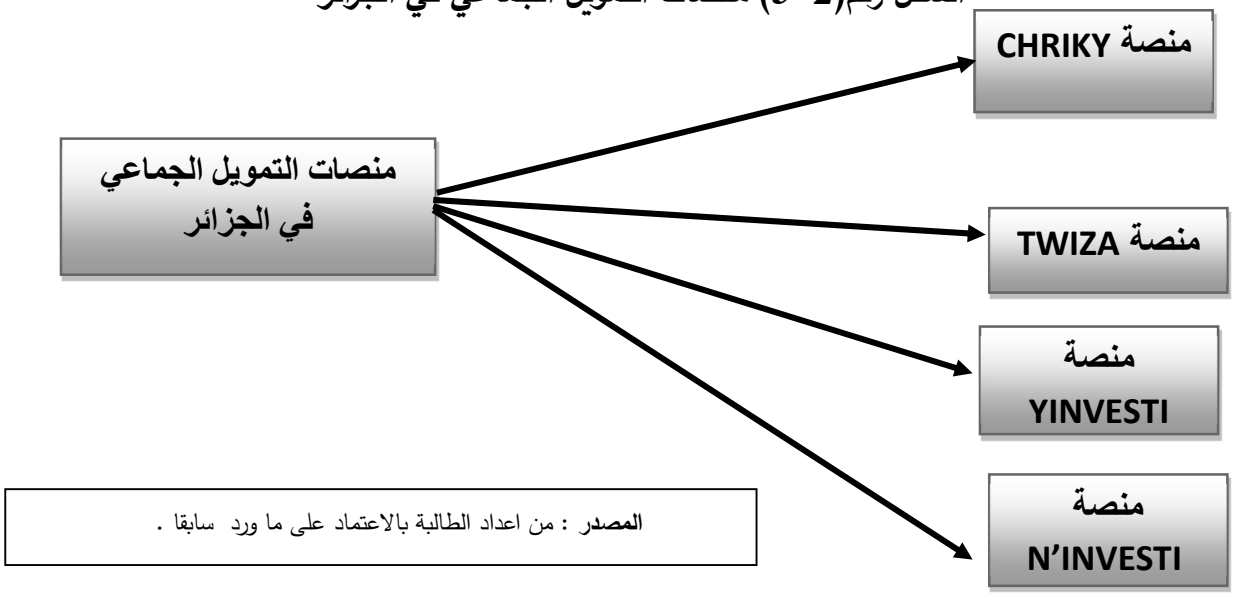

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما ورد سابقا .

[1] أسماء سليمان، وهيبة نداودية ، **منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر قراءة للمؤشرات والمعوقات**، 2023،مجلة دراسات المجلد 14 ،العدد 2، ص 120.

الفرع الثالث: واقع التامين التكنولوجي في الجزائر

يشكل التامين التكنولوجي نقطة تحول كبرى في قطاع التامين بالجزائر ، اذ ساهم في توسيع نطاق الخدمات وتحسين جودتها من خلال تقنيات متقدمة تتيح تقديم خدمات مخصصة وسريعة ، يساعد هذا التحول في تقليل الجهد والوقت ،ويعزز الشفافية والثقة بين الشركات والعملاء، ويعد المناخ الحالي مشجعا على اعتماد هذا النوع من التامين لما يوفره من فرص كبيرة لنمو شركات التامين وتطورها ما يجعل تبني التامين التكنولوجي خطوة استراتيجية ضرورية لمواكبة متطلبات السوق والتطورات العالمية [1]

.المطلب الثاني: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

أصبحت التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتجاوز الحواجز التقليدية امام الحصول على الخدمات المالية ، وفي السياق الجزائري ، تمثل وسيلة استراتيجية لتعزيز الشمول المالي وتوسيع استفادة المواطنين من المنظومة المالية الرسمية، ان تقييم مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة لتحليل تأثير التقنيات الرقمية في القطاع المالي على الوصول الى الخدمات المالية في البلاد ، وذلك من خلال دراسة النقاط التالي: نسب المدفوعات الرقمية ، نسبة الادخار والاقتراض بواسطة حساب بنكي عبر الهاتف المحمول ، نسبة الهاتف المحمول او الأنترنت للولوج الى حساب مصرفي ، استخدام المحمول او الأنترنت لدفع الفواتير او الشراء بالإضافة الى نسبة الأشخاص الذين حصلوا على بطاقة ائتمان او بطاقة خصم ، والموضحة في الشكل الموالي :

[1] سامية معزوز ، **اثر تطبيق التامين التكنولوجي في دعم نشاط شركات التامين دراسة عدد من شركات التامين في الجزائر**، 2022، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9 ، العدد1 ، ص 307.

الشكل رقم (2-4): المؤشرات الرقمية للشمول المالي في الدول العربية لسنة 2021

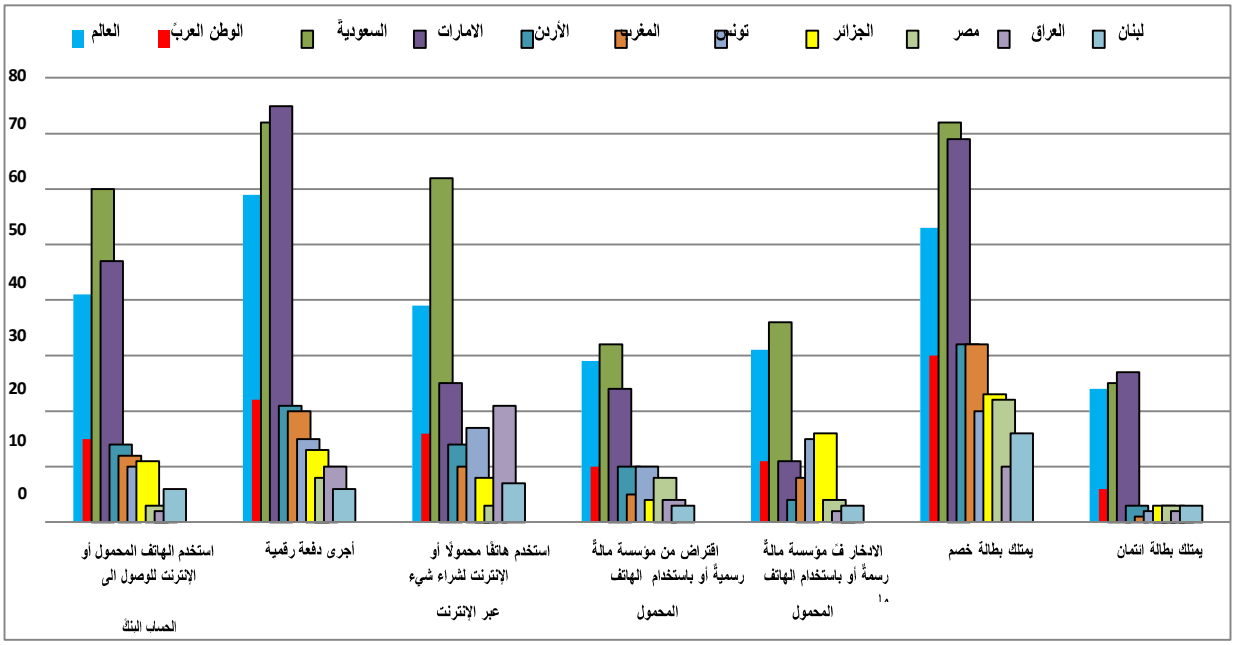

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على : The Word Bank,

https://data.worldbank.org/indicator/FX.OWN.TOTL.FE.ZS?most_recent_value_desc=false&start=2017

من خلال الشكل أعلاه، عرفت المؤشرات الرقمية للشمول المالي في الوطن العربي خلال سنة 2021 مستويات متدنية مقارنة بالمستوى العالمي ، حيث حققت كل من السعودية والامارات مستويات مرتفعة في كل من المؤشرات الرقمية للشمول المالي هذا دليل على تطور البنية التحتية وارتفاع مستويات التكنولوجيا المالية في هذه الدول مما انعكس إيجابيا على زيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة عند اجرء المعاملات المالية ، في حين سجلت باقي الدول (الجزائر ، تونس ، المغرب ، الأردن ومصر) مستويات متوسطة ، وتذيلت لبنان والعراق ترتيب الدول العربية بسبب غياب الاستقرار السياسي وضف الاقتصاد الرقمي ، بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة (تونس والمغرب) تظهر الجزائر بوضوح كدولة تسجل ادنى مستويات الوصول الى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول ، وكذلك في مؤشر ملكية بطاقات الائتمان ، يعزي ذلك جزئيا الى ضعف التحول نحو التعاملات الإلكترونية في القطاع المصرفي ، نقص في بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم وجود تنسيق فعال بين مؤسسات البنوك ومقدمي خدمات الهاتف المحمول ، بالإضافة الى ذلك يرجع الامر أيضا الى انعزال الاقتصاد الجزائري عن الاقتصاد العالمي ، وعدم تكامله بشكل كاف في سلاسل القيمة العالمية ، بالإضافة الى تحديات في مجال توفير خدمة الانترنت .

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسيع التكنولوجيا المالية في الجزائر

تواجه عملية تبني التكنولوجيا المالية في الجزائر مجموعة من التحديات، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي[1]:

- **ضعف البنية التحتية الرقمية:** النقص في البنية التحتية يعيق تقدم التكنولوجيا المالية مع تكاليف الانترنت المرتفعة وضعف التغطية الشاملة.
- **انعدام الثقة في المعاملات الالكترونية:** الثقة في المدفوعات الالكترونية لاتزال محدودة ، حيث يفضل استخدام النقد في المعاملات المالية .
- **ضعف الالمام بالغة الإنجليزية:** القدرة المحدودة على استخدام منصات التمويل الجماعي بسبب ضعف المهارات في اللغة الإنجليزية .
- **ضعف الاستثمار في البنية المعلوماتية:** قلة الاستثمار في تطوير البنية المعلوماتية مما يقف عائقا امام تقدم التكنولوجيا المالية .
- **ضعف مستوى التثقيف المالي:** انخفاض مستوى التثقيف المالي يؤثر سلبا على قدرة الافراد على استخدام التكنولوجيا المالية بفعالية.
- **غياب الاطار التنظيمي والرقابي:** عدم وجود اطار تنظيمي ورقابي يساعد على دخول شركات التكنولوجيا المالية الى السوق.
- **انتشار الاقصاء المالي:** انخفاض مستويات المنافسة في القطاع المصرفي بسبب التركيز المصرفي العالي ، مما يؤدي الى انتشار الاقصاء المالي للأفراد والشركات .

هذه التحديات تعتبر عوائق رئيسية تحتاج الى معالجة شاملة وجهود مشتركة لتعزيز التكنولوجيا المالية في الجزائر، مثل تحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية الالكترونية ظن وتعزيز التثقيف المالي، ووضع إطار تنظيمي ورقابي فعال، بالإضافة الى تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي.

[1] وفاء حمدوش ، مرجع سبق ذكره، ص 151-152 .

خلاصة الفصل:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تعميم الشمول المالي وتطوير الاقتصاد الرقمي، حيث تُظهِر الفجوة بينها وبين دول أخرى في عدد شركات التكنولوجيا المالية بسبب القيود التنظيمية وضعف البنية التحتية التكنولوجية ، كما أن تبني المعاملات الإلكترونية في القطاع المالي لا يزال محدودًا، مما يعكس الحاجة إلى استراتيجية شاملة لتعزيز التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات المالية فعلى الرغم من الجهود الحكومية لتحسين البيئة التنظيمية ودعم الابتكار، مثل تعزيز الدفع الإلكتروني وإطلاق مبادرات التكنولوجيا المالية، إلا أن التحديات تبقى قائمة، أبرزها التفاوت في الوصول إلى الخدمات المالية بين المناطق الحضرية والريفية، وضعف الثقة في القطاع المصرفي، وانتشار التعاملات غير الرسمية ، لذا يتطلب تحقيق الشمول المالي الناجح تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية واعتماد سياسات أكثر مرونة، مع التركيز على الأمن الرقمي وبناء الثقة. كما أن تطوير البنية التحتية التكنولوجية وزيادة الوعي المالي سيُسهمان في دفع عجلة النمو، مما يجعل الجزائر أكثر قدرة على مواكبة التحولات العالمية في القطاع المالي الرقمي.

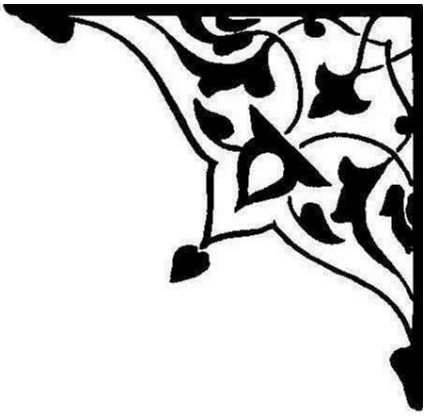
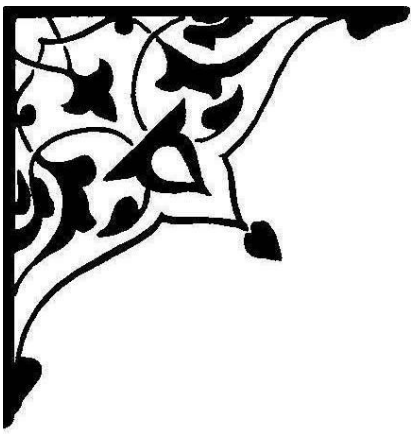

الخاتمة

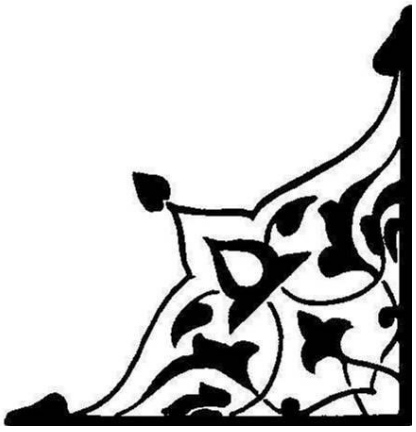
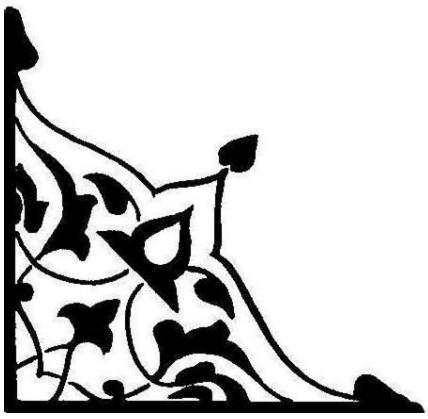

تمهيد

لقد أصبحت التكنولوجيا المالية عنصرًا محوريًا في النظام المالي العالمي، إذ باتت الشركات العاملة في هذا المجال تلعب دورًا بارزًا في تطوير وتحسين الخدمات المالية الحالية. ولم يقتصر أثر هذه التقنيات على ذلك فحسب، بل ساهمت أيضًا في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات على مستوى العالم، من خلال الابتكارات الحديثة والتكامل بين التكنولوجيا والقطاع المالي، ظهرت فرص جديدة وحلول فعّالة تسهم في تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة ومرونة، وقد اتجهت الشركات إلى استغلال تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين من أجل تعزيز الثقة في الأنظمة المالية وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام، مما سهل الوصول إلى الخدمات المالية وزاد من انتشارها، وتُعد هذه التحولات لحظة فارقة في تاريخ الاقتصاد، إذ تشير إلى أن مستقبل التكنولوجيا المالية سيشهد مزيدًا من الابتكار والتطورات التي تجعل من الأنظمة المالية العالمية شريانًا حيويًا يدعم النمو الاقتصادي ويحقق الاستدامة المالية للمجتمعات في المستقبل.

يُعد الشمول المالي من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يتجاوز مجرد توفير الخدمات المالية ليصبح وسيلة فعّالة لمكافحة الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتشير الدراسات إلى أن نجاح الشمول المالي يعتمد على مجموعة من العوامل، منها توفير البنية التحتية المالية المناسبة، وتعزيز الثقافة المالية، واستخدام التقنيات المالية الحديثة، كما ينبغي أن تواكب السياسات الاقتصادية هذه المتغيرات لضمان إشراك جميع فئات المجتمع وتوفير الدعم اللازم للوصول إلى الخدمات المالية.

ورغم ما تحقق من تقدم في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات تعرقل تحقيق الشمول المالي الكامل والعادل، منها ضعف البنية التحتية، ونقص الثقافة المالية، والعوائق الاجتماعية ، ويتطلب التغلب على هذه التحديات جهوداً منسقة على المستويين المحلي والدولي لضمان تحقيق الشمول المالي للجميع.

لقد لعبت التكنولوجيا المالية دوراً محورياً في توسيع نطاق الشمول المالي على مستوى العالم، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتمكين الأفراد من امتلاك حسابات مصرفية، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات قائمة بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، خصوصاً في المناطق الجغرافية النائية.

ورغم أن بعض البلدان شهدت تحسينات ملحوظة، فإن التحديات ما تزال قائمة ، ولذلك تواصل الحكومات العمل بجد على تطوير البنية التحتية المالية، وتوسيع استخدام التكنولوجيا في القطاع المالي، لضمان استفادة الجميع من هذه الخدمات.

ولقد شهد العالم تطورات بارزة في مجال التكنولوجيا المالية، والتي أسهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بعدم المساواة بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية المختلفة في الاستفادة من هذه الخدمات.

أما في الجزائر، فرغم تسجيل بعض التحسينات، إلا أن التحديات المرتبطة بالشمول المالي لا تزال قائمة. وتبذل الحكومة جهوداً لتحسين البنية التحتية المالية وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، بما فيها الحلول الرقمية، بهدف تقليص الفجوات الاجتماعية والمالية.

وتُعد الفجوة بين الجنسين من العقبات الأساسية، إذ يواجه بعض الأفراد صعوبة في الوصول إلى هذه الخدمات بسبب تنوع البيئات الاجتماعية والاقتصادية داخل البلاد.

أولا: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص اهم ما تم التوصل اليه من نتائج فيما يخص الجانب النظري والتطبيقي فيما يلي :

- تسمح التكنولوجيا المالية بتسهيل المعاملات المالية لتصل إلى اكبر شريحة من المتعاملين.
- أدى استخدام وسائل التكنولوجيا المالية إلى تحسين وصول الخدمات المالية عبر قنوات مختلفة (الوكيل البنكي ، الدفع عبر وسائل الانترنت والهاتف المحمول.....) إلى مختلف شرائح المجتمع ، وهو ما أدى إلى تعزيز الشمول المالي في العديد من البلدان بما فيهم الجزائر .
- تعد التكنولوجيا المالية سلاحا تنافسيا فعالا لكسب رضا العملاء وجذب أكبر عدد منهم.
- قلة التوسع المصرفي حيث تشهد الجزائر نقصًا في عدد الفروع المصرفية، مما يصعب على الأفراد الوصول إلى الخدمات المصرفية بسبب عدم توفر فروع مصرفية قريبة منهم خاصة في بعض المناطق النائية والريفية.
- قلة الوعي المالي حيث يعاني العديد من الأفراد في الجزائر من قلة الوعي المالي وعدم التعرف على الفوائد والخدمات المالية المتاحة لهم، يحتاج الأفراد إلى التوعية حول الفوائد وطرق الاستفادة من الخدمات المصرفية، وهذا يتطلب جهود تعليمية وتوعوية من قبل المؤسسات المالية.
- نقص الثقة لدى الجزائريين في التعاملات المالية مع البنوك بسبب نقص الثقافة المالية، يمكن القول إن مستويات الشمول المالي في الجزائر أضعف بكثير من المستويات العالمية.
- يكشف تقييم مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر على مستوى رقمنة متدني وتأخر في توفير الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول ، مع وجود ضعف في البنية التحتية التكنولوجية والتحول نحو التعاملات الالكترونية في القطاع البنكي ، كما تعكس الفجوة الرقمية وترتيب الجاهزية الشبكية حاجة ملحة لوجود استراتيجية واضحة للرقمنة وتطوير الاقتصاد الرقمي لتحسين الشمول المالي ووجود الخدمات المالية في البلاد .

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأولى** : التكنولوجيا المالية لها دور في تعزيز الشمول المالي من خلال تخفيض تكلفة الخدمات المالية وسرعة الوصول إليها لأنها تعكس دور التكنولوجيا المالية في جعل الخدمات المالية أكثر **توفرًا** و**أقل تكلفة**، مما يُسهِّل على فئات أوسع من الناس، خصوصًا غير المتعاملين مع البنوك، الدخول في النظام المالي وهي **فرضية صحيحة** .
- **الفرضية الثانية** : يهدف الشمول المالي إلى تسهيل وتوسيع اطار استفادة شرائح المجتمع المختلفة من الخدمات المالية ، وهي تعكس بدقة الهدف الأساسي من الشمول المالي، **وهو** ضمان وصول الجميع، خاصة الفئات الضعيفة أو غير المخدومة ماليًا ، إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل عادل **وميسر و** هي **فرضية صحيحة**
- **الفرضية الثالثة** :تساهم التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الخدمات المالية المتاحة ، وتقليل الفجوات الجغرافية في الوصول إليها ، مما يتيح للأفراد المزيد من الفرص للمشاركة في النظام المالي ، حيث تقوم بدعم الشمول المالي وتحقيق المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية البنكية **وهي فرضية صحيحة** .
- **الفرضية الرابعة:** لم تحقق الجزائر تقدما في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي، حيث لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية محدودا لبعض الشرائح في البلاد، فالجزائر متأخرة نسبيا في تبني التكنولوجيا المالية مقارنة بدول مجاورة مثل المغرب أو مصر، والشمول المالي لا يزال محدودًا، خاصة في المناطق الريفية أو لدى فئات مثل النساء والشباب أصحاب المشاريع الصغيرة رغم وجود بعض المبادرات مثل الدفع الإلكتروني والتحويل عبر الهاتف، إلا أن الاستخدام ما زال منخفضًا **وهي فرضية صحيحة** .

ثالثا: اقتراحات وتوصيات الدراسة

- ✓ السعي لتحسين البنية التحتية للتكنولوجيا المالية في الجزائر وذلك لدعم التوسيع في الخدمات المالية الرقمية .
- ✓ العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني ، وذلك من خلال فتح وكالات في المناطق المستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع .
- ✓ تشجيع الشركات بين الحكومة والشركات الخاصة لتطوير حلول مالية مبتكرة وتوسيع نتاق الوصول إلى الخدمات المالية الالكترونية .
- ✓ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة الفروع والمصارف ومقدمي الخدمات المالية، بالإضافة إلى إنشاء نقاط الوصول إلى الخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف الذكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية....
- ✓ فتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية حيث وجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي ، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية .
- ✓ تعزيز التوعية المالية والشمول المالي من خلال حملات إعلامية وبرامج توعية تستهدف الجمهور، يجب توفير الموارد والدعم للجمعيات والمنظمات غير الربحية التي تعمل في مجال التعليم المالي وتوفير المشورة المالية.

رابعا: أفاق الدراسة

يشكل موضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي احد المواضيع المعقدة والمتشعبة التي تستقطب اهتمام العديد من الباحثين ، لما لها من تأثيرات محتملة على تنمية الاقتصاد الوني ، ويعد هذا الموضوع من ابرز القضايا التي تستحق الدراسة والتحليل ، وذلك عبر إجراء دراسات معمقة على واقع البنوك الجزائرية ، لفهم مدى استعدادها وطبيعة استجابتها للتحولات التكنولوجية الحاصلة .

كما نجد هذه الدراسة فتحت مجالا لدراسة الموضوع وذلك من خلال:

- الشمول المالي في الجزائر ودور التثقيف المالي وتعزيزه.
- دور التكنولوجيا المالية في تطوير البنوك الإسلامية.
- متطلبات استخدام تقنيات التكنولوجيي المالية الجزائر بالاستفادة من تجارب عالمية رائدة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- المقالات والمجالات:

1- احمد خوبي لقواس ، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي – تجربة المملكة العربية السعودية** ، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 04 ، العدد 01 ، الجزائر ، 2023.

2- أحمد سعيد البكل ، ايمان فاروق الحداد، **الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 15 ، العدد 14 ، 2022.

3- احمد صديقي، فوزي لوالبية، **مساهمة التعليم المالي في تعزيز الشمول ا لمالي لتحقيق النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ،المجلد 4 ،العدد 1، 2023.

4- أسماء سليمان، وهيبة نداودية، **منصات التمويل ا لجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر قراءة للمؤشرات والمعوقات**، ، مجلة دراسات المجلد 14 ،العدد 2، 2023.

5- أسماء مبارك، إبراهيم بكري، **دور التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المص**رفية في البنوك التجارية المصرفية، المقالة16، المجلد 13، العدد 2، 2022.

6- بهناس العباس ، رسول حميد ، **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى تجربة الأردن** ، مجلة المعارف ، المجلد 14 ، العدد 02، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2019.

7- تغريد مختار سيد معوض ، مي محمد علم الدين ، **تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا** ، الدوريات المصرفية ، المجلد 41، 2021.

8- جازية حسيني، **مؤسسات الدعم ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، مجلة اقتصاديا ت شمال افريقيا، المجلد 18 ،العدد 30، 2022.

9- جمال لعراب وتوفيق بن الشيخ، **صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة –عرض التجربة الهندية** ،مجلة التكامل، المجلد 11 ،العدد 2،الجزء 02 ، 2023.

10- جوادي علي ، ضيف أحمد، **أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)**، مجلة الاقتصاد الجديد المجلد 12 ، العدد3، 2021.

11- خديجة أمان عماروش ، خديجة شوشان ، **البنوك الرقمية الإسلامية بين متطلبات الإنشاء دراسة حالة نومر بنك** ، مجلة الإبداع ، المجلد 12 ، العدد 01، جامعة البليدة 02 ، الجزائر ،

12- رشيد بوعافية ، مروان بن قيده ، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المركز الجامعي ، تيبازة ، الجزائر ، 2018.

13- زهرة سيد عمر ، عبد الفتاح دحمان ، **التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2020.

14- زينب حمدي ، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية** ، مجلة الإجهاد للدراسات القانونية والاقتصادية .

15- سامية معزوز ، **اثر تطبيق التامين التكنولوجي في دعم نشاط شركات التامين دراسة عدد من شركات التامين في الجزائر** ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 9 ، العدد1، 2022.

16- سعيدة حرفوش ، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي** ، مجلة أفاق علمية ، جامعة تامنغاست، العدد 01 ، 2019.

17- صلاح الدين محمد أمين الإمام وأيسر رزاق عبد علي، **تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية في مؤشرات قياس الشمول المالي (دراسة تحليلية) في الجهاز المصرفي العراقي**، مجلة دنانير ،المجلد،العدد21. ، 2021.

18- صليحة بوسليمان، وفايزة بريش، **واقع ومعوقات تنمية الشمول ا لمالي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد11 ،العدد01 / عدد خاص- الجزء02.

19- صورية شنبي ، السعيد بلخضر ، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 03،العدد 02، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2019.

20- طارق قدوري ، باديس زغدودي ، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 05 ، العدد 01 ، ، جامعة حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر، 2022.

21- ظريفة سلايمية وسليمة طبيابية ، **تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوءمبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي** ،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، ، المجلد06، العدد 01 ، 2023.

22- عبد الرحيم مزهودي ، رحيمة بوصبيع صالح ، **دور الذكاء الاصطناعي في دعم المؤسسات المالية مع الإشارة لتجربة بنكي HDFC وICICI بالهند**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، المجلد 07 العدد 01 ، 2023.

23- عبد القادر دبوش ونورة بيري ،**دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي**، مجلة المنهل الاقتصادي ،المجلد 06 ،العدد ،2023 .

24- عبد القادر سبتي، **حماية المستهلك في المجال البنكي وفق اللقانونالجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 6 ،العدد 2، 2020.

25- عبد الوهاب صخري ، سمية بن علي ، **تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط** وشمال إفريقيا قراءة للتحديات **والإمكانيات**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 06 ، العدد 01، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر.

26- عبدالرزاق الشحادة وآخرون ،**مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي**، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون ، المجلد 4 العدد 2، 2020.

27- علي محمد الخوري ، **اقتصاد العالم الجديد، ما بين الاقتصاد المغربي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الإقليمي والابتكارات التكنولوجيا المتسارعة** ، مجلس الوحدة الاقتصادية القاهرة ، مصر ، 2020،

28- علي محمد الخوري ، **اقتصاد العالم الجديد، ما بين الاقتصاد المغربي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الإقليمي والابتكارات التكنولوجيا المتسارعة** ، مجلس الوحدة الاقتصادية القاهرة ، مصر ، 2020.

29- عمر ايت مختار وآخرون ،**آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا – صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا** ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلد 24 ،العدد 1، 2021.

30- فضيل البشير ضيف ، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 6 ، العدد 1، 2020، جامعة الجلفة ، الجزائر.

31- لزهاري زواويد ، نفسية دجاج ، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي** ، الواقع والآفاق ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 03 ، 2018.

32- المجلد8، العدد 01، المركز الجامعي تمنراست ، الجزائر 2019.

33- محمد السيد محمد عطية بيبرس ، **العملة الرقمية المشفرة بين المخاطر وطموح المستقبل** ، مجلة القانون والأعمال الدولية ، جامعة الحسن الأول ، سطات، المغرب.

34- محمد أمين الباهي، مليكة سليماني، **مساهمات شركات وابتكارات التكنولوجيا المالية الرقمية في دعم الشمول المالي بالجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد 11 ، العدد 02،الجزء 02،معسكر ،الجزائر ،مارس 2023.

35- محمد بوطلاعة ,وآخرون ، **واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذجان** ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 04 ، العدد 02، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ، الجزائر ، 2020.

36- محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي** ، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية ، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات ، الإسكندرية ، القاهرة.

37- مراد بهلولي ، أعمر سعيد شعبان ، **واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء** بعض التجارب الناجحة – الإمارات ، غانا نموذجا، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2022.

2- البحوث والمذكرات:

1- إياد عماد علي ، بحث بعنوان **الحوسبة السحابية (Could Computing)**، البنك المركزي العراقي دائرة تقنية المعلومات والاتصالات ، العراق .

2 – البنك المركزي العراقي، **دليل حماية المستهلك والممارسات ونتائج مسح الشمول المالي وحمية المستهلك**، 2017.

3- بيسان بوشارب ، **دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا – دراسة حالة بنك السلام** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسويق وتجارة دولية ، جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي ، تبسة ، الجزائر، 2024.

4- حنين محمد عدر عجور ، **دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قاع غزة** ، مذكرة ماجستير منشورة إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين،

5- رابح بريش ، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك ، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2023.

6- شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن** ، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2018.

7- عبد الغاني مولودي ، **الابتكار في التكنولوجيا المالية ودوره في تطوير أداء المؤسسات المالية من خلال منظومة الشمول المالي : "دراسة عينة من المؤسسات المالية الجزائرية "**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ، جامعة احمد دراية ، ادوار ، الجزائر، 2022.

8- عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في صناعة المالية الإسلامية** ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2019.

9- فريد حبيب ليان ، **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل** ، اتحاد شركات الاستثمار ، الطبعة1 ، 2019.

10- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي** ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

11- مروة كردوسي ، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة من البنوك الجزائرية–، أطروحة لنيل شهادة** الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مالية وبنوك ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، الجزائر، 2024.

12- مفيدة بن سعادة ، **جودة الخدمة المصرفية في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – واقع وآفاق دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم تجارية وعلوم التسيير ، شعبة علوم التسيير ، جامعة ام البواقي ، الجزائر، 2024.

13- وحيدة بولمراج ، **المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاد بنكي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر، 2023 .

14- يسر برنية ، وآخرون ، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب** ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2019.

3- الملتقيات والمؤتمرات:

1- بطاهر بختة ، عقون عبد الله ، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول** ، الملتقى الوطني الاول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2018 ، المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر.

2- سارة علالي، تتيو كنزة ،**واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل تعزيزه**، ورقة بحثية للملتقى الوطني حول الشمول المالي في الجزائر : الواقع والآفاق، 2022، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

3- علي السرطاوي، **التقنية المالية ومستقبل الصناعة الإسلامية**، مؤتمر أيوفي للهيئات الشرعية الثامن عشر25-2020/10/26، البحرين.

4- فضيلة بلقاسمي ، سارة جناد ، **نحو تفعيل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية – دراسة حالة بنك البركة ومصرف الراجحي السعودي** ، أبحاث الملتقى الوطني حول الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واشراف الواقع ، جامعة محمد بوقرة، 2020 .

5- كمال معيوف ، قدوري عبد القادر، **التثقيف المالي المدخل الاستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية – دراسة حالة مصر** ،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزائر ، 2019.

6- نجوى سعودي، محمد الأمين كروش ، **ابتكارات العملات الافتراضية في ظل التكنولوجيا المالية-عملة البتكوين نموذجا**- ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2019.

4- المواقع الالكترونية:

1- الموقع الرسمي تجمع النقد الآلي : https://giemonetique.dz GIE Monétique

2- الموقع الرسمي لشبكة النقد الالي ما بين البنوك (SATIM) https://www.satim.dz/fr/activite-monetique/membres-du-rmi.html

3- الموقع الرسمي لـ https://www.cosob.org/ar/algeria-finlabCosob/.

4- الموقع الرسمي لشركةBEYN، متاح عبر الرابط https://www.beyn.io

5- UbexPay,https://ubexpay.com/about-us

6- الموقع الرسمي لشركة TELICEعلى الرابط/ https://teletic.dz

7- الموقع الرسمي لشركة Amentchعلى الرابط https://amentech.dz/

8- الموقع الرسمي لشركة Moustachariعلى الرابط https://moustachari-dz.com/

9- الموقع الرسمي لشركة Ninvestiعلى الرابط https://www.ninvesti.com/.

10- مهدي عليوي، **التمويل الجماعيDZلتمويل أعمالك**، الموقع الرسمي لمنصة شريكي"Chriky.com"

11- الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf

12- قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول : Global Findex Database

13- Bankof Alegria (2022):**Nombrede DA Bet GAB**,https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab/

14 وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية : www.mpt.gov.dz/wp

5- المراسيم والقوانين:

1-النظام رقم 2020/01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافقل15 مارس 2020،المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/wp

2-قانون رقم 23-09 المؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444الموافق 21 يونيو2023

3- مرسوم تنفيذي رقم 20-256 مؤرخ في 27 محرم عام 1442الموافقل 15 سبتمبر 2020 يتضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة " و " مشروع ابتكاري" ، و"حاضنة الأعمال " وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها ،العدد 55 الصادر ب 3 صفر عام 1442هـ الموافق ل21 سبتمبر سنة 2020.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية :

1- Algérie presse service(2021) : **La Cosob lancele premier FinLaben Algérie,** https://www.aps.dz/economie/128127-la-cosob-lance-le-premier-finlab-en-algerie.

2- Habib Attia and Helen Englhart, **Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stocktaking Report** (Arab Monetary Fund (AMF) and Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), 2016).

3- **IIF. Regtach in financial Services technology solutions for compliance and reporting ?**, Institute of

4- International finance report, 2016.

5- Javier Troya, brahim Medjahed, Mariopittini , Linayao, Pablo Fernandez, Antonio Ruiz , cortés, **Service Orientedc omputing**, 20 th international conference, ICSOC 2022, Surveille, Spain,Springer.

6- Kern Alexander, **Principles of bank ingregulation** ,combridge university press.2019.

7- Prof Alessandro de nixo ,**15 th European conference on Innovation and Entrepreneurship**,2020, ECIE.

8- Sansri Sara, **CheurfaHakima, The crowd funding as a new entrepreneurial finance model for Small and Medium** –sized Enterprises in Algeria, Economic and Management Research Journal, Vol:14, N°:03(dupe), 2020

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تناول مدى مساهمة الابتكارات التكنولوجية الحديثة في تمكين الفئات المحرومة من الوصول إلى الخدمات المالية، وتُبيّن الدراسة التطورات الدولية والمحلية في هذا المجال، من خلال ظهور مؤشرات رقمية مثل المحافظ الإلكترونية والعملات المشفرة وخدمات الدفع عبر الهاتف، إلى جانب مبادرات البنوك والمؤسسات المالية التي تسعى لتوسيع قاعدة العملاء وتحقيق الانتشار، وتُبرز الدراسة أيضاً محاولة تقييم دور الشركات التكنولوجية المالية في دعم الشمول المالي، مع التركيز على الوضع في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتوضح النتائج أن استخدام التكنولوجيا المالية ساهم بدرجة كبيرة في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، خصوصاً في المناطق النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية المصرفية، وقد أصبح الهاتف المحمول وسيلة فعالة للوصول إلى هذه الخدمات، مما أسهم في تقليص فجوة الشمول المالي، إضافة إلى توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف .وأشارت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية تبذل جهوداً لتعزيز انتشار التكنولوجيا المالية، من خلال وضع أطر تنظيمية وضمان جاهزية البنية التحتية الرقمية، مثل نظام الدفع الإلكتروني، ومع ذلك، ما تزال الجزائر تواجه تحديات تعيق هذا التقدم، من بينها ضعف التغطية الرقمية، ونقص في الثقافة المالية، وصعوبات في الوصول المتكافئ إلى الخدمات المالية، وقد توصلت الدراسة الى ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الاتصالات، إضافة إلى تشجيع الإبداع التكنولوجي وتوفير بيئة أعمال مناسبة تواكب التحولات الحديثة، لضمان استفادة الجميع من خدمات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الخدمات المالية، الحسابات البنكية .

Abstract:

This study aims to highlight the importance of financial technology (FinTech) in promoting financial inclusion by examining the extent to which modern technological innovations contribute to enabling marginalized groups to access financial services. The study reviews both international and local developments in this field, such as the emergence of digital indicators like e-wallets, cryptocurrencies, and mobile payment services, in addition to the initiatives undertaken by banks and financial institutions to expand their customer base and achieve wider outreach, The study also seeks to assess the role of FinTech companies in supporting financial inclusion, with a particular focus on the situation in Algeria. To achieve the objectives of the research, a descriptive-analytical approach was adopted. The findings reveal that the use of FinTech has significantly improved access to financial services, especially in remote areas lacking banking infrastructure. Mobile phones have become an effective tool for accessing these services, contributing to narrowing the financial inclusion gap, saving time and effort, and reducing costs, Furthermore, the study indicates that the Algerian government is making notable efforts to promote the adoption of FinTech by establishing regulatory frameworks and ensuring the readiness of digital infrastructure, such as the electronic payment system, However, Algeria still faces several challenges that hinder this progress, including limited digital coverage, low levels of financial literacy, unequal access to financial services, and a gap between legislative frameworks and on-the-ground practices, The study concludes with the necessity of strengthening digital infrastructure and expanding telecommunications coverage, as well as encouraging technological innovation and creating a conducive business environment that aligns with modern transformations to ensure that all segments of society can benefit from financial inclusion services.

Keywords: Financial Technology, Financial Inclusion, Financial Services.